BDO خالد وشركاه KPMG حازم حسن الجهاز المركزى للمحاسبات

بنك القاهرة
شركة مساهمة مصرية

القوائم المالية المستقلة
عن التسعة أشهر المنتهية
في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩
وتقرير الفحص المحدود عليها

الفهرس

البيان	صفحة
تقرير الفحص المحدود	١
قائمة المركز المالى المستقلة فى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	٢
قائمة الدخل المستقلة عن الفترة المالية المنتهية فى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	٣
قائمة الدخل الشامل الاخر المستقلة عن الفترة المالية المنتهية فى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	٤
قائمة التدفقات النقدية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية فى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	٥-٦
قائمة التغير فى حقوق الملكية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية فى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	٧
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية فى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	٨-١٠٦

BDO خالد وشركاه	**KPMG حازم حسن**	**الجهاز المركزي للمحاسبات**
محاسبون قانونيون ومستشارون	**محاسبون قانونيون ومستشارون**	**الإدارة المركزية للرقابة على البنوك**

تقرير الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المستقلة

إلى السادة/ أعضاء مجلس إدارة
بنك القاهرة (شركة مساهمة مصرية)

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالى المستقلة المرفقة لبنك القاهرة " شركة مساهمة مصرية " في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ وكذا القوائم المستقلة للدخل والدخل الشامل والتدفقات النقدية والتغير في حقوق الملكية المتعلقة بها عن التسعة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى. والإدارة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية المستقلة هذه والعرض العادل والواضح لها طبقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والمعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة، وتنحصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج على القوائم المالية الدورية المستقلة في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها". يشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المستقلة عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود. ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية المراجعة التي تتم طبقا لمعايير المراجعة المصرية، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها فى عملية المراجعة، وعليه فنحن لا نبدي رأي مراجعة على هذه القوائم المالية الدورية المستقلة.

الاستنتاج

وفى ضوء فحصنا المحدود، لم ينمُ إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المستقلة المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي المستقل لبنك القاهرة في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ وعن أدائه المالي المستقل وتدفقاته النقدية المستقلة عن التسعة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والمعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية الدورية المستقلة.

مراقبو الحسابات

محمد مرتضى عبد الحميد	**حاتم عبد المنعم منتصر**	**إيناس عبد الله الشريف**
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية	سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٢٢٥	عضو جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
سجل الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ٣٠٨	**KPMG حازم حسن**	**الجهاز المركزي للمحاسبات**
سجل المحاسبين والمراجعين رقم ٥٩١١	**محاسبون قانونيون ومستشارون**	
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ١٥٧		
BDO خالد وشركاه		

القاهرة في ١ ديسمبر ٢٠١٩

بنك القاهرة (شركة مساهمة مصرية)

قائمة المركز المالى المستقلة فى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩

(جميع المبالغ بالألف جنيه مصرى)

	إيضاح رقم	٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٨ المعدلة ألف جنيه مصري
الأصـــول			
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى	(١٥)	٢٠ ٤٥٧ ٨٨١	٤ ٣٣٥ ٩٦١
أرصدة لدى البنوك	(١٦)	٤٠ ٠٠٠ ٩٧٥	٥٣ ٠٩٩ ٧١٨
قروض وتسهيلات للبنوك	(١٧)	٤٨٦ ٩٢٨	٥٣٧ ٤٠٨
قروض وتسهيلات العملاء	(١٨)	٧٠ ٥٤٨ ٢١٦	٦١ ٨٠٩ ٦٦٨
مشتقات مالية	(١٩)	١ ٢٢٧	–
استثمارات مالية:			
بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	(٢٠)	٣٠ ٩٢٢ ٨٥٥	٢١ ٣٨٣ ٧٤٠
بالتكلفة المستهلكة	(٢٠)	١٨ ٢٦٩ ٣٦٩	٢١ ٩٨٢ ٣٥٨
بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر	(٢٠)	٤٦ ٢٣١	١٨ ٧٩٤
استثمارات فى شركات تابعة وشقيقة	(٢١)	٤٢٩ ٩٨١	٢٩٣ ١٠٧
أصول غير ملموسة	(٢٢)	٢٣ ٦٠٧	٢١ ٠٩٠
أصول أخرى	(٢٣)	٣ ٨٢٢ ١٠٧	٣ ١٦٥ ٦٢١
أصول ضريبية مؤجلة	(٣٠)	٣٣٢ ٦٩١	٢٩٤ ٨٨٦
أصول ثابتة	(٢٤)	٤٨٥ ٨٨٩	٣٧٣ ١٣٢
اجمالى الأصول		١٨٥ ٨٢٧ ٩٥٧	١٦٧ ٣١٥ ٤٨٣
الالتزامـات وحقوق الملكية			
الالتزامـات			
أرصدة مستحقة للبنوك	(٢٥)	١٤ ٥٤٧ ٨٤٣	١٨ ٥٥٧ ٦١٢
ودائع عملاء	(٢٦)	١٤٨ ٨٩٢ ١٩٤	١٣١ ٢٩٨ ٤٠٦
مشتقات مالية	(١٩)	٣ ٣٧٠	–
قروض أخري	(٢٧)	٢ ٤٤٥ ٣٥٤	٣ ٢١٨ ٨٨٧
التزامات أخرى	(٢٨)	٤ ٤٠٤ ١٢٧	٢ ١٨٢ ٨٢٧
مخصصات أخرى	(٢٩)	٥٤٨ ٥٢٧	٤٥٢ ٣٧٤
إلتزامات ضريبية مؤجلة	(٣٠)	٨٧ ٨٩٤	٣٦ ٨١٠
إلتزامات مزايا التقاعد	(٣١)	١ ٠٥٢ ٢٠٥	٩٤٧ ٨٣٤
اجمالـــى الالتزامات		١٧١ ٩٨١ ٥١٤	١٥٦ ٦٩٤ ٧٥٠
حقوق الملكية			
رأس المال المصدر والمدفوع	(٣٢)	٢ ٢٥٠ ٠٠٠	٢ ٢٥٠ ٠٠٠
مبالغ مسددة تحت حساب زيادة رأس المال	(٣٢)	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	–
احتياطيات	(٣٣)	٢ ٢٠٨ ٥٧٣	٢ ٤٢١ ٠٩٥
فرق القيمة الإسمية عن القيمة الحالية_وديعة مساندة		١ ٣٤٥ ٦٦٤	٢ ٤٥٣ ٢٣٠
أرباح محتجزة	(٣٣)	٥ ٠٤٢ ٢٠٦	٣ ٤٩٦ ٤٠٨
اجمالى حقوق الملكية		١٣ ٨٤٦ ٤٤٣	١٠ ٦٢٠ ٧٣٣
اجمالى الالتزامات وحقوق الملكية		١٨٥ ٨٢٧ ٩٥٧	١٦٧ ٣١٥ ٤٨٣

– الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٤١) متممه لهذه القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها.

– تقرير الفحص المحدود (مرفق).

سهي التركي

رئيس مجموعة الشئون المالية

محمد إبراهيم

طارق فايد

رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

بنك القاهرة (شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل المستقلة عن الفترة المالية المنتهية فى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩

(جميع المبالغ بالألف جنيه مصرى)

	إيضاح رقم	عن التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ ألف جنيه مصري	عن التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨ المعدله ألف جنيه مصري	عن الثلاثة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ ألف جنيه مصري	عن الثلاثة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨ المعدله ألف جنيه مصري
عائد القروض والإيرادات المشابهة	(٦)	١٦ ١٦٩ ٤٢٣	١٣ ٦٧١ ٢٨٧	٥ ٤٨٠ ٦٨٢	٤ ٥٧٤ ٥٩٧
تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة	(٦)	(١٠ ١٣٤ ٨٩٠)	(٩ ١١٦ ٩٧٧)	(٣ ٣٩٥ ٠٦٢)	(٢ ٧٥٢ ٧٣٢)
صافى الدخل من العائد		٦ ٠٣٤ ٥٣٣	٤ ٥٥٤ ٣١٠	٢ ٠٨٥ ٦٢٠	١ ٨٢١ ٨٦٥
إيراد الأتعاب والعمولات	(٧)	١ ١١٦ ٤٨٢	٨٠١ ٦٨١	٤٣٢ ٥٧٤	٣٢٣ ٧٦١
مصروف الأتعاب والعمولات	(٧)	(٢٩ ٥٣٧)	(٢١ ٤٩٨)	(١٣ ٥٨٠)	(١٠ ٢١٨)
صافى الدخل من الأتعاب والعمولات		١ ٠٨٦ ٩٤٥	٧٨٠ ١٨٣	٤١٨ ٩٩٤	٣١٣ ٥٤٣
توزيعات الأرباح	(٨)	٤٧ ٤٠٢	٩١ ٥٤٥	١٠ ٠٠٠	٣١ ٤٢٧
صافى دخل المتاجرة	(٩)	٢ ٦٦٧	–	٥٥	–
أرباح الإستثمارات المالية	(٢٠)	٣٥ ٢١٨	١٧ ٤٨٠	٩ ٠٠٢	٣٦٣
(عبء) رد الإضمحلال عن خسائر الائتمان	(١٢)	(٦٣٢ ٨٠١)	(٤٥١ ٣٥٣)	(٢٤٩ ٢٤٨)	(٣٢١ ٠٠٩)
مصروفات إدارية	(١٠)	(٢ ٨٠٤ ٩٩٨)	(٢ ١٩٩ ٥٣٧)	(٩٩٢ ٤٨١)	(٨٣٣ ٣٩٥)
إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى	(١١)	٨٧ ٢٤٢	١٦٧ ٥٤٥	٣٥ ٤٥٣	٣٦ ٩٨٣
أرباح الفترة قبل ضرائب الدخل		٣ ٨٥٦ ٢٠٨	٢ ٩٦٠ ١٧٣	١ ٣١٧ ٣٩٥	١ ٠٤٩ ٧٧٧
مصروفات ضرائب الدخل	(١٣)	(٩٧٦ ٨٧١)	(١ ٢٢٣ ٩٩١)	(٣٧٢ ٥٦٩)	(٣١٢ ٨٠٤)
صافى أرباح الفترة بعد ضرائب الدخل		٢ ٨٧٩ ٣٣٧	١ ٧٣٦ ١٨٢	٩٤٤ ٨٢٦	٧٣٦ ٩٧٣
نصيب السهم الأساسى فى صافى أرباح الفترة	(١٤)	٥,١٢	٣,٠٩	١,٦٨	١,٣١

– الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٤١) متممه لهذه القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها.

طارق فايد

رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

سهي التركي

رئيس مجموعة الشئون المالية

محمد ابراهيم

بنك القاهرة (شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل الشامل المستقلة عن الفترة المالية المنتهية فى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩

(جميع المبالغ بالألف جنيه مصرى)

	٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	٣٠ سبتمبر ٢٠١٨ المعدلة
	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
صافي أرباح الفترة	٢ ٨٧٩ ٣٣٧	١ ٧٣٦ ١٨٢
بنود لا يتم إعادة تبيويبها في الأرباح و الخسائر		
التغير في احتياطي القيمة العادلة لادوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	٢٠٠ ١٣٢	-
بنود يتم إعادة تبيويبها في الأرباح والخسائر		
صافى التغير في احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	٦١ ٦٧٣	(٢٩٣ ٦٣٥)
إجمالي بنود الدخل الشامل الأخر للفترة، صافي بعد الضريبة	٢٦١ ٨٠٥	(٢٩٣ ٦٣٥)
إجمالي الدخل الشامل للفترة، صافي بعد الضريبة	٣ ١٤١ ١٤٢	١ ٤٤٢ ٥٤٧

- الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٤١) متممه لهذه القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها.

طارق فايد
رئيس مجلس الأداره والرئيس التنفيذي

سهي التركي
رئيس مجموعة الشئون المالية

عمرو محمد ابراهيم

بنك القاهرة (شركة مساهمة مصرية)

قائمة التدفقات النقدية المستقله عن الفترة المالية المنتهيه فى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩

(جميع المبالغ بالألف جنيه مصرى)

	ايضاح رقم	٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ ألف جنيه مصري	٣٠ سبتمبر ٢٠١٨ المعدلة ألف جنيه مصري
التدفقات النقدية من انشطة التشغيل			
أرباح الفترة قبل ضرائب الدخل		٣ ٨٥٦ ٢٠٨	٢ ٩٦٠ ١٧٣
تعديلات لتسوية صافى الربح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
إهلاك	(٢٤)	٧٥ ٩٠٧	٥٤ ٠٢٠
إستهلاك	(٢٢)	٨ ٦١٨	٤ ٩٠٦
عبء الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(١٢)	٦٣٢ ٨٠١	٤٥١ ٣٥٣
عبء المخصصات ألاخرى	(٢٩)	١٥٧ ١٨٩	٤٥ ٥٢٢
عبء مخصص أضمحلال أصول أخرى	(٢٣)	١٧ ٧٢٣	٦ ٧٧١
مخصصات انتفى الغرض منها	(٢٩)	(٧ ٨٢٧)	(٨٩ ٢٧١)
أرباح بيع أصول ثابتة	(١١)	(١٣٤)	(٧٨)
فروق ترجمة المخصصات الأخرى بالعملات الأجنبية	(٢٩)	(٢٣ ١٤٦)	٣ ٦١٩
المستخدم من المخصصات الأخرى بخلاف مخصصات القروض	(٢٩)	(١٧ ٤٢٩)	(١١٨ ٧٤٧)
المتحصل من المخصصات الأخرى بخلاف مخصصات القروض	(٢٩)	٢٦٢	–
رد خسائر إضمحلال شركات شقيقة	(٢٠)	٤ ٢٩٨	–
ايرادات من توزيعات أرباح	(٨)	(٤٧ ٤٠٢)	(٩١ ٥٤٥)
استهلاك احتياطى سندات	(٢٠)	–	(١٩ ٣٩٣)
رد فروق تقييم استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	(٩)	(٣ ٩٥٩)	–
إهلاك علاوة أو خصم إصدار إستثمارات مالية	(٢٠)	(١٣ ٧٧٠)	–
أرباح التشغيل قبل التغييرات فى الأصول والإلتزامات الناتجة من أنشطة التشغيل		٤ ٦٣٩ ٣٣٩	٣ ٢٠٧ ٣٣٠
صافى (الزيادة) النقص فى الأصول			
أرصدة لدى البنوك	(١٦،١٥)	(٧ ٩٠٢ ٤١٩)	١ ٠٨٦ ٢٥٦
إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	(٢٠)	(٢٣ ٤٦٨)	–
قروض وتسهيلات للبنوك	(١٧)	٤٨ ٩٤٨	(١٧٩ ١٤٥)
قروض وتسهيلات العملاء	(١٨)	(٩ ٨٧٧ ٩٦٠)	(١٠ ٧٧٨ ٢٣١)
مشتقات مالية	(١٩)	(١ ٢٢٧)	–
أصول أخرى	(٢٣)	(٦٧٤ ٢٠٩)	(٧٧٥ ٩٨٣)
صافى الزيادة (النقص) فى الالتزامات			
أرصدة مستحقة للبنوك	(٢٥)	(٢ ٣٨٢ ٠٩٧)	(٢ ١٧٦ ٩٣٢)
ودائع العملاء	(٢٦)	١٧ ٥٩٣ ٧٨٨	٥٦٦ ٢١٩
مشتقات مالية	(١٩)	٣ ٣٧٠	–
إلتزامات أخرى	(٢٨)	٢ ٠٦٣ ٠٨٢	١ ٧٣٥ ٥٢٣
إلتزامات مزايا التقاعد	(٣١)	١٠٤ ٣٧١	١٤٢ ٢٠٣
ضرائب الدخل المسددة		(٨٠٢ ٨٨١)	(١ ٣٩٥ ٧٣٠)
تسويات سنوات مالية سابقة	(٣٣)	٢٣ ٨٥٦	–
صافى التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة فى) أنشطة التشغيل (بعده)		٢ ٨١٢ ٤٩٣	(٨ ٥٦٨ ٤٩٠)

بنك القاهرة (شركة مساهمة مصرية)

قائمة التدفقات النقدية المستقله عن الفترة المالية المنتهيه فى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩

(جميع المبالغ بالألف جنيه مصرى)

	إيضاح رقم	٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ الف جنيه مصري	٣٠ سبتمبر ٢٠١٨ المعدلة الف جنيه مصري
صافى التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة فى) أنشطة التشغيل (قبله)		٢ ٨١٢ ٤٩٣	(٨ ٥٦٨ ٤٩٠)
التدفقات النقدية من انشطة الاستثمار			
مدفوعات لشراء أصول ثابتة وإعداد وتجهيز الفروع	(٢٤)	(١٨٩ ٨٤٩)	(٩٧ ٥٢١)
متحصلات من بيع أصول ثابتة	(١١)	١٣٤	٧٩
متحصلات من بيع إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	(٢٠)	٣ ١٥٤ ٤٥٧	١٦ ٥٩٢ ٩٧٢
مشتريات إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	(٢٠)	(١٤ ٣١٧ ٧٧٢)	(١ ٤٣١ ٥٠٣)
متحصلات من بيع استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	(٢٠)	٦ ٩٢٣ ٨٠١	٢ ١٧١ ١٤٨
مشتريات استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	(٢٠)	(٣ ٢١٦ ٥٤٥)	(١ ٥٢٨ ٤٢١)
مدفوعات مقابل اقتناء شركات تابعة وشقيقة	(٢١)	(١٣٦ ٨٧٤)	(٤٩ ٠٠٠)
مدفوعات لشراء أصول غير ملموسة	(٢٢)	(١١ ١٣٥)	(٩٥٩)
توزيعات أرباح محصلة		٤٧ ٤٠٢	٦٥ ٥٦٣
صافى التدفقات النقدية (المستخدمة فى) الناتجة من أنشطة الاستثمار		(٧ ٧٤٦ ٣٨١)	١٥ ٧٢٢ ٣٥٨
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
متحصلات من القروض الاخرى	(٢٧)	٢٤٤ ٠٨١	٤٢٤ ٨٤٢
مدفوعات الى القروض الاخرى	(٢٧)	(١٢٥ ١٨١)	–
توزيعات الارباح المدفوعة	(٣٤)	(١ ٣٤٦ ٦٧٦)	(٧٦٢ ٩٣٥)
سداد الوديعة المساندة _ بنك مصر		(٢ ٠٠٠ ٠٠٠)	–
المسدد تحت حساب زيادة رأس المال	(٣٢)	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	–
صافى التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة التمويل		(٢٢٧ ٧٧٦)	(٣٣٨ ٠٩٣)
صافى (النقص) الزيادة فى النقدية وما فى حكمها خلال الفترة		(٥ ١٦١ ٦٦٤)	٦ ٨١٥ ٧٧٥
رصيد النقدية وما فى حكمها فى أول الفترة		٥١ ٩٩٧ ٩٩٧	٣٥ ١٧٩ ١٠٦
رصيد النقدية وما فى حكمها فى آخر الفترة		٤٦ ٨٣٦ ٣٣٣	٤١ ٩٩٤ ٨٨١
وتتمثل النقدية وما فى حكمها فيما يلى :-			
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى		٢٠ ٤٥٧ ٨٨١	١٠ ٤٧٢ ٦١٧
أرصدة لدى البنوك		٤٠ ٠٠٠ ٩٧٥	٣٨ ٨٣٥ ٣٤٢
أذون خزانة وأوراق حكومية أخري		٢٤ ٣٨٩ ٣٤٥	١٦ ٨٨٤ ١٨٤
أرصدة لدى البنك المركزى فى اطار نسبة الإحتياطى الإلزامى		(١٢ ٩٧١ ٦٣٩)	(٤ ٦٧٩ ٨٦٣)
أرصده لدى البنوك ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر		(٦٥٠ ٨٨٤)	(٢ ٠٠٠ ٠٠٠)
أذون خزانة وأوراق حكومية أخري ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر		(٢٤ ٣٨٩ ٣٤٥)	(١٧ ٥١٧ ٣٩٩)
اجمالى النقدية وما فى حكمها	(٣٥)	٤٦ ٨٣٦ ٣٣٣	٤١ ٩٩٤ ٨٨١

- **الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٤١) متممه لهذه القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها.**

سهي التركي

رئيس مجموعة الشئون المالية

طارق فريد

رئيس مجلس الإدارة و الرئيس التنفيذى

بنك القاهرة (شركة مساهمة مصرية)

قائمة التغير فى حقوق الملكية المستقلة – عن الفترة المالية المنتهية فى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩

(جميع المبالغ بالألف جنيه مصرى)

القيمة بالألف جنيه مصري

البيان	إيضاح رقم	رأس المال المصدر والمدفوع	مبالغ مسددة تحت حساب زيادة رأس المال	الإحتياطيات	فرق القيمة الإسمية عن القيمة الحالية_وديعة مساندة	أرباح محتجزة	الإجمالى
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧		٢ ٢٥٠ ٠٠٠	–	٢ ٥١٥ ٦١٥	٢ ٦٥٠ ٧٥١	١ ٨١٩ ٨٥٤	٩ ٢٣٦ ٢٢٠
تعديلات		–	–	–	–	(٢٣ ٨٥٦)	(٢٣ ٨٥٦)
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ بعد التعديل		٢,٢٥٠,٠٠٠	–	٢,٥١٥,٦١٥	٢,٦٥٠,٧٥١	١ ٧٩٥ ٩٩٨	٩ ٢١٢ ٣٦٤
توزيعات أرباح عام ٢٠١٧		–	–	–	–	(٧٦٢ ٩٣٥)	(٧٦٢ ٩٣٥)
المحول إلى الاحتياطي القانونى		–	–	٤٠ ٣٢١	–	(٤٠ ٣٢١)	–
المحول إلى احتياطى مخاطر بنكية عام		–	–	٤٦	–	(٤٦)	–
المحول إلى احتياطى رأسمالى		–	–	١ ٠٩٦	–	(١ ٠٩٦)	–
فرق القيمة الإسمية عن الحالية_وديعة مساندة		–	–		(١٤٤ ٤٠١)	–	(١٤٤ ٤٠١)
صافى التغير فى بنود الدخل الشامل الاخر		–	–	(٢٩٣ ٦٣٥)	–	–	(٢٩٣ ٦٣٥)
صافى ربح الفترة المالية المنتهية فى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨		–	–	–	–	١ ٧٣٦ ١٨٢	١ ٧٣٦ ١٨٢
الرصيد فى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨		٢ ٢٥٠ ٠٠٠	–	٢ ٢٦٣ ٤٤٣	٢ ٥٠٦ ٣٥٠	٢ ٧٢٧ ٧٨٢	٩ ٧٤٧ ٥٧٥
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ قبل التعديل		٢ ٢٥٠ ٠٠٠		٢ ٤٢١ ٠٩٥	٢ ٤٥٣ ٢٣٠	٣ ٤٩٦ ٤٠٨	١٠ ٦٢٠ ٧٣٣
تعديلات		–	–	–	–	(٢٣ ٨٥٦)	(٢٣ ٨٥٦)
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ بعد التعديل		٢,٢٥٠,٠٠٠	–	٢ ٤٢١ ٠٩٥	٢ ٤٥٣ ٢٣٠	٣ ٤٧٢ ٥٥٢	١٠ ٥٩٦ ٨٧٧
اثر التغيرات الناتجة عن تطبيق الأولى للمعيار الدولى ٩ IFRS		–	–	(٤٩١ ٠٦٥)	–	٢٣ ٤٦٨	(٤٦٧ ٥٩٧)
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٩ المعدل		٢ ٢٥٠ ٠٠٠	–	١ ٩٣٠ ٠٣٠	٢ ٤٥٣ ٢٣٠	٣ ٤٩٦ ٠٢٠	١٠ ١٢٩ ٢٨٠
توزيعات أرباح عام ٢٠١٨		–	–	–	–	(١ ٣٤٦ ٦٧٦)	(١ ٣٤٦ ٦٧٦)
مبالغ مسددة تحت حساب زيادة رأس المال		–	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	–	–	–	٣ ٠٠٠ ٠٠٠
المحول الى الاحتياطي القانونى		–	–	١٢٤ ٠٤٣	–	(١٢٤ ٠٤٣)	–
المحول إلى احتياطى مخاطر بنكية عام		–	–	٦٢ ٤٧٥	–	(٦٢ ٤٧٥)	–
المحول الى احتياطى رأسمالى		–	–	٨٩	–	(٨٩)	–
خسائر إضمحلال أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر		–	–	٣٠ ٢٦٣	–	–	٣٠ ٢٦٣
فرق القيمة الإسمية عن الحالية_وديعة مساندة		–	–	–	(١ ١٠٧ ٥٦٦)	–	(١ ١٠٧ ٥٦٦)
صافى التغير فى بنود الدخل الشامل الاخر		–	–	٦١ ٦٧٣	–	٢٠٠ ١٣٢	٢٦١ ٨٠٥
صافى ربح الفترة المالية المنتهية فى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩		–	–	–	–	٢ ٨٧٩ ٣٣٧	٢ ٨٧٩ ٣٣٧
الرصيد فى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	(٣٣,٣٢)	٢ ٢٥٠ ٠٠٠	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٢ ٢٠٨ ٥٧٣	١ ٣٤٥ ٦٦٤	٥ ٠٤٢ ٢١٦	١٣ ٨٤٦ ٤٤٣
		–	–	–	–	–	–

– الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٤١) متممه لهذه القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها.

طارق طاهر

رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

سهي التركي

رئيس مجموعة الشئون المالية

محمد ابراهيم

١- **التأسيس والنشاط**

تأسس البنك شركة مساهمة مصرية كبنك تجارى بتاريخ ١٩٥٢/٥/١٧ فى ظل قانون التجارة الوطنى لسنة ١٨٨٣ والذى تم إلغاؤه فيما عداً الفصل الأول من الباب الثانى منه بموجب إصدار قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ فى ١٧ مايو١٩٩٩. يقع المركز الرئيسى للبنك في ٦ ش الدكتور مصطفى أبو زهرة – مدينة نصر خلف الجهاز المركزى للمحاسبات.

ويقدم بنك القاهرة خدماته المصرفية المتعلقة بنشاطه فى جمهورية مصر العربية من خلال ٢٢٨ فرعاً ومكتبا ووحدة ووكالة ويوظف ٨ ٠٧٥ موظف فى تاريخ إعداد القوائم القوائم المالية للفترة المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩.

فى مايو ٢٠٠٧ إستحوذ بنك مصر على جميع أسهم بنك القاهرة ونقلت ملكيتها بإسم بنك مصر فى البورصة المصرية.

فى مايو ٢٠٠٩ بقرا ر من وزير المالية تم الموافقة على بيع عدد خمسة أسهم لكل من:

- شركة مصر للإستثمار – شركة مصر أبو ظبى للإستثمارات العقارية

وهو ما ترتب عليه خضوع البنك لأحكام قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية.

بتاريخ ٢٨ مارس ٢٠١٠ تم التصديق على تعديل النظام الأساسى للبنك للخضوع للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بمكتب توثيق الإستثمار بموجب محضر توثيق رقم ١٧٦ / ن لسنة ٢٠١٠ والتأشير به بالسجل التجارى بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠١٠.

فى مايو ٢٠١٠ أسس بنك مصر " شركة مصر المالية للإستثمارات " وبنسبة مساهمة ٩٩,٩٩٩% من رأسمالها لتكون ذراع إستثمارى له.

فى يونيو ٢٠١٠ قام بنك مصر بنقل بعض الإستثمارات طويلة الأجل (من بينها بنك القاهرة) لشركة مصر المالية للإستثمارات. ووافقت الجمعية العامة غير العادية لبنك القاهرة المنعقدة فى ١٩ ديسمبر ٢٠١٠ على نقل ملكية بنك القاهرة لشركة مصر المالية للإستثمارات وتعديل النظام الأساسى للبنك وفقا لذلك.

بتاريخ ٢٧ يونيو ٢٠١٠ إنعقدت الجمعية العامة غير العادية للبنك وقد وافقت على تعديل المادة ٤٢ من النظام الأساسى بحيث تبدأ السنة المالية للبنك فى أول يناير وتنتهى فى آخر ديسمبر من ذات السنة بدلاً من أن تبدأ السنة المالية للبنك فى أول يوليو وتنتهى فى آخر يونيو من السنة التالية.

بتاريخ ٢٧ ديسمبر ٢٠١٦ انعقدت الجمعية العامة غير العادية للبنك ، وقد وافقت علي تعديل الماده (٦) من النظام الاساسي للبنك بزياده راس مال البنك بقيمه الارباح المحتجزه ٦٥٠ مليون جم ، وحدد راس مال البنك المرخص به بمبلغ ١٠ مليار جم ، وحدد راس مال البنك المصدر بمبلغ ٢,٢٥٠ مليار جم موزعا علي ٥٠٠ ٥٦٢ الف سهم بقيمة اربعة جنيهات مصرية للسهم الواحد واصبح هيكل مساهمي البنك علي النحو التالي :

شركة مصر المالية للإستثمارات	٩٨٥ ٤٩٩ ٥٦٢	سهم
بنك مصر	٨	أسهم
شركة مصر ابو ظبي للاستثمارات العقارية	٧	أسهم

وتم التأشير في السجل التجاري بتعديل المادة (٦) زيادة رأس المال بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٢٩ ، كما تم التأشير في صحيفة الاستثمار في النشرة الاخيرة العدد ٤٣٣٩٦ الصادرة بتاريخ ٣٠/١/ ٢٠١٧ بتعديل المادة (٧).

بتاريخ ٢٠١٨/٠٧/١٥، تم انعقاد الجمعية العامة غير العادية بتعديل المادة (٦) من النظام الاساسي للبنك بإضافة بنك مصر بدلا من شركة مصر للإستثمار.

بتاريخ ٢٠١٩/٠٩/٢٢ وافق البنك المركزى المصرى على تعديل المادة (٦) من النظام الأساسى لبنك القاهرة والمتعلقة بزيادة رأس المال المصدر وهيكل المساهمين.

بتاريخ ٢٠١٩/٠٩/٢٢ إنعقدت الجمعية العامة غير العادية لبنك القاهرة وقد وافقت على زيادة رأسمال البنك المصدر بمبلغ وقدره ٣ مليار جنيه (ثلاثة مليار جنيه مصري) ليرتفع من ٢,٢٥٠ مليار جنيه مصري إلى ٥,٢٥٠ مليار جنيه مصري يكتتب بنك مصر في كامل قيمة الزيادة، وكذا تعديل نص المادة السادسة من النظام الأساسي للبنك وفقاً لما يلي:

" حدد رأس مال البنك المرخص به بمبلغ ١٠ مليار جنيه مصري، وحدد رأس مال البنك المصدر بمبلغ ٥,٢٥٠ مليار جنيه مصري موزعاً على ١,٣١٢,٥٠٠ ألف سهم بقيمة إسميه أربعة جنيهات مصرية للسهم الواحد وهيكل مساهمى البنك على النحو التالى:

بنك مصر	٧٥٠ ٠٠٠ ٠٠٨	سهم
شركة مصر المالية للإستثمارات	٥٦٢ ٤٩٩ ٩٨٥	سهم
شركة مصر ابو ظبي للاستثمارات العقارية	٧	أسهم

وجارى السير فى إجراءات زيادة رأس المال بإعتماد الجمعية العامة غير العادية من الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة ثم التأشير فى السجل التجارى والنشر فى صحيفة الأستثمار.

إعتمد مجلس إدارة البنك إصدار القوائم المالية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٠١.

٢- **ملخص أهم السياسات المحاسبية**

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية المستقلة . وقد تم إتباع هذه السياسات بثبات لكل السنوات المعروضة إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك.

٢-١ **أسس إعداد القوائم المالية المستقلة الدورية**

يتم إعداد القوائم المالية المستقلة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة خلال عام ٢٠٠٦ وتعديلاتها وقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الإعتراف والقياس المعتمدة من مجلس ادارة البنك المركزي المصرى بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ مع إضافة متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) "الادوات المالية" طبقا للتعليمات الصادرة عن البنك المركزي المصري بتاريخ ٢٨ يناير ٢٠١٨ والصادر بشأنها التعليمات النهائية لإعداد القوائم المالية للبنوك وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وعلى أساس التكلفة التاريخية معدلة بإعادة تقييم الأصول

والالتزامات المالية بغرض المتاجرة ، والأصول والالتزامات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والاصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر ، وجميع عقود المشتقات المالية .وقد تم إعداد هذه القوائم المالية المستقلة للبنك طبقاً لأحكام القوانين المحلية ذات الصلة.

قام البنك بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) " الأدوات المالية " إعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩ وتم الإفصاح عن السياسات المحاسبية لتلك المتطلبات الجديدة وكذا الافصاح عن الاحكام والتقديرات الهامة المرتبطة بالانخفاض في القيمة في إيضاحات إدارة المخاطر المالية .

وقد تم تجميع الشركات التابعة تجميعًا كليًا في القوائم المالية المجمعة وهى الشركات التي للبنك فيها ، بصورة مباشرة و غير مباشرة من خلال شركات تابعة ، أكثر من نصف حقوق التصويت أو لديه القدرة على السيطرة على السياسات المالية والتشغيلية للشركة التابعة بصرف النظر عن نوعية النشاط ، ويمكن الحصول على القوائم المالية المجمعة للبنك من إدارة البنك.

ويتم عرض الاستثمارات في شركات تابعة وشقيقة في القوائم المالية المستقلة للبنك ومعالجتها محاسبيًا بالتكلفة ناقصًا خسائر الاضمحلال ، وُتقرأ القوائم المالية المستقلة للبنك مع قوائمه المالية المجمعة ، حتى يمكن الحصول على معلومات كاملة عن المركز المالي للبنك وعن نتائج أعماله وتدفقاته النقدية والتغيرات في حقوق ملكيته.

تأثير تغييرات السياسات المحاسبية الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي رقم (٩)

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) – الادوات المالية "التبويب و القياس"

قام البنك بتطبيق المعيار الدولي للتقاير المالية رقم (٩)"الادوات المالية" وذلك إعتباراً من تاريخ التطبيق الإلزامي له في ١ يناير ٢٠١٩ .تمثل متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (٩) تغيراً هاماً عن معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) الأدوات المالية – الاعتراف و القياس وخاصة فيما يتعلق بتويب وقياس والافصاح عن الاصول المالية وبعض الالتزامات المالية، وفيما يلي ملخص للتغيرات الرئيسية في السياسات المحاسبية للبنك الناتجة عن تطبيق المعيار:

الأحكام الإنتقالية

لم يقم البنك بإعادة قياس الادوات المالية المعترف بها بالقوائم المالية المقارنة بينما أقتصر الأمر فقط على إعادة تبويب عناصر الأصول و الإلتزامات المالية بأرقام المقارنة لتتسق مع أسلوب العرض بالقوائم المالية محل تطبيق المعيار لأول مرة و بالتالي فإنها غير قابلة للمقارنة.

تم خصم مخصص الاضمحلال الخاص بالأصول المالية المعترف بها بالمركز المالي من قيمة ذات الأصول المالية عند تصوير قائمة المركز المالي في حين تم الاعتراف بمخصص الاضمحلال المتعلق بارتباطات القروض وعقود الضمانات المالية و الالتزامات العرضية ضمن بند المخصصات الاخرى بالتزامات المركز المالي .

أ- **الأصول و الالتزامات المالية**

عند الاعتراف الأولي، يتم تصنيف الأصول المالية على أنها مصنفة: بالتكلفة المستهلكة، أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر أو القيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر.

ويتم تصنيف الأصول المالية طبقا لنموذج الأعمال الذي تدار به تلك الأصول المالية وتدفقاتها النقدية التعاقدية.

ويتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المستهلكة إذا استوفى الشرطين التاليين ولم يقاس بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر:

١. يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج عمل يهدف إلى الاحتفاظ بالأصول لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية، و

٢. ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصول المالية تدفقات نقدية في تواريخ محددة والتي تكون فقط مدفوعات أصل وفائدة على المبلغ الأصلي مستحق السداد.

ويتم قياس أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخر فقط في حال استوفت الشرطين التاليين ولم تقاس بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر:

٣. يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج عمل يكون هدفه قد تحقق من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية.

٤. ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصول المالية تدفقات نقدية في تواريخ محددة والتي تكون فقط مدفوعات أصل وفائدة على المبلغ الأصلي مستحق السداد.

- عند الاعتراف الأولي بالاستثمار في الأسهم غير المحتفظ بها للمتاجرة، يجوز للبنك ان يختار بلا رجعة قياس التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة ضمن بنود الدخل الشامل الأخر. يتم إجراء هذا الاختيار على أساس كل استثمار على حده.
- يتم تصنيف جميع الأصول المالية الأخرى على أنها مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر، بالإضافة إلى ذلك، عند الاعتراف الأولي، يمكن للبنك أن يحدد بلا رجعه أصلا ماليا يلبي المتطلبات التي سيتم قياسها بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر، على أنه بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر، في حال أن القيام بذلك سيلغي أو يخفض بشكل كبير حالة عدم التطابق المحاسبي التي قد تنشأ خلافا لذلك.

قام البنك بتصنيف بعض الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر وهي:

- أذون الخزانة واوراق حكومية أخرى.
- سندات.
- وثائق صناديق الاستثمارات.
- أدوات حقوق المليكة في الشركات المستثمر بها بنسبة تتراوح من صفر% الى ٢٠%.

قام البنك بتصنيف استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:

- وثائق صناديق الاستثمار لأغراض المتاجرة من خلال الأرباح والخسائر.

قام البنك بتصنيف بعض الاستثمارات بالتكلفة المستهلكة وهي:

- سندات.

إعادة تصنيف الاصول المالية و الالتزامات المالية بتاريخ التطبيق الأولي لتعليمات البنك المركزي المصري فيما يخص المعيار الدولي للتقرير المالي (٩).

يوضح الجدول التالي فئات القياس الأصلية طبقاً لقواعد تصوير و اعداد القوائم المالية الصادرة من البنك المركزي المصري و فئات القياس الجديدة طبقا لتعليمات البنك المركزي المصري " المعيار الدولي للتقاير المالية رقم ٩" للأصول والالتزامات المالية كما في ١ يناير ٢٠١٩:

	التصنيف الأولى طبقا لتعليمات البنك المركزى القائمة	التصنيف الجديد طبقا لمعيار الدولى للتقارير المالية (٩)	القيمة الدفترية طبقا لتعليمات البنك المركزى القائمة	إعادة التصنيف	إعادة قياس	القيمة الدفترية الجديدة طبقا لمعيار الدولى للتقارير المالية (٩)
ارصدة لدى البنوك	تكلفة	تكلفة مستهلكة	٥٣ ٠٩٩ ٧١٨	--	(٧٣ ٠٥٢)	٥٣ ٠٢٦ ٦٦٦
اذون خزانة	تكلفة مستهلكة	بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل / بالتكلفة المستهلكة	١٦ ٠٣٠ ١٥٤	--	--	--
استثمارات مالية متاحة للبيع	تكلفة مستهلكة	بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	٢ ٢٧٣ ٩٥٠	--	--	--
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	تكلفة مستهلكة	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	--	٢١ ٣٨٣ ٧٣٩	٧١ ١٨٣	٢١ ٤٥٤ ٩٢٢
استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	تكلفة مستهلكة	تكلفة مستهلكة	٢٣ ٤٥٣ ١١٦	--	--	--
استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	تكلفة مستهلكة	تكلفة مستهلكة	--	٢١ ٩٨٢ ٣٥٩	(١٤ ٦٠٠)	٢١ ٩٦٧ ٧٥٩
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر	بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر	بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر	--	١٨ ٧٩٤	٢٣ ٤٦٨	٤٢ ٢٦٢
قروض وتسهيلات للبنوك	تكلفة	تكلفة مستهلكة	٥٣٧ ٤٠٨	--	(٢ ٤٤٨)	٥٣٤ ٩٦٠
قروض وتسهيلات للعملاء	تكلفة	تكلفة مستهلكة	٦١ ٨٠٩ ٦٦٨	--	(٤٨٥ ٠٤٣)	٦١ ٣٢٤ ٦٢٥
أرصدة مستحقة للبنوك	تكلفة	تكلفة مستهلكة	١٦ ٩٢٩ ٩٤٠	١ ٦٢٧ ٦٧٢	--	١٨ ٥٥٧ ٦١٢
مخصصات الاخرى (مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة العرضية)	تكلفة	تكلفة مستهلكة	(٤٥٢ ٣٧٤)	--	١٢ ٨٩٥	(٤٣٩ ٤٧٩)
أرباح محتجزة			(٣ ٤٩٦ ٤٠٨)	--	(٢٣ ٤٦٨)	(٣ ٥١٩ ٨٧٦)
احتياطيات			(٢ ٤٢١ ٠٩٥)	--	٤٩١ ٠٦٥	(١ ٩٣٠ ٠٣٠)

١- تسوية القيمة الدفترية الاصول المالية و الالتزامات المالية بتاريخ التطبيق الأولي لتعليمات البنك المركزي المصري فيما يخص المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) .

يوضح الجدول أدناه تسوية القيمة الدفترية طبقاً لقواعد تصوير و اعداد القوائم المالية الصادرة من البنك المركزي المصري إلى القيمة الدفترية طبقاً لتعليمات البنك المركزي المصري فيما يخص المعيار الدولي للتقاير المالية رقم (٩) عند التحول الى المعيار الدولي للتقارير المالية ٩ في ١ يناير ٢٠١٩:-

فروق تطبيق المعيار الدولى للتقارير المالية ٩ :

	بالالف جنيه مصري
تأثيرالاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة	
مخصصات مكونة وفق لتعليمات البنك المركزي المصري الصادرة في ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨	
مخصص خسائر الأضمحلال لأرصدة القروض والتسهيلات للعملاء	٣ ٥٨٢ ٧٦٨
مخصص الألتزامات العرضية	٨٠ ٧٩٠
الاجمالى	**٣ ٦٦٣ ٥٥٨**
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولى للتقارير المالية (٩)	
مخصص خسائر الائتمان لأرصدة القروض والتسهيلات للعملاء	٤ ٠٦٧ ٨١١
مخصص خسائر الائتمان لأرصدة القروض والتسهيلات للبنوك	٢ ٤٤٨
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة للالتزامات العرضية	٦٧ ٨٩٥
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة للأستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	١٨٢ ١٩١
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة للارصدة لدى البنوك	٧٣ ٠٥٢
الاجمالى	**٤ ٣٩٣ ٣٩٧**
فروق تطبيق المعيار الدولى للتقارير المالية (٩)	**٧٢٩ ٨٣٩**

	احتياطي المخاطر العام	**الأر باح المحتجزة**	**احتياطي القيمة العادلة**
الرصيد الافتتاحي في ١ يناير ٢٠١٩	**٧٩٨ ٣٢٠**	**٣ ٤٩٦ ٤٠٨**	**٢٠٩ ٤٩٣**
إجمالي الأثر علي إعادة التصنيف والقياس	--	٢٣ ٤٦٨	٥٦ ٥٨٣
إجمالي الأثر علي الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٧٢٩ ٨٣٩)	--	--
الإجمالي	**(٧٢٩ ٨٣٩)**	**٢٣ ٤٦٨**	**٥٦ ٥٨٣**
الرصيد الافتتاحي المعدل	**٦٨ ٤٨١**	**٣ ٥١٩ ٨٧٦**	**٢٦٦ ٠٧٦**

تقييم نموذج العمل:

يقوم البنك بإجراء تقييم هدف نموذج الأعمال الذي يحتفظ فيه بالأصل على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس على أفضل وجه طريقة إدارة الأعمال وتقديم المعلومات إلى الإدارة. تشمل المعلومات التي يتم النظر فيها:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وألية عمل تلك السياسات من الناحية العملية. وخصوصا لمعرفة ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على كسب إيرادات الفوائد التعاقدية أو مطابقة مدة الأصول المالية مع مدة الالتزامات المالية التي تمول تلك الأصول أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول ؛
- كيفية تقييم أداء المحفظة ورفع تقر ير بهذا الشأن إلى إدارة البنك
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال هذا وكيفية إدارة هذه المخاطر
- عدد صفقات وحجم وتوقيت المبيعات في فترات سابقة، واسباب هذه المبيعات وتوقعاتها بشأن نشاط المبيعات في المستقبل. ومع ذلك ، لا يتم النظر في المعلومات المتعلقة بنشاط المبيعات بشكل منفصل بل اعتبارها جزءا من تقييم شامل لكيفية تحقيق الهدف المعلن للبنك لإدارة الأصول المالية وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.

يتم قياس الأصول المالية المحتفظ بها للمتاجرة أو التي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر لأنها غير محتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية فقط وغير محتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية مع بيع الأصول المالية.

١) يتم تصنيف وقياس كل من أدوات الدين وأدوات حقوق الملكية على النحو التالى:

الأداة المالية	طرق القياس وفقاً لنموذج الأعمال		
	التكلفة المستهلكة	القيمة العادلة	
		من خلال الدخل الشامل	من خلال الأرباح أو الخسائر
أدوات حقوق الملكية	لا ينطبق	خيار لمرة واحدة عند الاعتراف الأولى ولا يتم الرجوع فيه	المعاملة العادية لأدوات حقوق الملكية
أدوات الدين	نموذج الأعمال للأصول المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية	نموذج الأعمال للأصول المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع	نموذج الأعمال للأصول المحتفظ بها للمتاجرة

٢) يقوم البنك بإعداد وتوثيق واعتماد نموذج أعمال بما يتوافق مع متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) وبما يعكس استراتيجية البنك الموضوعة لإدارة الاصول المالية وتدفقاتها النقدية وفقاً لما يلى:

الاصل المالي	نموذج الأعمال	الخصائص الأساسية
الاصول المالية بالتكلفة المستهلكة	نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية	▪ الهدف من نموذج الأعمال هو الاحتفاظ بالأصول المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية المتمثلة في اصل مبلغ الاستثمار والعوائد. ▪ البيع هو حدث عرضي استثنائي بالنسبة لهدف هذا النموذج وبالشروط الواردة في المعيار المتمثلة في وجود تدهور في القدرة الائتمانية لمصدر الاداة المالية. ▪ أقل مبيعات من حيث الدورية والقيمة. ▪ يقوم البنك بعملية توثيق واضحة ومعتمدة لمبررات كل عملية بيع ومدي توافقها مع متطلبات المعيار.

الاصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع	▪ كلا من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع يتكاملان لتحقيق هدف النموذج. ▪ مبيعات مرتفعة نسبياً (من حيث الدورية والقيمة) بالمقارنة مع نموذج أعمال المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية
الاصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر	نماذج أعمال أخرى تتضمن (المتاجرة – إدارة الأصول المالية على أساس القيمة العادلة – تعظيم التدفقات النقدية عن طريق البيع)	▪ هدف نموذج الأعمال ليس الاحتفاظ بالاصل المالي لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع. ▪ تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية حدث عرضي بالنسبة لهدف النموذج. ▪ ادارة الاصول المالية بمعرفة علي اساس القيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر تلافيا للتضارب في القياس المحاسبي. ▪ شروط تبويب الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح و الخسائر. تتوافر كافة الشروط التالية في الاصول المالية التي يقوم البنك بتبويبها عند الاقتناء بالقيمة العادلة من خلال الارباح و الخسائر : – أن تكون مسجلة في بورصة أوراق مالية محلية و خارجية . – أن يكون عليها تعامل نشط خلال الثلاثة أشهر السابقة على تاريخ الاقتناء .

- يقوم البنك بتقييم الهدف من نموذج الاعمال على مستوى المحفظة التي يتم الاحتفاظ بالأصل المالى فيها باعتبار أن ذلك يعكس طريقة إدارة العمل وطريقة امداد الإدارة بالمعلومات، وتتضمن المعلومات التي يتم اخذها في الاعتبار عند تقييم هدف نموذج الاعمال ما يلي:

- السياسات المعتمدة الموثقة وأهداف المحفظة وتطبيق هذه السياسات في الواقع العملي. وعلى وجه الخصوص ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز فقط على تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية للأصل والاحتفاظ بمعدل عائد معين، لمقابلة تواريخ استحقاق الأصول المالية مع تواريخ استحقاق الالتزامات التي تمول هذه الأصول أو توليد تدفقات نقدية من خلال بيع هذه الأصول.

- كيفية تقييم والتقرير عن أداء المحفظة الي الإدارة العليا.

- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال بما في ذلك طبيعة الأصول المالية المحتفظ بها ضمن ذلك النموذج وطريقة إدارة هذه المخاطر.

- كيفية تحديد تقييم أداء مديري الاعمال (القيمة العادلة، العائد على المحفظة، أو كلاهما).

- دورية وقيمة وتوقيت عمليات البيع في الفترات السابقة، وأسباب هذه العمليات، والتوقعات بشأن أنشطة البيع المستقبلية. ومع ذلك فان المعلومات عن انشطة البيع لا تؤخذ في الاعتبار بشكل منعزل، ولكن كجزء من تقييم شامل لكيفية تحقيق هدف البنك من إدارة الأصول المالية وكيفية توليد التدفقات النقدية.

- إن الأصول المالية التي يحتفظ بها بغرض المتاجرة أو التى يتم ادارتها وتقييم أدائها على أساس القيمة العادلة، يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر حيث انها ليست محتفظ بها لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية أو لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية وبيع اصول مالية معاً.

- تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية للأصل تمثل دفعات تقتصر فقط على أصل مبلغ الاداة والعائد

لغرض هذا التقييم يقوم البنك بتعريف المبلغ الأصلي للاداة المالية بانة القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الاولي. ويعرف العائد بأنه مقابل القيمة الزمنية للنقود والمخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي خلال فترة محددة من الزمن ومخاطر الإقراض الاساسية الأخرى والتكاليف (مثل خطر السيولة والتكاليف الإدارية) وكذلك هامش الربح.

ولتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية للأصل تتمثل فى دفعات تقتصر فقط على أصل الاداة المالية والعائد، فإن البنك يأخذ في اعتباره الشروط التعاقدية للأداة. ويشمل ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يتضمن شروط تعاقدية قد تغير توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية مما يجعلها لا تقابل ذلك الشرط. ولإجراء ذلك التقييم يأخذ البنك في اعتباره ما يلي:

- الاحداث المحتملة التي قد تغير من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية.
- خصائص الرافعة المالية (سعر العائد، الآجال، نوع العملة ...).

- شروط السداد المعجل ومد الأجل.
- الشروط التي قد تحد من قدرة البنك على المطالبة بتدفقات نقدية من أصول معينة.
- الخصائص التي قد تعدل مقابل القيمة الزمنية للنقود (إعادة تحديد سعر العائد دوريا).
- لا يقوم البنك بإعادة التبويب بين مجموعات الاصـــول المالية الا فقط وعندما فقط يتم تغيير نموذج الاعمال وهذا ما يحدث نادرا او يكون بصفة غير متكررة وغير جوهرية او عند تدهور في القدرة الائتمانية لاحد ادوات الدين بالتكلفة المستهلكة.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مجرد دفعات للمبلغ الاصلى و الفائدة:

لأغراض هذا التقييم ، يتم تعريف المبلغ الأصلي على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي. يتم تعريف الفائدة على أنها المقابل المادي للقيمة الزمنية للنقود وللمخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي تحت السداد خلال فترة زمنية معينة ولمخاطر وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدار ية) ، وكذلك هامش الربح. في إطار تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مجرد مدفوعات للمبلغ الأصلي والفائدة ، فإن البنك يأخذ بعين الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة. وهذا يشمل تقييم معا إذا كان الأصل المالي يحتوي على شروط تعاقدية قد تغير وقت ومبلغ التدفقات النقدية التعاقدية باعتبار أن ذلك لن يستوفي هذا الشرط.

اضمحلال قيمة الأصول المالية:

يستبدل المعيار الدولي للتقار ير المالية رقم ٩ " طبقا لتعليمات البنك المركزي الصادرة بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩" نموذج الخسارة المحققة الوارد بتعليمات البنك المركزي الصادرة بتار يخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ بنموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة كما ينطبق نموذج الاضمحلال في القيمة الجديد على كافة الأصول المالية بالإضافة إلى بعض ارتباطات وتعهدات القر وض وعقود الضمانات المالية. بموجب المعيار الدولي للتقار ير المالية رقم ٩ ؛ يتم الاعتراف بخسائر الائتمان بصورة مبكرة اكثر مما كان الوضع عليه بموجب تعليمات البنك المركزي الصادرة بتاريخ ١٦ ديسمبر٢٠٠٨ يطبق البنك منهجا من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة من الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة وأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر. تقوم الأصول بالانتقال بين المراحل الثلاث التالية استنادا إلى التغير في جودة الائتمان منذ الاعتراف الأولي بها.

المرحلة الاولى : خسارة الائتمان المتوقعة على مدي ١٢ شهراً

تتضمن المرحلة الأولى الاصول المالية عند الاعتراف الأولي والتي لا تنطوي على زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي أو التي تنطوي على مخاطر ائتمانية منخفضة نسبيا. بالنسبة لهذه الأصول ، يتم الاعتراف بخسائر ائتمانية متوقعة على مدى ١٢ شهرا وتحتسب الفائدة على إجمالي القيمة الدفتر ية للأصول (بدون خصم مخصص الائتمان) . خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهرا هي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي قد تنتج من حالات إخفاق محتملة خلال ١٢ شهرا بعد تار يخ القوائم المالية.

المرحلة الثانية: خسارة الائتمان المتوقعة على مدي الحياة –مع عدم اضمحلال قيمة الائتمان

تتضمن المرحلة الثانية الأصول المالية التي بها زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي ولكن لا يوجد دليل موضوعي على اضمحلال القيمة. يتم الاعتراف بخسائر ائتمان متوقعة على مدة الحياة لتلك الأصول ولكن يستمر احتساب الفائدة على إجمالي القيمة الدفتر ية للأصول. خسارة الائتمان المتوقعة على مدي الحياة هي الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة من جميع حالات الاخفاق الممكنة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية.

المرحلة الثالثة: خسارة الائتمان المتوقعة على مدي الحياة – اضمحلال قيمة الائتمان

تتضمن المرحلة الثالثة الأصول المالية التي يوجد بها دليل موضوعي على انخفاض القيمة في تار يخ القوائم المالية ؛ بالنسبة لهذه الأصول يتم الاعتراف بخسائر ائتمان متوقعة على مدى الحياة.

٢-٢ المحاسبة عن الإستثمارات فى الشركات التابعة والشقيقة

يتم عرض الإستثمارات فى شركات تابعة وشقيقة فى القوائم المالية المستقلة المرفقة على أساس التكلفة وهى تمثل حصة البنك المباشرة فى الملكية وليس على أساس نتائج أعمال وصافى أصول الشركات المستثمر فيها.

٢-٢-١ الشركات التابعة

هى الشركات (بما فى ذلك المنشآت المؤسسة لأغراض خاصة Special Purpose Entities / SPEs التى يمتلك البنك بطريق مباشر أو غير مباشر القدرة على التحكم فى سياساتها المالية والتشغيلية للحصول على منافع من أنشطتها، وعادةً ما يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت بها. ويؤخذ فى الإعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت المستقبلية التى يمكن ممارستها أو تحويلها فى الوقت الحالى عند تقييم ما إذا كان للبنك القدرة على السيطرة على الشركة.

٢-٢-٢ الشركات الشقيقة

الشركات الشقيقة هى المنشآت التى يتمتع البنك بطريق مباشر أو غير مباشر بنفوذ مؤثر عليها ولكنه لا يرقى لدرجة السيطرة أو السيطرة المشتركة عليها حيث يمتلك البنك حصص ملكية تتراوح من ٢٠% إلى ٥٠% من حقوق التصويت فى الشركات الشقيقة.

تُستخدم طريقة الشراء فى المحاسبة عن معاملات إقتناء البنك للشركات التابعة والشقيقة عند الإعتراف الأولى بها (فى تاريخ الإقتناء). ويُعدُ تاريخ الإقتناء هو التاريخ الذى يحصل فيه المشترى على السيطرة أو النفوذ المؤثر على الشركة التابعة أو الشقيقة المشتراة. وطبقاً لطريقة الشراء يتم الإعتراف الأولى بالحصة المقتناة كإستثمار فى الشركة التابعة أو الشقيقة بالتكلفة. وتمثل تكلفة الإقتناء القيمة العادلة للمبلغ المدفوع أو المستحق سداده على البنك مقابل الحصة المشتراة مضافاً إليها أية تكاليف تُعزى مباشرةً لعملية الإقتناء.

وفى الحالات التى تتحقق فيها سيطرة على منشأة ما على مراحل ومن ثم تجميع أعمالها من خلال أكثر من معاملة تبادل واحدة عندئذٍ يتم التعامل مع كل معاملة من معاملات التبادل تلك بصورة منفصلة وذلك على أساس تكلفة الإقتناء والمعلومات الخاصة بالقيمة العادلة للمقابل فى تاريخ كل معاملة تبادل حتى التاريخ الذى تتحقق فيه تلك السيطرة.

ويتم المحاسبة اللاحقة عن إستثمارات البنك فى الشركات التابعة والشقيقة فى القوائم المالية المستقلة بطريقة التكلفة. ووفقاً لهذه الطريقة تثبت الإستثمارات بتكلفة الإقتناء متضمنةً أية شهرة ويخصم منها أية خسائر إضمحلال لاحقة فى القيمة. وتثبت فى قائمة الدخل إيرادات البنك من توزيعات أرباح الشركات التابعة والشقيقة عند إعتماد الشركات لتوزيع هذه الأرباح وثبوت حق البنك فى تحصيلها.

٢-٣ التقارير القطاعية

يمثل قطاع النشاط مجموعة من الأصول والعمليات المرتبطة بتقديم منتجات أو خدمات تتسم بمخاطر ومنافع تختلف عن تلك المرتبطة بقطاعات أنشطة أخرى. ويرتبط القطاع الجغرافى بتقديم منتجات أو خدمات داخل بيئة إقتصادية واحدة تتسم بمخاطر ومنافع تخصها وتميزها عن تلك المرتبطة بقطاعات جغرافية تعمل في بيئة إقتصادية مختلفة.

٢-٤ ترجمة العملات الأجنبية

٢-٤-١ عملة التعامل والعرض

يتم عرض القوائم المالية للبنك بالجنيه المصرى وهو عملة التعامل والعرض للبنك.

٢-٤-٢ المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

- تُمسك حسابات البنك بالجنيه المصرى وتثبت المعاملات بالعملات الأخرى خلال السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية فى تاريخ تنفيذ المعاملة.
- ويتم إعادة ترجمة أرصدة الأصول والإلتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى فى نهاية السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية فى ذلك التاريخ، ويتم الإعتراف فى قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وبالفروق الناتجة عن الترجمة ضمن البنود التالية:

- صافى دخل المتاجرة للأصول / الإلتزامات المبوبة بغرض المتاجرة.
- إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى بالنسبة لباقى البنود.

- يتم تحليل التغيرات فى القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية والمصنفة كإستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر (أدوات دين) ما بين فروق نتجت عن التغيرات فى التكلفة المُستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغير القيمة العادلة للأداة، ويتم الإعتراف فى قائمة الدخل بالفروق الناتجة عن التغيرات فى التكلفة المُستهلكة ضمن عائد القروض والإيرادات المشابهه وبالفروق الناتجة عن تغير أسعار الصرف ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى، ويتم الإعتراف ضمن حقوق الملكية بفروق التغير فى القيمة العادلة (إحتياطى القيمة العادلة للإستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر

- تتضمن فروق الترجمة الناتجة عن البنود غير ذات الطبيعة النقدية ضمن الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير القيمة العادلة مثل أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ، ويتم الاعتراف بفروق الترجمه الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المصنفة استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر ضمن إحتياطي القيمة العادلة فى حقوق الملكية

٢-٥ الأصول والالتزامات المالية

٢-٥-١ الاعتراف والقياس الاولي

يقوم البنك بالاعتراف الاولي بالاصول والالتزامات المالية في التاريخ الذي يصبح فيه البنك طرف في الشروط التعاقدية للأداة المالية.

يتم قياس الأصل أو الألتزام المالى أولياً بالقيمة العادلة. وبالنسبة لتلك التي لا يتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر فإنها تقاس بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكلفة المعاملة التي ترتبط بشكل مباشر بعملية الإقتناء أو الإصدار.

٢-٥-٢ التبويب

الأصول المالية – السياسة المطبقة إعتبارا من ١ يناير ٢٠١٩

- عند الإعتراف الأولى يقوم البنك بتبويب الأصول المالية إلى أصول مالية بالتكلفة المستهلكة، اصول مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

- يتم قياس الاصل المالي بالتكلفة المستهلكة إذا تم استيفاء كلا الشرطين التاليين ولم يكن قد تم تخصيصه بمعرفة ادارة البنك عند الاعتراف الاولي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:
  - يُحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال هدفه فقط هو الاحتفاظ بالأصل المالى لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.
  - ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي ،في تواريخ محددة تدفقات نقدية تعاقدية للأصل تتمثل فقط فى أصل مبلغ الاداة المالية والعائد.

- يتم قياس أداة الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ولم يكن قد تم تخصيصها عند الاعتراف الاولي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر اذا تم استيفاء كل من الشرطين التاليين:
  - يُحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال هدفه تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصل المالى.
  - ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي ،في تواريخ محددة تدفقات نقدية تعاقدية للأصل لا تتمثل فقط في أصل الدين والعائد.

- يتم تبويب باقى الأصول المالية الأخرى كإستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

- بالإضافة إلى ذلك ، يمكن للبنك عند الاعتراف الأولي ،أن يخصص بشكل لارجعة فيه – أصلا مالياً على أنه يُقاس بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر، بالرغم من إستيفائه لشروط التبويب كأصل مالى بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر، إذا كان القيام بذلك يمنع أو يقلص - بشكل جوهري - التضارب الذى قد ينشأ في القياس المحاسبي.

تقييم نموذج الاعمال

- يتم تصنيف وقياس كل من أدوات الدين وأدوات حقوق الملكية على النحو التالى:

الأداة المالية	طرق القياس وفقاً لنماذج الأعمال		
	التكلفة المستهلكة	القيمة العادلة	
		من خلال الدخل الشامل الاخر	من خلال الأرباح أو الخسائر
أدوات حقوق الملكية	لا ينطبق	خيار لمرة واحدة عند الاعتراف الأولى ولا يتم الرجوع فيه	المعاملة العادية لأدوات حقوق الملكية
أدوات الدين	نموذج الأعمال للأصول المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية	نموذج الأعمال للأصول المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع	نموذج الأعمال للأصول المحتفظ بها للمتاجرة

- يقوم البنك بإعداد وتوثيق واعتماد نموذج / نماذج الاعمال (Business Models) بما يتوافق مع متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) وبما يعكس استراتيجية البنك الموضوعة لإدارة الاصول المالية وتدفقاتها النقدية وفقاً لما يلى:

الاصل المالي	نموذج الأعمال	الخصائص الأساسية
الاصول المالية بالتكلفة المستهلكة	نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية	▪ الهدف من نموذج الأعمال هو الاحتفاظ بالأصول المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية المتمثلة في اصل مبلغ الاستثمار والعوائد. ▪ البيع هو حدث عرضي استثنائي بالنسبة لهدف هذا النموذج وبالشروط الواردة في المعيار المتمثلة في وجود تدهور في القدرة الائتمانية لمصدر الاداة المالية. ▪ أقل مبيعات من حيث الدورية والقيمة. ▪ يقوم البنك بعملية توثيق واضحة ومعتمدة لمبررات كل عملية بيع ومدي توافقها مع متطلبات المعيار.
الاصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع	▪ كلا من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع يتكاملان لتحقيق هدف النموذج. ▪ مبيعات مرتفعة (من حيث الدورية والقيمة) بالمقارنة مع نموذج أعمال المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية النعاقدية
الاصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر	نماذج أعمال أخرى تتضمن (المتاجرة – إدارة الأصول المالية على أساس القيمة العادلة – تعظيم التدفقات النقدية عن طريق البيع)	▪ هدف نموذج الأعمال ليس الاحتفاظ بالاصل المالي لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع. ▪ تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية حدث عرضي بالنسبة لهدف النموذج. ▪ ادارة الاصول المالية بمعرفة علي اساس القيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر تلافيا للتضارب في القياس المحاسبي.

- **يقوم البنك بتقييم الهدف من نموذج الاعمال على مستوى المحفظة التي يتم الاحتفاظ بالأصل المالى فيها باعتبار أن ذلك يعكس طريقة إدارة العمل وطريقة امداد الإدارة بالمعلومات، وتتضمن المعلومات التي يتم اخذها في الاعتبار عند تقييم هدف نموذج الاعمال ما يلي:**
  - السياسات المعتمدة الموثقة وأهداف المحفظة وتطبيق هذه السياسات في الواقع العملي. وعلى وجه الخصوص ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز فقط على تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية للأصل والاحتفاظ بمعدل عائد معين، لمقابلة تواريخ استحقاق الأصول المالية مع تواريخ استحقاق الالتزامات التي تمول هذه الأصول أو توليد تدفقات نقدية من خلال بيع هذه الأصول.
  - كيفية تقييم والتقرير عن أداء المحفظة الي الإدارة العليا.
  - المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال بما في ذلك طبيعة الأصول المالية المحتفظ بها ضمن ذلك النموذج وطريقة إدارة هذه المخاطر.
  - كيفية تحديد تقييم أداء مديري الاعمال (القيمة العادلة، العائد على المحفظة، أو كلاهما).

- دورية وقيمة وتوقيت عمليات البيع في الفترات السابقة، وأسباب هذه العمليات، والتوقعات بشأن أنشطة البيع المستقبلية. ومع ذلك فان المعلومات عن انشطة البيع لا تؤخذ في الاعتبار بشكل منعزل، ولكن كجزء من تقييم شامل لكيفية تحقيق هدف البنك من إدارة الأصول المالية وكيفية توليد التدفقات النقدية.
- إن الأصول المالية التي يحتفظ بها بغرض المتاجرة أو التى يتم ادارتها وتقييم أدائها على أساس القيمة العادلة، يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر حيث انها ليست محتفظ بها لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية أو لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية وبيع اصول مالية معاً.

- **تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية للأصل تمثل دفعات تقتصر فقط على أصل مبلغ الاداة والعائد.**

لغرض هذا التقييم يقوم البنك بتعريف المبلغ الأصـــلي للاداة المالية بانه القيمة العادلة للأصـــل المالي عند الاعتراف الاولي. ويعرف العائد بأنه مقابل القيمة الزمنية للنقود والمخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصـــلي خلال فترة محددة من الزمن ومخاطر الإقراض الاساسية الأخرى والتكاليف (مثل خطر السيولة والتكاليف الإدارية) وكذلك هامش الربح. ولتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية للأصـل تتمثل فى دفعات تقتصـر فقط على أصـل الاداة المالية والعائد، فإن البنك يأخذ في اعتباره الشـروط التعاقدية للأداة. ويشـمل ذلك تقييم ما إذا كان الأصـل المالي يتضـمن شـروط تعاقدية قد تغير توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية مما يجعلها لا تقابل ذلك الشرط. ولإجراء ذلك التقييم يأخذ البنك في اعتباره ما يلي:

- الاحداث المحتملة التي قد تغير من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية.
- خصائص الرافعة المالية (سعر العائد، الآجال، نوع العملة ...).
- شروط السداد المعجل ومد الأجل.
- الشروط التي قد تحد من قدرة البنك على المطالبة بتدفقات نقدية من أصول معينة.
- الخصائص التي قد تعدل مقابل القيمة الزمنية للنقود (إعادة تحديد سعر العائد دوريا).

الالتزامات المالية – السياسة المطبقة إعتبارا من ١ يناير ٢٠١٩

- عند الإعتراف الأولى يقوم البنك بتبويب الالتزامات المالية إلى التزامات مالية بالتكلفة المستهلكة، والتزامات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك بناء علي هدف نموذج الاعمال للبنك
- يتم الاعتراف أوليا بكافة الالتزامات المالية بالقيمة العادلة في التاريخ الذي يصبح فيه البنك طرف في الشروط التعاقدية للأداة المالية.
- يتم قياس الالتزامات المالية المبوبة بالتكلفة المستهلكة لاحقا علي اساس التكلفة المستهلكة وباستخدام طريقة العائد الفعلي.
- يتم قياس الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر لاحقاً بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغير في القيمة العادلة المتعلق بالتغير في درجة التصنيف الائتماني للبنك في قائمة الدخل الشامل الآخر في حين يتم عرض المبلغ المتبقي من التغير في القيمة العادلة في قائمة الارباح و الخسائر.

إعادة التبويب

- لا يتم إعادة تبويب الاصول المالية بعد الاعتراف الاولي إلا عندما – وفقط عندما – يقوم البنك بتغيير نموذج الاعمال الخاص بإدارة هذه الأصول.
- في كافة الاحوال لا يتم اعادة التبويب بين بنود الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر وبين الالتزامات المالية بالتكلفة المستهلكة.

٢-٥-٣ الإستبعاد

أ- الأصول المالية

- يتم استبعاد الأصل المالى عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدي في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي أو عندما يقوم البنك بتحويل الحق في استلام التدفقات النقدية التعاقدية في معاملة يتم بموجبها تحويل المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية بشكل جوهرى الى طرف آخر.
- عند استبعاد أصل مالي يتم الاعتراف في قائمة الأرباح والخسائر بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل (أو القيمة الدفترية المخصصة للجزء من الأصل الذي تم استبعاده) ومجموع كلا من المقابل المستلم (متضمنا أي أصل جديد تم الحصول علية مخصوما منة أي التزام جديد تم تحمله) وأي أرباح أو خسائر مجمعة سبق الاعتراف بها ضمن إحتياطى القيمة العادلة للإستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر.
- إعتبارا من ١ يناير ٢٠١٩ فإن أي أرباح او خسائر متراكمة تم الاعتراف بها في قائمة الدخل الشامل الاخر متعلقة بالاستثمار في أدوات حقوق ملكية تم تخصيصها كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر، لا يتم الاعتراف بها في الأرباح والخسائر عند استبعاد ذلك الأصل بحيث يتم تحويل الفروق التي تخصها مباشرة الى بند الارباح المحتجزة. وان أية حصة نشأت أو تم الاحتفاظ بها من الأصل المؤهل للاستبعاد (مستوفى شروط الإستبعاد) فيتم الاعتراف بها كأصل أو التزام منفصل.
- عندما يدخل البنك في معاملات يقوم بموجبها بتحويل أصول سبق الإعتراف بها في قائمة المركز المالي، ولكنة يحتفظ بكل أو بشكل جوهرى بمعظم المخاطر والمنافع المرتبطة بالأصل المحول أو جزء منه. ففي هذه الأحوال، لا يتم استبعاد الأصل المحول.
- بالنسبة للمعاملات التي لا يقوم فيها البنك بالاحتفاظ ولا بتحويل بشكل جوهرى كل المخاطر والمنافع المرتبطة بملكية الأصل ويحتفظ بالسيطرة على الأصل، يستمر البنك في الاعتراف بالأصل في حدود ارتباطه المستمر بالأصل المالي، ويتحدد الارتباط المستمر للبنك بالأصل المالي بمدى تعرض البنك للتغيرات في قيمة الأصل المحول.
- في بعض المعاملات يحتفظ البنك بالتزام خدمة الأصل المحول مقابل عمولة، عندها يتم استبعاد الأصل المحول إذا كان يفي بشروط الاستبعاد. ويتم الاعتراف بأصل او التزام لعقد الخدمة إذا كانت عمولة الخدمة أكبر من القدر المناسب (أصل) او اقل من القدر المناسب (إلتزام) لتأدية الخدمة.

ب- الالتزامات المالية

- يقوم البنك باستبعاد الالتزامات المالية عندما يتم التخلص من او الغاء او انتهاء مدته الواردة بالعقد.

٢-٥-٤ التعديلات على الأصول المالية والالتزامات المالية

أ- الأصول المالية

- إذا تم تعديل شروط أصل مالي، يقوم البنك بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأصل المعدل مختلفة بشكل جوهري. وإذا كانت التدفقات النقدية مختلفة اختلافاً جوهرياً فان الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل المالي الأصلي تعتبر انتهت ومن ثم يتم استبعاد الأصل المالي الأصلي ويتم الاعتراف بأصل مالي جديد بالقيمة العادلة والاعتراف بالقيمة الناتجة من تعديل القيمة الدفترية الاجمالية كأرباح او خسائر ضمن الأرباح والخسائر. اما إذا كان هذا التعديل قد حدث بسبب صعوبات مالية للمقترض، فان الأرباح يتم تاجيلها وتعرض مع مجمع خسائر الاضمحلال في حين يتم الاعتراف بالخسائر في قائمة الارباح والخسائر.
- إذا كانت التدفقات النقدية للأصل المعدل المعترف به بالتكلفة المستهلكة ليست مختلفة جوهرياً، فان التعديل لا ينتج عنه استبعاد الأصل المالي.

السياسة المطبقة قبل ١ يناير ٢٠١٩

- إذا تم تعديل شروط الأصل المالي بسبب صعوبات مالية للمقترض ولم يكن الأصل قد تم استبعاده، فان اضمحلال الأصل يتم قياسه باستخدام سعر العائد قبل التعديل.

ب- الالتزامات المالية

يقوم البنك بتعديل التزام مالي عندما يتم تعديل شـــروطه وتكون التدفقات النقدية للالتزام المعدل مختلفة اختلافاً جوهرياً. في هذه الحالة يتم الاعتراف بالتزام مالي جديد بناءاً على الشـــروط المعدلة بالقيمة العادلة. ويتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي القديم والالتزام المالي الجديد بالشروط المعدلة ضمن قائمة الأرباح والخسائر.

المقاصة بين الاصول المالية والالتزامات المالية

يتم إجراء المقاصـة بين الأصـول والالتزامات المالية إذا كان للبنك حق قانوني قابل للنفاذ لإجراء المقاصـة بين المبالغ المعترف بها وكانت هناك النية لإجراء التسوية على أساس صافى المبالغ أو استلام الأصل وتسوية الالتزام في آن واحد.
وتعرض بنود اتفاقيات شـــراء أذون خزانـة مع الالتزام غير المتزامن بـإعادة البيع واتفـاقيـات بيع أذون خزانـة مع الالتزام غير المتزامن بإعادة الشراء على أساس الصافي بقائمة المركز المالى ضمن بند أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى.

٢-٥-٥ <u>قياس القيمة العادلة</u>

السياسة المطبقة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩

- يحدد البنك القيمة العادلة علي اساس انها السعر الذى سيتم الحصول عليه لبيع أصل أو الذى سيتم سداده لنقل إلتزام فى معاملة منظمة بين المشاركين فى السوق فى تاريخ القياس مع الاخذ في الاعتبار عند قياس القيمة العادلة خصائص الأصل أو الإلتزام فى حال أخذ المشاركون فى السوق تلك الخصائص بعين الاعتبار عند تسعير الأصل و/أو الإلتزام فى تاريخ القياس حيث تشتمل هذه الخصائص علي حالة الأصل وموقعه والقيود على بيع الأصل أو استخدامه لكيفية نظر المشاركين فى السوق.
- يستخدم البنك منهج السوق لتحديد القيمة العادلة للاصول والالتزامات المالية باعتبار ان هذا المنهج يستخدم الاسعار والمعلومات الأخرى ذات الصلة الناجمة عن معاملات بالسوق تتضمن أصول أو التزامات أو مجموعة من الأصول والالتزامات، وتكون مطابقة أو قابلة للمقارنة. وبالتالي قد يستخدم البنك أساليب التقييم المتفقة مع منهج السوق مثل مضاعفات السوق المشتقة من مجموعات قابلة للمقارنة. وعندها يقتضي اختيار المضاعف الملائم من ضمن النطاق استخدام الحكم الشخصي مع الأخذ في الاعتبار العوامل الكمية والنوعية الخاصة بالقياس.
- عندما لا يمكن الاعتماد علي مدخل السوق في تحديد القيمة العادلة لاصل مالي او التزام مالي، يستخدم البنك منهج الدخل في تحديد القيمة العادلة والذي بموجبه يتم تحويل المبالغ المستقبلية مثل التدفقات النقدية أو الدخل والمصروفات إلى مبلغ حالي (مخصوم) بحيث يعكس قياس القيمة العادلة توقعات السوق الحالية حول المبالغ المستقبلية.
- عندما لا يمكن الاعتماد علي مدخل السوق او منهج الدخل في تحديد القيمة العادلة لاصل مالي او التزام مالي، يستخدم البنك منهج التكلفة في تحديد القيمة العادلة بحيث يعكس المبلغ الذي يتم طلبه حالياً لاستبدال الاصل بحالته الراهنة (تكلفة الاستبدال الحالية)، بحيث تعكس القيمة العادلة التكلفة التي يتحملها المشارك في السوق كمشترى من اقتناء أصل بديل له منفعة مماثلة حيث ان المشارك في السوق كمشترى لن يدفع في الأصل أكثر من المبلغ الذي يستبدل به المنفعة للأصل.

أساليب التقييم المستخدمة في تحديد القيمة العادلة للأداة المالية تتضمن:

- الأسعار المعلنة للأصول أو الالتزامات المماثلة في أسواق نشطة.
- عقود مبادلة أسعار الفائدة باحتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بناءاً على منحنيات العوائد الملحوظة.
- القيمة العادلة للعقود المستقبلية لأسعار العملات باستخدام القيمة الحالية لقيمة التدفق النقدي المتوقع باستخدام سعر الصرف المستقبلي للعملة محل التعاقد.
- تحليل التدفقات النقدية المخصومة في تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية الأخرى.

السياسة المطبقة قبل ١ يناير ٢٠١٩

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المُعلن عن أسعارها في أسواق نشطة على أساس أسعار الطلب الجارية Bid Price أما إذا لم تكن هناك سوق نشطة للأصل المالي أو لم تتوافر أسعار الطلب الجارية، فيحدد البنك القيمة العادلة باستخدام أحد أساليب التقييم. ويتضـمن ذلك اسـتخدام معاملات محايدة حديثة، أو تحليل التدفقات النقدية المخصـومة، أو نماذج تسـعير الخيارات أو طرق التقييم الأخرى شـــائعة الاســـتخدام من قِبل المتعاملين بالســـوق وإذا لم يتمكن البنك من تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المُبوبة متاحة للبيع، يتم قياس قيمتها بالتكلفة بعد خصم أى اضمحلال فى القيمة.

٢-٦ أدوات المشتقات المالية ومحاسبة التغطية

- يتم الاعتراف بالمشتقات بالقيمة العادلة في تاريخ الدخول في عقد المشتقة، ويتم إعادة قياسها لاحقاً بقيمتها العادلة. ويتم الحصول على القيمة العادلة من الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق النشطة، أو المعاملات السوقية الحديثة، أو أساليب التقييم مثل نماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج تسعير الخيارات، بحسب الأحوال. وتظهر جميع المشتقات ضمن الأصول إذا كانت قيمتها العادلة موجبة، أو ضمن الالتزامات إذا كانت قيمتها العادلة سالبة.
- لا يتم فصل عقود المشتقات الضمنية عندما تكون المشتقة مرتبطة بأصل مالي وبالتالى يتم تصنيف عقد المشتقات الضمنية بالكامل مع الأصل المالى المرتبط به.

تعتمد طريقة الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة على ما إذا كانت المشتقة مخصصة أداة تغطية، وعلى طبيعة البند المغطى.ويقوم البنك بتخصيص بعض المشتقات على أنها أياً مما يلى :

١. تغطيات مخاطر القيمة العادلة للأصول والالتزامات المعترف بها أو الارتباطات المؤكدة (تغطية القيمة العادلة).

٢. تغطيات مخاطر تدفقات نقدية مستقبلية متوقعة بدرجة كبيرة تُنسب إلى أصل أو التزام معترف به، أو تُنسب إلى معاملة متنبأ بها (تغطية التدفقات النقدية).

٣. تغطيات صافي الاستثمار في عمليات أجنبية (تغطية صافي الاستثمار).

- يتم استخدام محاسبة التغطية للمشتقات المخصصة لهذا الغرض إذا توافرت فيها الشروط المؤهلة للمحاسبة عنها كادوات تغطية.
- يقوم البنك عند نشأة المعاملة بالتوثيق المستندى للعلاقة بين البنود المغطاة وأدوات التغطية، وكذلك أهداف إدارة الخطر والإستراتيجية من الدخول في معاملات التغطية المختلفة. ويقوم البنك أيضاً عند نشأة التغطية وبصفة مستمرة بالتوثيق المستندى لتقدير ما إذا كانت المشتقات المستخدمة في معاملات التغطية فعالة في مقابلة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المغطى.

٢-٦-١ تغطية القيمة العادلة

- يتم الاعتراف في قائمة الأرباح والخسائر بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات مخاطر تغير القيمة العادلة، وذلك مع أية تغيرات في القيمة العادلة المنسوبة لخطر الأصل أو الالتزام المغطى.
- يتم الاعتراف بأثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود مبادلات سعر العائد والبنود المغطاة المتعلقة بها ضمن بند "صافي الدخل من العائد ". في حين يتم الاعتراف بأثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود العملة المستقبلية ضمن بند "صافي دخل الادوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .
- يتم الاعتراف بأثر عدم الفعالية فى كافة العقود والبنود المُغطاة المتعلقة بها الواردة فى الفقرة السابقة ضمن بند " صافي دخل الادوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر "
- إذا لم تُعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية، يتم استهلاك التعديل الذي تم على القيمة الدفترية للبند المغطى الذي يتم المحاسبة عنه بطريقة التكلفة المُستهلكة، وذلك بتحميله على الأرباح والخسائر على مدار الفترة حتى الاستحقاق. ويستمر الاعتراف بحقوق الملكية بالتعديلات التي أجريت على القيمة الدفترية لأداة حقوق الملكية المغطاة حتى يتم استبعادها.

٢-٦-٢ تغطية التدفقات النقدية

- يتم الاعتراف في قائمة الدخل الشامل الاخر بالجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات التدفقات النقدية. ويتم الاعتراف على الفور بالأرباح والخسائر المتعلقة بالجزء غير الفعال في قائمة الأرباح والخسائر ضمن بند " صافي دخل الادوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ".
- يتم ترحيل المبالغ التي تراكمت في قائمة الدخل الشامل الاخر إلى قائمة الأرباح والخسائر في نفس الفترات التي يكون للبند المغطى تأثير على الأرباح أو الخسائر. وتؤخذ الأرباح أو الخسائر المتعلقة بالجزء الفعال من مبادلات العملة والخيارات إلى " صافي دخل الادوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ".
- عندما تستحق أو تُباع أداة تغطية أو إذا لم تعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية، يستمر الاعتراف بالأرباح أو الخسائر التي تراكمت في الدخل الشامل الاخر في ذلك الوقت ضمن بنود الدخل الشامل الاخر، ويتم الاعتراف بها في قائمة الأرباح والخسائر عندما يتم الاعتراف في النهاية بالمعاملة المتنبأ بها. أما إذا لم يعد من المتوقع أن تحدث المعاملة المتنبأ بها، عندئذ يتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في الدخل الشامل الاخر على الفور إلى قائمة الأرباح والخسائر.

٢-٦-٣ تغطية صافي الاستثمار

يتم الاعتراف ضمن قائمة الدخل الشامل الاخر بالربح أو الخسارة من أداة التغطية المتعلقة بالجزء الفعال للتغطية، بينما يتم الاعتراف في قائمة الأرباح والخسائر على الفور بالربح أو الخسارة المتعلقة بالجزء غير الفعال. ويتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في قائمة الدخل الشامل الاخر الي قائمة الأرباح والخسائر عند استبعاد العمليات الأجنبية.

٢-٦-٤ المشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية

يتم الاعتراف في قائمة الأرباح والخسائر ضمن "صافي دخل الادوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر" بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية، ويتم الاعتراف في قائمة الأرباح والخسائر "صافي الدخل من الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر" وذلك بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات التي يتم إدارتها بالارتباط مع الأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

٢-٦-٥ المشتقات الضمنية

السياسة المطبقة من ١ يناير ٢٠١٩

تعرف المشتقات المالية الضمنية عندما تكون المشتقات مشمولة مع ترتيب تعاقدى آخر (عقد أصلى) ويقوم البنك بالمحاسبة عن المشتقة الضمنية بإعتبارها مشتقة مستقلة عندما يكون:

- العقد الأصلى لا يمثل أصلاً يقع ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) الادوات المالية.
- عند قياس العقد الأصلى بذاته بطريقة أخرى بخلاف القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- عندما تستوفي شروط المشتقة الضمنية تعريف المشتقات إذا تم تقييمها كأداة منفصلة.
- إختلاف الخصائص الإقتصادية والمخاطر للمشتقات الضمنية عن تلك الخصائص والمخاطر المتعلقة بالعقد الأصلى.

يتم قياس المشتقات الضمنية التي يتم فصلها بالقيمة العادلة، مع الإعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة ضمن الأرباح والخسائر إلا إذا كانت جزء في ترتيب مؤهل للمحاسبة عنه كتغطية تدفق نقدى أو صافى إستثمار. هذا ويتم عرض المشتقات الضمنية التي تم فصلها ضمن قائمة المركز المالى سوياً مع العقد الأصلى.

السياسة المطبقة قبل ١ يناير ٢٠١٩

عرفت المشتقات المالية الضمنية عندما تكون المشتقات مشمولة مع ترتيب تعاقدى آخر (عقد أصلى) ويقوم البنك بالمحاسبة عن المشتقة الضمنية بإعتبارها مشتقة مستقلة عندما يكون:

- العقد الأصلى بذاته يتم قياسه بطريقة أخرى بخلاف القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- شروط المشتقة الضمنية تستوفى تعريف المشتقات إذا تم تقييمها كأداة منفصلة.
- إختلاف الخصائص الإقتصادية والمخاطر للمشتقات الضمنية عن تلك الخصائص والمخاطر المتعلقة بالعقد الأصلى.

يتم قياس المشتقات الضمنية التي يتم فصلها بالقيمة العادلة، مع الإعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة ضمن الأرباح والخسائر إلا إذا كانت جزء في ترتيب مؤهل للمحاسبة عنه كتغطية تدفق نقدى أو صافى إستثمار. هذا ويتم عرض المشتقات الضمنية التي تم فصلها ضمن قائمة المركز المالى سوياً مع العقد الأصلى.

طبقا لطريقة العائد الفعلي يتم حساب التكلفة المُستهلكة لأصل أو التزام مالي وتوزيع إيرادات العائد أو مصاريف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها. ويمثل معدل العائد الفعلي المعدل الذي يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية، أو فترة زمنية أقل إذا كان ذلك مناسباً وذلك للوصول بدقة إلى القيمة الدفترية لأصل أو التزام مالي. وعند حساب معدل العائد الفعلي، يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية بالأخذ في الاعتبار جميع شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية، وتتضمن طريقة الحساب كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلي، كما تتضمن تكلفة المعاملة وأية علاوات أو خصومات.

عند تصنيف القروض أو المديونيات ضمن القروض والمديونيات المضمحلة (المرحلة الثالثة) لا يتم الاعتراف بإيرادات العائد الخاص بها ويتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية، ويتم الاعتراف بها ضمن الايرادات وفقا للأساس النقدي وذلك وفقاً لما يلى:

- عندما يتم تحصيلها وذلك بعد إسترداد كامل المتأخرات بالنسبة للقروض الاستهلاكية والعقارية للاسكان الشخصى والقروض الصغيرة للانشطة الاقتصادية.

بالنسبة للقروض الممنوحة للمؤسسات المعاد جدولتها يُتبع الأساس النقدى أيضاً حيث يُعلى العائد المحسوب لاحقاً وفقاً لشروط عقد الجدولة على القرض لحين سداد ٢٥% من أقساط الجدولة وبشرط استمرار العميل فى الانتظام، وبعدها يتم ادراج العائد المحسوب على رصيد القرض القائم بالايرادات (العائد على رصيد الجدولة المنتظمة) دون العائد المُهمش قبل الجدولة الذى لا يُدرج بالايرادات إلا بعد سداد كامل رصيد القرض المعترف به فى المركز المالي قبل الجدولة (العائد المحسوب هامشياً قبل الجدولة).

٢-٧ <u>صافي دخل الادوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر</u>

يمثل صافي دخل الادوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر الأرباح والخسائر للأصول والالتزامات بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر وتشتمل على التغييرات في القيمة العادلة سواء المحققة أو غير المحققة والفوائد وتوزيعات الأسهم وفروق التغير في أسعار الصرف.

٢-٨ <u>القروض والمديونيات</u>

تمثل أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وغير متداولة فى سوق نشطة فيما عدا:

- الأصول التي ينوى البنك بيعها فورا أو في مدى زمني قصير، يتم تبويبها في هذه الحالة ضمن الأصول بغرض المتاجرة، أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر.
- الأصول التي بوبها البنك على أنها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر عند الاعتراف الأولى بها.
- الأصول التي لن يستطيع البنك بصورة جوهرية استرداد قيمة استثماره الأصلي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الائتمانية.

٢-٩ <u>إيرادات ومصروفات العائد</u>

يتم الإعتراف فى قائمة الدخل ضمن بند "عائد القروض والإيرادات المشابهة" أو "تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة" بإيرادات ومصروفات العائد بإستخدام طريقة معدل العائد الفعلى لجميع الأدوات المالية ذات العائد (فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التى تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر حيث تدرج عوائدها ضمن التغير فى قيمتها العادلة). وطريقة معدل العائد الفعلى هى طريقة لحساب التكلفة المُستهلكة لأصل أو إلتزام مالى وتوزيع إيرادات العائد أو مصروفات العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها. ومعدل العائد الفعلى هو المعدل الذى يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية، أو خلال فترة زمنية أقل إذا كان ذلك مناسباً وذلك للوصول إلى القيمة الدفترية لأصل أو إلتزام مالى فى تاريخ الإعتراف الأولى. وعند حساب معدل العائد الفعلى، يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية آخذاً فى الإعتبار جميع شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) فيما عدا خسائر الإئتمان المستقبلية التى لم تتحقق بعد، وتتضمن طريقة الحساب كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التى تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلى ، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات. وعندما تُصَنَف القروض أو المديونيات كديون غير منتظمة أو مضمحلة بحسب الحالة لا يتم الإعتراف بعوائدها كإيرادات فى قائمة الدخل بل يتم قيدها فى سجلات هامشية خارج القوائم المالية، على أن يتم إتباع الأساس النقدى فى الإعتراف بها ضمن الإيرادات كما يلى:-

- بالنسبة للقروض الإستهلاكية والعقارية للإسكان الشخصى والقروض الصغيرة للانشطة الإقتصادية، يُعترف بالعائد عليها ضمن الإيرادات عندما يتم تحصيلها وذلك بعد إسترداد كامل المتأخرات.
- بالنسبة للقروض الممنوحة للمؤسسات يُتبع الأساس النقدى أيضاً حيث يُعلى العائد المحسوب لاحقاً وفقاً لشروط عقد الجدولة على القرض مقابل الإعتراف بفوائد مجنبة بالأرصدة الدائنة لحين سداد ٢٥% من أقساط الجدولة وبحد أدنى إنتظام لمدة سنة. وفى حالة

- إستمرار العميل فى الإنتظام يُدرج بالإيرادات العائد المجنب والمحسوب على رصيد القرض القائم (العائد على رصيد الجدولة المنتظمة وسداد كامل الفوائد) دون العائد المُهمش قبل الجدولة والذى لا يُدرج بالإيرادات إلا بعد سداد كامل الرصيد الذى يظهر بقائمة المركز المالى قبل الجدولة.

٢-١٠ إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الإعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة قرض أو تسهيل يتم قياسه بالتكلفة المستهلكة ضمن الإيرادات وذلك عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الإعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالقروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة، حيث يتم قيدها فى سجلات هامشية خارج القوائم المالية، ويتم الإعتراف بها ضمن الإيرادات وفقا للأساس النقدى عندما يتم الإعتراف بإيرادات العائد وفقاً لما ورد بالايضاح رقم (٢-١٠) أعلاه. أما بالنسبة للأتعاب التى تمثل جزءاً مكملاً للعائد الفعلى للأصل المالى بصفة عامة فيتم معالجتها بإعتبارها تعديلاً لمعدل العائد الفعلى. ويتم تأجيل الإعتراف بأتعاب الإرتباط المحصلة على القروض كإيراد بالأرباح أو الخسائر إذا كان هناك إحتمال مرجح بأنه سوف يتم سحب هذه القروض وذلك على إعتبار أن أتعاب الإرتباط التى يحصل عليها البنك تعتبر تعويضاً عن تدخله المستمر فى الأداة المالية المزمع إصدارها. وعند إستخدام القرض يتم الإعتراف بتلك الأتعاب بالأرباح أو الخسائر من خلال تعديل معدل العائد الفعلى على القرض، أما إذا لم يعد إصدار القرض مرجح الحدوث فتحمل تلك الأتعاب فوراً كإيرادات ضمن الأرباح أو الخسائر. كما أنه فى حالة إنتهاء فترة الإرتباط دون إصدار البنك للقرض فيتم الإعتراف بالأتعاب ضمن الإيرادات عند إنتهاء فترة سريان الإرتباط. ويتم الإعتراف بالأتعاب المتعلقة بأدوات الدين التى يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ضمن الإيراد فى تاريخ الإعتراف الأولى بها. ويتم الإعتراف بأتعاب ترويج القروض المشتركة ضمن الإيرادات عند إستكمال عملية الترويج وذلك فى حالة عدم إحتفاظ البنك بأى جزء من القرض لنفسه أو فى حالة إحتفاظ البنك بجزء من القرض بذات معدل العائد الفعلى المتاح للمشاركين الآخرين. ويتم الإعتراف فى قائمة الدخل بإيراد من الأتعاب والعمولات الناتجة عن التفاوض أو المشاركة فى التفاوض على معاملة لصالح طرف آخر– مثل ترتيب شراء أسهم أو أدوات مالية أخرى أو إقتناء أو بيع المنشآت – وذلك عند إستكمال المعاملة المعنية. وعادةً ما يتم الإعتراف بإيراد من أتعاب الإستشارات الإدارية والخدمات الأخرى على أساس التوزيع الزمنى النسبى على مدى فترة أداء الخدمة. ويتم الإعتراف بإيراد أتعاب إدارة التخطيط المالى وخدمات الحفظ التى يتم تقديمها خلال فترة زمنية طويلة وذلك على مدار الفترة التى يتم تأدية الخدمة فيها.

٢-١١ إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الإعتراف فى قائمة الدخل بالإيرادات الناتجة عن توزيعات الأرباح التى تعلن عنها الشركات المستثمر بها، وذلك فى تاريخ صدور الحق للبنك فى تحصيلها.

٢-١٢ إتفاقيات الشراء المتزامن مع إعادة البيع وإتفاقيات البيع المتزامن مع إعادة الشراء

لا تُستبعد من الدفاتر أذون الخزانة المباعة بموجب الإتفاقيات التى تُلزِم البنك بإعادة شرائها بل تظهر ضمن أرصدة أذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى بقائمة المركز المالى. وبالنسبة لأذون الخزانة المشتراة بموجب الإتفاقيات التى تُلزِم البنك بإعادة بيعها فيتم عرض الإلتزام بإعادة البيع مخصوماً من أرصدة أذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى بقائمة المركز المالى. ويتم الإعتراف بالفرق بين سعر البيع وإعادة الشراء أو سعر الشراء وإعادة البيع على أنه تكلفة أو عائد يستحق على مدار مدة الإتفاقيات بإستخدام طريقة معدل العائد الفعلى.

٢-١٣ اتفاقيات الشراء وإعادة البيع واتفاقيات البيع واعادة الشراء

يتم عرض الأدوات المالية المُباعة بموجب اتفاقيات لإعادة شرائها ضمن الأصول مضافة الى أرصدة أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى بالمركز المالى ويتم عرض الالتزام (اتفاقيات الشراء واعادة البيع) مخصوماً من أرصدة أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى بالمركز المالى. ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر اعادة الشراء على أنه عائد يُستحق على مدار مدة الاتفاقيات باستخدام طريقة معدل العائد الفعلى.

٢-١٤ اضمحلال الأصول المالية

السياسة المطبقة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩

يتم اثبات خسائر الاضمحلال عن الخسائر الائتمانية المتوقعة للأدوات المالية التالية والتي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وهي:

- الأصول المالية التي تمثل أدوات دين.
- المديونيات المستحقة.
- عقود الضمانات المالية.
- ارتباطات القروض وارتباطات ادوات الدين المشابهة.

لا يتم اثبات خسائر اضمحلال في قيمة الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية.

ادوات الدين المتعلقة بمنتجات التجزئة المصرفية والمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر

يقوم البنك بتجميع ادوات الدين المتعلقة بمنتجات التجزئة المصرفية والمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر علي اساس مجموعات ذات مخاطر ائتمانية متشابهة علي اساس نوع المنتج المصرفي.

يقوم البنك بتصنيف ادوات الدين داخل مجموعة منتج التجزئة المصرفية او المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر الي ثلاث مراحل بناء علي المعايير الكمية والنوعية التالية:

تصنيف الاداة المالية	المرحله الاولي		المرحل الثانيه		المرحله الثالثه	
	المحدد الاساسي (المعايير الكمية)	المحدد الاضافي (المعايير النوعية)	المحدد الاساسي (المعايير الكمية)	المحدد الاضافي (المعايير النوعية)	المحدد الاساسي (المعايير الكمية)	المحدد الاضافي (المعايير النوعية)
ادوات مالية منخفضة المخاطر الائتمانية	لا توجد متاخرات	تدخل في نطاق المخاطر المقبولة				
ادوات مالية حدث بشانها زيادة جوهرية في المخاطر الائتمان			تاخيرخلال ٣٠ يوم من تاريخ استحقاق الاقساط التعاقدية.	إذا واجه المقترض واحدا أو أكثر من الأحداث التالية : - تقدم المقترض بطلب لتحويل السداد قصير الاجل الى طويل الاجل نتيجة تأثيرات سلبية متعلقة بالتدفقات النقدية للمقترض . - إلغاء البنك أحد التسهيلات المباشرة من جانب البنك بسبب ارتفاع المخاطر الائتمانية للمقترض . - تمديد المهلة الممنوحة للسداد بناء على طلب المقترض. - متأخرات سابقة متكررة خلال ال ١٢ شهرا السابقة. - تغيرات اقتصادية مستقبلية سلبية تؤثر علي التدفقات النقدية المستقبلية للمقترض		
ادوات مالية مضمحلة					عندما-يتاخر المقترض-أكثر من ٩٠ يوما عن سداد-اقساطه التعاقدية	لايوجد

ادوات الدين المتعلقة بالمؤسسات والمشروعات المتوسطة

يقوم البنك بتجميع ادوات الدين المتعلقة بالمؤسسات والمشروعات المتوسطة علي اساس مجموعات ذات مخاطر ائتمانية متشابهة علي اساس وحدة العميل المقترض (ORR).

يقوم البنك بتصنيف العملاء داخل كل مجموعة الي ثلاث مراحل بناء علي المعايير الكمية والنوعية التالية:

تصنيف الاداة المالية	المرحلة الأولي		المرحل الثانية		المرحلة الثالثة	
	المحدد الاساسي (المعايير الكمية)	المحدد الاضافي (المعايير النوعية)	المحدد الاساسي (المعايير الكمية)	المحدد الاضافي (المعايير النوعية)	المحدد الاساسي (المعايير الكمية)	المحدد الاضافي (المعايير النوعية)
ادوات مالية منخفضة المخاطر الائتمانية	لا توجد متاخرات	تدخل في نطاق المخاطر المقبولة				
ادوات مالية حدث بشانها زيادة جوهرية في المخاطر الائتمان			تاخير خلال ٦٠ يوم من تاريخ استحقاق الاقساط التعاقدية.	إذا كان المقترض على قائمة المتابعة و/ أو الأداة المالية واجهت واحدا أو أكثر من الأحداث التالية: - زيادة كبيرة بسعر العائد علي الاصل المالى كنتيجة لزيادة المخاطر الائتمانية. - تغييرات سلبية جوهرية في النشاط والظروف المالية أو الاقتصادية التي يعمل فيها المقترض. - طلب إعادة الجدولة. - تغييرات سلبية جوهرية في نتائج التشغيل الفعلية أو المتوقعة او التدفقات النقدية . - تغييرات اقتصادية مستقبلية سلبية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للمقترض. - العلامات المبكرة لمشاكل التدفق النقدي/السيولة مثل التأخير في خدمة الدائنين/القروض التجارية.		
ادوات مالية مضمحلة					عندما يتأخر المقترض أكثر من ٩٠ يوما عن	عندما يعجز المقترض عن تلبية واحد او اكثر من المعايير التالية، مما يشير إلى أن المقترض يواجه صعوبة مالية كبيرة.

					سداد اقساطه التعاقدية	- وفاة أو عجز المقترض. - تعثر المقترض مالياً. - الشروع في جدولة نتيجة تدهور القدرة الائتمانية للمقترض. - عدم الالتزام بالتعهدات المالية. - اختفاء السوق النشط للأصل المالي او احد الادوات المالية للمقترض بسبب صعوبات مالية. - منح المقرضين امتيازات تتعلق بصعوبة مالية للمقترض ما كانت تمنح في الظروف العادية. - احتمال أن يدخل المقترض في مرحلة الإفلاس او اعادة الهيكلة نتيجة صعوبات مالية. - إذا تم شراء أصول المقترض المالية بخصم كبير يعكس خسائر الائتمان المتكبدة.

– يتم تصـنيف الاصـول المالية التى انشـأها او اقتناها البنك وتتضـمن معدل مرتفع من خطر الائتمان عن معدلات البنك للاصول المالية منخفضة المخاطر عند الاعتراف الاولى بالمرحلة الثانية مباشرة.

٢-١٤-١ <u>قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة</u>

يقوم البنك بتقييم محافظ ادوات الدين على أساس ربع سنوي على مستوى المحفظة لجميع الاصول المالية للأفراد والمؤسسات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر وعلي اساس دوري فيما يتعلق بالاصول المالية للمؤسسات المصنفة ضمن قائمة المتابعة بهدف مراقبة خطر الائتمان المتعلق بها ، كما يتم هذا التقييم على مستوى الطرف المقابل على أساس دوري، و يتم مراجعة ومراقبة المعايير المستخدمة لتحديد الزيادة الجوهرية في خطر الائتمان دوريا من قبل ادارة المخاطر الائتمانية.

يقوم البنك في تاريخ القوائم المالية بتقدير مخصص خسائر الاضمحلال للاداه المالية بقيمة مساوية للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة المالية فيما عدا الحالات التالية والتي يتم تقدير مخصص خسائر الاضمحلال فيها بقيمة مساوية للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أثني عشر شهرا:

١) اداه دين تم تحديدها على انها ذات مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ القوائم المالية (ادوات الدين بالمرحلة الاولي).

٢) أدوات مالية أخرى لم تكن المخاطر الائتمانية في تاريخ التقرير قد زادت بشكل جوهري منذ الاعتراف الأولى (ادوات الدين بالمرحلة الاولي).

يعتبر البنك الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقدير احتمالي مرجح للخسائر الائتمانية المتوقعة، والتي يتم قياسها كما يلي:

- تقاس خسائر الائتمان المتوقعة للأصول المالية بالمرحلة الاولي علي اساس القيمة الحالية لإجمالى العجزالنقدي المحسوب علي اساس معدلات احتمالات الاخفاق التاريخية المعدلة بتوقعات متوسط سيناريوهات مؤشرات الاقتصاد الكلية لمدة اثني عشر شهرا مستقبلية مضروبة في القيمة عند الاخفاق مع الاخذ في الاعتبار الترجيح بمعدلات الاسترداد المتوقعة عند حساب معدل الخسارة وذلك لكل مجموعة من ادوات الدين ذات المخاطر الائتمانية المتشابهة. ونظرا لأن الخسائر الائتمانية المتوقعة تأخذ في الحسبان مبلغ وتوقيت الدفعات ،فإن الخسائر الائتمانية تنشأ حتى إذا كانت المنشأة تتوقع أن يتم السداد بالكامل ولكن في وقت لاحق بعد أن يصبح الدين واجب السداد بموجب الشروط التعاقدية.وتعتبر الخسائرالائتمانية المتوقعة على مدى أثني عشر شهرا جزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة علي مدار حياة الاصل والتي تنتج عن أحداث التعثر في السداد لأداة مالية والمحتملة خلال أثني عشر شهرا بعد تاريخ القوائم المالية.

- تقاس خسائر الائتمان المتوقعة للأصول المالية بالمرحلة الثانية علي اساس القيمة الحالية لإجمالى العجزالنقدي المحسوب علي اساس معدلات احتمالات الاخفاق التاريخية المعدلة بتوقعات متوسط سيناريوهات مؤشرات الاقتصاد الكلية لمدة حياة الاصل المالي مضروبة في القيمة عند الاخفاق مع الاخذ في الاعتبار الترجيح بمعدلات الاسترداد المتوقعة عند حساب معدل الخسارة وذلك لكل مجموعة من ادوات الدين ذات المخاطر الائتمانية المتشابهة.
- الأصول المالية المضمحلة ائتمانيا في تاريخ القوائم المالية تقاس بالفرق بين إجمالي المبلغ الدفتري للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.
- يقوم البنك عند حساب معدلات الخسارة الاخذ في الاعتبار معدلات الاسترداد المتوقعة من القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة سواء من الضمانات النقدية والعينية او معدلات السداد التاريخية او المستقبلية المتوقعة وذلك علي النحو التالي:
  - بالنسبة لادوات الديون المصنفة ضمن المرحلة الاولي يتم الاعتداد فقط بقيمة الضمانات النقدية وما في حكمها المتمثلة في النقدية والادوات المالية الاخري التي يمكن تحويلها الي نقدية بسهولة في مدي زمني قصير (٣ شهور او اقل) وبدون ان يحدث تغير (خسارة) قي قيمتها نتيجة مخاطر الائتمان وذلك بعد خصم نسبة ١٠% مقابل الظروف غير المتوقعة.
  - بالنسبة لادوات الديون المصنفة ضمن كلا من المرحلة الثانية او الثالثة يتم الاعتداد فقط بانواع الضمانات طبقا للقواعد الصادرة عن البنك المركزي المصري في ٢٠٠٥/٥/٢٤ بشأن تحديد الجدارة الائتمانية للعملاء وتكوين المخصصات في حين يتم حساب قيمة تلك الضمانات طبقا لما وارد بقواعد اعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك واسس الاعتراف والقياس الصادرة عن البنك المركزي المصري في ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ وذلك بعد خصم نسبة ١٠% و ٢٠% للضمانات النقدية وللقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية للضمانات العينية المعتد بها علي التوالي.
  - بالنسبة لادوات الدين المحتفظ بها لدى البنوك التي تعمل خارج مصر، يتم تحديد معدلات احتمالات الاخفاق علي اساس التصنيف الائتماني للمركز الرئيسي للبنك الذي يعمل خارج مصر وبما لا يزيد عن التصنيف الائتماني لدولة المركز الرئيسي ومع مراعاة التعليمات الصادرة عن البنك المركزى بشأن مخاطر الدول، ويحتسب معدل الخسارة بواقع ٤٥%.
  - بالنسبة لادوات المحتفظ بها لدي البنوك التي تعمل داخل مصر، يتم حساب معدلات احتمالات الاخفاق علي اساس تصنيف البنك من قبل مؤسسات التصنيف الدولية الخارجية وتعامل فروع البنوك المصرية بالخارج معاملة المركز الرئيسى ، كما تعامل فروع البنوك الاجنبية التي تعمل داخل مصر معاملة المركز الرئيسي لها، ويحتسب معدل الخسارة بواقع ٤٥%.
  - بالنسبة لادوات الدين التي تصدرها الجهات بخلاف البنوك، يتم حساب معدلات احتمالات الاخفاق علي اساس تصنيف الجهة المصدرة للاداة المالية من قبل مؤسسات التصنيف الدولية الخارجية وبما لا يزيد عن التصنيف الائتماني لدولة الجهة المصدرة في حالة الجهات الخارجية، ويحتسب معدل الخسارة بواقع ٤٥% .
  - يتم خصم مخصص الاضمحلال الخاص بالأصول المالية المعترف بها بالمركز المالي من قيمة ذات الاصول المالية عند تصوير قائمة المركز المالي، في حين يتم الاعتراف بمخصص الاضمحلال المتعلق بارتباطات القروض وعقود الضمانات المالية والالتزامات العرضية ضمن بند المخصصات الأخرى بالتزامات المركز المالي.
  - بالنسبة لعقود الضمانات المالية يقوم البنك بتقدير الخسارة الائتمانية المتوقعة علي اساس الفرق بين الدفعات المتوقع سدادها لحامل الضمانة مخصوما منها اي مبالغ أخرى يتوقع البنك استردادها.

الترقى من المرحلة الثانية الى المرحلة الاولى

لا يقوم البنك بنقل الاصل المالى من المرحلة الثانية الي المرحلة الاولي الا بعد استيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الاولي وان اجمالي المتحصلات النقدية من الاصل المالى اصبحت تساوي او تزيد عن كامل قيمة الاقساط المستحقة للاصل المالى – ان وجدت - والعوائد المستحقة ومضي ثلاثة اشهر متصلة من الاستمرار في استيفاء الشروط.

الترقي من المرحلة الثالثة الي المرحلة الثانية

لا يقوم البنك بنقل الاصل المالى من المرحلة الثالثة الي المرحلة الثانية – بما في ذلك عمليات الجدولة - الا بعد استيفاء كافة الشروط التالية:

١) استيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الثانية.

٢) سداد ٢٥% من ارصدة الاصل المالى المستحقة بما في ذلك العوائد المستحقة المجنبة / المهمشة – حسب الاحوال.

٣) الانتظام في سداد اصل مبلغ الاصل المالى وعوائده المستحقة لمدة ١٢ شهرا متصلة علي الاقل.

فترة الاعتراف بالاصل المالى ضمن الفئة الاخيرة من المرحلة الثانية

لا تزيد فترة الاعتراف (تصنيف) الاصل المالي داخل الفئة الاخيرة من المرحلة الثانية مدة تسعة اشهر من تاريخ تحويلها لتلك المرحلة.

٢-١٤-٢ الأصول المالية المعاد هيكلتها:

إذا تم إعادة التفاوض بشأن شروط أصل مالي او تعديلها او إحلال أصل مالى جديد محل أصل مالى حالى بسبب الصعوبات المالية للمقترض فإنه يتم اجراء تقييم ما إذا كان ينبغي إستبعاد الأصل المالي من الدفاتر وتقاس الخسائر الائتمانية المتوقعة كما يلي:

- إذا كانت إعادة الهيكلة لن تؤدى الى إستبعاد الأصل الحالي فإنه يتم استخدام التدفقات النقدية المتوقعة الناتجة عن الأصل المالى المعدل عند احتساب العجز النقدي في الأصل الحالى. ويتم حساب خسائر الائتمان المتوقعة على عمر الاداة.
- إذا كانت إعادة الهيكلة ستؤدي إلى إستبعاد الأصل الحالي، فإن القيمة العادلة المتوقعة للأصل الجديد يتم معالجتها كتدفقات نقدية نهائية من الأصل المالى الحالي وذلك عند إستبعاده . ويتم استخدام هذه القيمة في حساب العجز النقدي من الأصل المالى الحالي والتي تم خصمها من التاريخ المتوقع لاستبعاد الأصل حتى تاريخ القوائم المالية باستخدام معدل الفائدة الفعال الأصلي للأصل المالى الحالى.

عرض مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي

يتم عرض مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة فى قائمة المركز المالى كما يلى:-

- الاصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة كخصم من إجمالي القيمة الدفترية للأصول.
- ارتباطات عن القروض وعقود الضمانات المالية: بصفة عامة، كمخصص.
- عندما تتضمن الأداة المالية كل من المستخدم وغير المستخدم من الحد المسموح به لتلك الاداه، ولا يمكن للبنك تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة للجزء غير المستخدم بشكل منفصل ، يقوم البنك بعرض مخصص خسارة مجتمعة للمستخدم وغير المستخدم ويتم عرض المبلغ المجمع كخصم من إجمالي القيمة الدفترية للمستخدم و يتم عرض أي زيادة في مخصص الخسارة على إجمالي مبلغ المستخدم كمخصص للجزء غير المستخدم.
- أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر لا يتم اثبات مخصص اضمحلال فى قائمة المركز المالي وذلك لان القيمة الدفترية لتلك الاصول هي قيمتها العادلة. ومع ذلك، يتم الافصاح عن مخصص الاضمحلال ويتم الاعتراف به في احتياطي القيمة العادلة.

٢-١٤-٣ اعدام الديون

يتم اعدام الديون (إما جزئيا أو كليا) عندما لا يكون هناك احتمال واقعي لإسترداد تلك الديون. وبصفه عامة عندما يقوم البنك بتحديد ان المقترض لا يملك اصول او موارد او مصادر الدخل التي يمكن أن تولد تدفقات نقدية كافية لتسديد المديونيات التي سوف يتم اعدامها ومع ذلك، فإن الاصول المالية المعدومة قد تظل خاضعة للمتابعة في ضوء الاجراءات التي يقوم بها البنك لاسترداد المبالغ المستحقة. ويتم الخصم علي حساب مخصص الاضمحلال بالديون التي يتم اعدامها سواء كان مكونا لها مخصص ام لا، ويتم الاضافة الي مخصص الاضمحلال بأى متحصلات عن قروض سبق إعدامها.

٢-١٤-٤ الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة

يقوم البنك فى نهاية كل فترة مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعى على إضمحلال أحد الأصول المالية أو مجموعة من الأصول المالية. ويُعد الأصل المالى (أو مجموعة من الأصول المالية) مضمحلاً ويتم تحمل خسائر الإضمحلال عندما يكون هناك دليل موضوعى على الإضمحلال نتيجة لحدث أو أكثر من الأحداث التى وقعت بعد الإعتراف الأولى للأصل (حدث الخسارة Loss Event) وكان حدث الخسارة يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للأصل المالى (أو لمجموعة الأصول المالية) التى يمكن تقديرها بدرجة يعتمد عليها.

وتتضمن المؤشرات التى يستخدمها البنك لتحديد مدى وجود دليل موضوعى على خسائر الإضمحلال أياً مما يلى:

- صعوبات مالية كبيره تواجه المقترض أو المدين.
- مخالفة شروط إتفاقية القرض مثل عدم السداد.

- توقع إفلاس المقترض أو دخول فى دعوى تصفية أو إعادة هيكل التمويل الممنوح له.
- تدهور الوضع التنافسى للمقترض.
- قيام البنك لأسباب إقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقترض بمنحه إمتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها فى الظروف العادية.
- إضمحلال قيمة الضمان.
- تدهور الحالة الإئتمانية للمقترض.

ومن الأدلة الموضوعية على إضمحلال مجموعة من الأصول المالية وجود بيانات واضحة تشير إلى إنخفاض يمكن قياسه فى التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعه من هذه المجموعة منذ الإعتراف الأولى بها على الرغم من عدم إمكانية تحديد هذا الإنخفاض لكل أصل على حدى، ومثال ذلك زيادة عدد حالات الإخفاق فى السداد بالنسبة لأحد المنتجات المصرفية.

ويقوم البنك بتقدير فترة تأكد الخسارة وهى الفترة ما بين وقوع الخسارة والتعرف عليها لكل محفظة محددة.

كما يقوم البنك أولاً بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعى على الإضمحلال لكل أصل مالى على حدى إذا ما كان ذو أهمية منفرداً، كما يتم التقدير على مستوى إجمالى أو فردى للأصول المالية التى ليس لها أهمية منفردة، وفى هذا المجال يُراعى ما يلى:

- إذا ما تبين للبنك عدم وجود دليل موضوعى على إضمحلال قيمة أصل مالى تم دراسته منفرداً، سواء كان هاماً بذاته أو لم يكن، عندئذٍ يتم ضم هذا الأصل إلى الأصول المالية التى لها خصائص خطر إئتمانى مشابهة ثم يتم تقييمها معاً لتقدير الإضمحلال فى قيمتها وفقاً لمعدلات الإخفاق التاريخية.
- فإذا تبين للبنك وجود دليل موضوعى على إضمحلال أصل مالى منفرد عندئذٍ يتم دراسته لتقدير مدى إضمحلال قيمته، فإذا ما نتج عن الدراسة وجود خسائر إضمحلال فى قيمة الأصل عندئذٍ لا يتم ضمه إلى المجموعة التى يتم حساب خسائر إضمحلال لها على أساس مجمع. أما إذا تبين من الدراسة السابقة عدم وجود خسائر إضمحلال فى قيمة الأصل بصفة منفردة يتم عندئذ ضم الأصل إلى المجموعة.
- ويتم قياس مبلغ مخصص خسائر الإضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة والمخصومة بإستخدام معدل العائد الفعلى الأصلى للأصل المالى. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل بإستخدام حساب مخصص خسائر الإضمحلال ويتم الإعتراف بعبء الإضمحلال عن خسائر الإئتمان وبالتسوية العكسية لخسائر الإضمحلال ببند مستقل في قائمة الدخل.
- بالإضافة إلى عبء الإضمحلال الذى يتم الإعتراف به فى قائمة الدخل كما هو مشار إليه فى الفقرة السابقة يلتزم البنك أيضاً إعتباراً من السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ وهى أول سنة مالية طبق فيها القواعد الجديدة بأن يقوم بحساب المخصصات المطلو٣١بة لإضمحلال هذه القروض والسلفيات بإعتبارها من الأصول المعرضة لخطر الإئتمان والتى يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة – بما فى ذلك الإرتباطات المتعلقة بالإئتمان – وذلك على أساس نسب الجدارة الإئتمانية المحددة من قبل البنك المركزى المصرى. وفى حالة زيادة مخصص خسائر الإضمحلال المحتسب وفقاً لهذه النسب عن ذلك المطلوب لأغراض إعداد القوائم المالية للبنك يتم تجنيب الزيادة كإحتياطى عام للمخاطر البنكية ضمن حقوق الملكية خصماً على الأرباح المحتجزة. ويتم تعديل ذلك الإحتياطى بصفة دورية بالزيادة أو النقص كلما كان ذلك مناسباً. ولا يعد هذا الإحتياطى قابلاً للتوزيع إلا بموافقة البنك المركزى المصرى. هذا ويبين إيضاح (٣٢-أ) الحركة على حساب إحتياطى المخاطر البنكية العام خلال الفترة المالية.
- وإذا كان القرض أو الإستثمار محتفظ به حتى تاريخ الإستحقاق ويحمل معدل عائد متغير، عندئذٍ يكون سعر الخصم المستخدم لقياس أية خسائر إضمحلال هو معدل العائد الفعلى وفقاً للعقد فى تاريخ تحديد وجود دليل موضوعى على إضمحلال الأصل. وللأغراض العملية، قد يقوم البنك بقياس خسائر إضمحلال القيمة على أساس القيمة العادلة للأداة بإستخدام أسعار سوق معلنة

- وبالنسبة للأصول المالية المضمونة، يراعى عند حساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالى إضافة التدفقات النقدية المتوقعة التي قد تنتج من التنفيذ على وبيع الضمانة وبعد خصم المصاريف المتعلقة بذلك.
- ولأغراض تقدير الإضمحلال على مستوى إجمالى، يتم تجميع الأصول المالية فى مجموعات متشابهة من حيث خصائص الخطر الإئتمانى، أى على أساس عملية التصنيف الداخلى التى يجريها البنك أخذاً فى الإعتبار نوع الأصل والصناعة والموقع الجغرافى ونوع الضمانة وموقف المتأخرات والعوامل الأخرى ذات الصلة. وترتبط تلك الخصائص بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعات من تلك الأصول لكونها مؤشراً لقدرة المدينين على دفع المبالغ المستحقة وفقاً للشروط التعاقدية للأصول محل الدراسة.
- وعند تقدير الإضمحلال لمجموعة من الأصول المالية على أساس معدلات الإخفاق التاريخية، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعة على أساس التدفقات النقدية التعاقدية للأصول فى البنك ومقدار الخسائر التاريخية للأصول ذات خصائص خطر الإئتمان المشابهة للأصول التى يحوزها البنك ويتم تعديل مقدار الخسائر التاريخية على أساس البيانات الحالية المعلنة بحيث تعكس أثر الأحوال الجارية التى لم تتوافر في الفترة التى تم خلالها تحديد مقدار الخسائر التاريخية وكذلك لإلغاء آثار الأحوال التى كانت موجودة فى الفترات التاريخية ولم تعد موجودة حالياً.
- ويعمل البنك على أن تعكس توقعات التغيرات فى التدفقات النقدية لمجموعة من الأصول المالية أى تغيرات فى البيانات الموثوق بها ذات العلاقة من فترة إلى أخرى (مثل التغيرات فى معدلات البطالة، وأسعار العقارات ، وموقف التسديدات وأية عوامل أخرى تشير إلى التغيرات فى إحتمالات الخسارة فى المجموعة ومقدارها)، ويقوم البنك بإجراء مراجعة دورية للطريقة والافتراضات المستخدمة لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية.
- ويتم تخفيض القيمة الدفترية مباشرة بخسائر الإضمحلال وذلك لكافة الأصول المالية التى يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة فيما عدا أرصدة العملاء حيث يتم معالجة الإضمحلال فى قيمتها عن طريق تكوين مخصص. وعندما يصبح رصيد العميل غير قابل للتحصيل يتم إعدامه خصماً على حساب المخصص والذى يضاف إليه المتحصلات من ديون سبق إعدامها. ويتم الإعتراف بالتغير فى تقديرات المخصص المكون للإضمحلال فى أرصدة العملاء فوراً بقائمة الدخل.

٢-١٥ <u>الإستثمارات العقارية</u>

- تتمثل الإستثمارات العقارية فى الأراضى والمبانى المملوكة للبنك من أجل الحصول على عوائد إيجارية أو زيادة رأسمالية فى قيمتها وبالتالى فإنها لا تشمل الأصول العقارية التى يملكها البنك ويمارس من خلالها أنشطته أو تلك التى آلت إليه وفاءً لديون وكان يستخدمها فى ممارسة أنشطته. ويتبع البنك نموذج التكلفة فى المحاسبة عن الإستثمارات العقارية بذات الطريقة المطبقة بالنسبة للأصول الثابتة المماثلة.

٢-١٦ <u>الأصول غير الملموسة (برامج الحاسب الالى)</u>

- يتم الإعتراف بالتكاليف المرتبطة بتطوير أو صيانة برامج الحاسب الآلى كمصروف فى قائمة الدخل عند تكبدها. ويتم الإعتراف كأصل غير ملموس بالتكاليف المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة البنك ومن المتوقع أن يتولد عنها منافع إقتصادية مستقبلية لفترة تزيد عن سنة بما يتجاوز تكلفتها. وتتضمن التكاليف المباشرة تكلفة العاملين فى فريق تطوير البرامج بالاضافة إلى نصيب مناسب من المصروفات العامة ذات العلاقة. يتم الإعتراف بالتكاليف التى تؤدى إلى الزيادة أو التوسع فى أداء برامج الحاسب الآلى عن المواصفات
- الأصلية لها كتكلفة تطوير، وتضاف إلى تكلفة البرامج الأصلية. يتم إستهلاك تكلفة برامج الحاسب الآلى المعترف بها كأصل وذلك على مدار الفترة المتوقع الإستفادة منها خلال ثلاث سنوات بنسبة ٣٣,٣%.

٢-١٧ الأصول الثابتة

- وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرةً بإقتناء بنود الأصول الثابتة. ويتم الإعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو بإعتبارها أصلاً مستقلاً، حسبما يكون ملائماً، وذلك عندما يكون من المرجح تدفق منافع إقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل إلى البنك وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة يعتمد عليها.
- ويتم الإعتراف بمصروفات الصيانة والإصلاح فى الأرباح أو الخسائر فى الفترة التى يتم تحملها فيها وذلك ضمن مصروفات التشغيل الأخرى. وتتضمن الأصول الثابتة الأراضى والمبانى والتى تتمثل بصفة أساسية فى مقار المركز الرئيسى والفروع والمكاتب.
- لا يتم إهلاك الأراضى، ويتم حساب الإهلاك للأصول الثابتة الأخرى بإستخدام طريقة القسط الثابت لتوزيع التكلفة. وبإستخدام معدلات الإهلاك السنوية على النحو التالى:

• المباني والانشاءات	٥%	٢٠ سنة
• أثاث مكتبى وخزائن	٢٠%	٥ سنوات
• آلات كاتبة وحاسبة وأجهزة تكييف	٢٠%	٥ سنوات
• وسائل نقل	٢٥%	٤ سنوات
• أجهزة الحاسب الآلى / نظم آلية متكاملة	٢٠%	٥ سنوات
• تجهيزات وتركيبات	٣٣,٣%	٣ سنوات
• تحسينات عقارات مستاجرة	٣٣,٣%	٣ سنوات

- ويتم مراجعة الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة فى نهاية كل فترة مالية، وتعدل كلما كان ذلك ضرورياً. ويتم مراجعة الأصول التي يتم إهلاكها بغرض تحديد الإضمحلال فى قيمتها عند وقوع أحداث أو تغيرات فى الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للإسترداد. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور إلى القيمة الإستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الإستردادية.
- وتمثل القيمة الإستردادية صافى القيمة البيعية للأصل أو القيمة المتوقعة من إستخدام الأصل أيهما أعلى، ويتم تحديد أرباح وخسائر الإستبعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافى المتحصلات بالقيمة الدفترية. ويتم إدراج الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى فى قائمة الدخل.

٢-١٨ أصول أخرى

- يشمل هذا البند الأصول الأخرى التي لم تبوب ضمن أصول محددة بقائمة المركز المالى ومن أمثلتها الإيرادات المستحقة ، والمصروفات المقدمة بما فى ذلك الضرائب المسددة بالزيادة (مستبعداً منها الإلتزامات الضريبية) ، والدفعات المسددة مقدماً تحت
- حساب شراء أصول ثابتة، والرصيد المؤجل لخسائر اليوم الأول الذى لم يتم إستهلاكه بعد ، والأصول المتداولة وغير المتداولة التي آلت للبنك وفاءً لديون
- والتأمينات والعُهد ، والسبائك الذهبية ، والعملات التذكارية ، والحسابات تحت التسوية المدينة ، والأرصدة التى لا يتم تبويبها ضمن أى من الأصول المحددة.
- ويتم قياس معظم عناصر الأصول الأخرى بالتكلفة ، وفى حالة وجود أدلة موضوعية على حدوث خسائر إضمحلال فى قيمة تلك الأصول عندئذٍ تقاس قيمة الخسارة لكل أصل على حدى بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وصافى قيمته البيعية أو القيمة الحالية

- للتدفقات النقدية المستقبلية المُقدرة المخصومة بمعدل السوق الحالى لأصول مشابهة أيهما أعلى. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل مباشرةً والإعتراف بقيمة الخسارة بقائمة الدخل ضمن بند "إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى. وإذا ما إنخفضت خسارة الإضمحلال فى أية فترة لاحقة وأمكن ربط ذلك الإنخفاض بشكل موضوعى مع حدث وقع بعد الإعتراف بخسارة الإضمحلال عندئذٍ يتم رد خسارة الإضمحلال المعترف بها من قبل إلى قائمة الدخل بشرط ألا ينشأ عن هذا الإلغاء قيمة دفترية للأصل فى تاريخ رد خسائر الإضمحلال تتجاوز القيمة التى كان يمكن أن يصل إليها الأصل لو لم يكن قد تم الإعتراف بخسائر الإضمحلال هذه.

وفيما يتعلق بالأصول التى تؤول ملكيتها للبنك وفاءً لديون يُراعى ما يلى:

- وفقاً لأحكام المادة ٦٠ من قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ يُحظر على البنوك التعامل فى المنقول أو العقار بالشراء أو البيع أو المقايضة عدا العقار المخصص لإدارة أعمال البنك أو الترفيه عن العاملين والمنقول أو العقار الذى تؤول ملكيته إلى البنك وفاءً لدين له قِبل الغير ويتم الإعتراف به من تاريخ الأيلولة (أى تاريخ تخفيض المديونية) ضمن أصول ألت ملكيتها للبنك وفاءً لديون على أن يقوم البنك بالتصرف فيه وفقا لما يلى:
- خلال سنة من تاريخ أيلولة الملكية بالنسبة للمنقول.
- خلال خمس سنوات من تاريخ أيلولة الملكية بالنسبة للعقار.
- ولمجلس إدارة البنك المركزى المصرى مد المدة إذا إقتضت الظروف ذلك وله إستثناء بعض البنوك من هذا الحظر وفقاً لطبيعة نشاطها.
- تُثبت الأصول التى آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون بالقيمة التى آلت بها للبنك التى تتمثل فى قيمة الديون التى قررت إدارة البنك التنازل عنها مقابل هذه الأصول. وفى حالة وجود أدلة موضوعية على حدوث خسائر إضمحلال فى قيمة تلك الأصول فى تاريخٍ لاحق للأيلولة عندئذٍ تقاس قيمة الخسارة لكل أصل على حدى بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وصافى قيمته البيعية أو القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من إستخدام الأصل والمخصومة بمعدل السوق الحالى لأصول مشابهة أيهما أعلى. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال إستخدام حساب للإضمحلال والإعتراف بقيمة الخسارة بقائمة الدخل ببند "إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى". وإذا ما إنخفضت خسارة الإضمحلال فى أية فترة لاحقة وأمكن ربط ذلك الإنخفاض بشكل موضوعى مع حدث وقع بعد الإعتراف بخسارة الإضمحلال عندئذٍ يتم رد خسارة الإضمحلال المعترف بها من قبل إلى قائمة الدخل بشرط ألا
- ينشأ عن هذا الرد في تاريخ رد خسائر الإضمحلال قيمة للأصل تتجاوز القيمة التى كان يمكن للأصل أن يصل إليها لو لم يكن قد تم الإعتراف بخسائر الإضمحلال هذه.
- وفى ضوء طبيعة المنقول أو العقار التى تؤول ملكيتة للبنك وبمراعاة أحكام المادة المشار إليها يتم تصنيف المنقول أو العقار وفقاً لخطة البنك أو طبيعة الإستفادة المتوقعة منه ضمن الأصول الثابتة أو الإستثمارات العقارية أو الأسهم والسندات أو الأصول الأخرى المتاحة
- للبيع حسب الحالة. وعلى ذلك تطبق الأسس الخاصة بقياس الأصول الثابتة أو الإستثمارات العقارية أو الأسهم والسندات على الأصول التى آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون وصنفت ضمن أى من هذه البنود. أما بالنسبة للأصول الأخرى التى لم تدخل ضمن أى من هذه التصنيفات وأعتبرت أصولا أخرى متاحة للبيع فيتم قياسها بالتكلفة أو القيمة العادلة المحددة بمعرفة خبراء البنك المعتمدين – مخصوماً منها تكاليف البيع – أيهما أقل ويتم الإعتراف بالفروق الناتجة عن تقييم هذه الأصول بقائمة الدخل ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى ، على أن يراعى التخلص من تلك الأصول خلال المدة الزمنية المحددة وفقاً لأحكام القانون. وإذا لم يتم التصرف فى هذه الأصول خلال المدة المحددة وفقاً لأحكام المادة ٦٠ من القانون ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ يتم تدعيم إحتياطى المخاطر البنكية العام بما يعادل ١٠% من قيمة هذه الأصول سنوياً، وتُدرج صافى إيرادات ومصروفات الأصول التى آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون خلال فترة إحتفاظ البنك بها بقائمة الدخل ضمن بند "إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

٢-١٩ إضمحلال الأصول غير المالية

يتم إجراء دراسة إضمحلال للأصول القابلة للإستهلاك كلما كانت هناك أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية للأصل قد لا يتم إستردادها. ولا يتم إستهلاك الأصول التى ليس لها عمر إنتاجى محدد – بإستثناء الشهرة – بل يتم إختبار إضمحلالها سنوياً. ويتم الإعتراف بخسارة الإضمحلال وتخفيض قيمة الأصل بالمبلغ الذى تزيد به القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الإستردادية. وتمثل القيمة الإستردادية صافى القيمة البيعية للأصل أو القيمة الإستخدامية من إستخدام الأصل أيهما أعلى. ولأغراض تقدير الإضمحلال، يتم إلحاق الأصل بأصغر وحدة توليد نقد ممكنة. ويتم مراجعة الأصول غير المالية التي وجد إضمحلال فى قيمتها لبحث ما إذا كان الإضمحلال السابق الإعتراف به يتعين رده إلى قائمة الدخل وذلك فى تاريخ إعداد كل قوائم مالية.

٢-٢٠ الإيجارات

تعد جميع عقود الإيجار المرتبط بها البنك عقود إيجار تشغيلى ويتم معالجتها كما يلى:

٢-٢٠-١ الاستئجار

يتم الإعتراف بالمدفوعات تحت حساب الإيجار التشغيلى مخصوماً منها أية مسموحات تم الحصول عليها من المؤجر ضمن المصروفات فى قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

٢-٢٠-٢ التأجير

تظهر الأصول المؤجرة إيجارا تشغيليا ضمن الأصول الثابتة فى الميزانية وتهلك على مدار العمر الإنتاجى المتوقع للأصل بذات الطريقة المطبقة على الأصول المماثلة، ويثبت إيراد الإيجار مخصوما منه أية مسموحات تمنح للمستأجر بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

٢-٢١ النقدية وما فى حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تتضمن النقدية وما فى حكمها الأرصدة التى لا تتجاوز إستحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الإقتناء، وتتضمن النقدية، والأرصدة لدى البنوك المركزية خارج إطار نسب الإحتياطى الالزامى، والأرصدة لدى البنوك، وأذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى.

٢-٢٢ المخصصات الأخرى

يتم الإعتراف بالمخصصات عندما يكون هناك إلتزام قانونى أو إستدلالى حالى نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن تستخدم موارد البنك لتسوية هذه الإلتزامات، مع إمكانية إجراء تقدير قابل للإعتماد عليه لقيمة هذا الإلتزام. وفى حالة وجود مجموعة من الإلتزامات المتماثلة فإن إحتمالات التدفق النقدى الخارج الذى يمكن إستخدامه للتسوية يتحدد على أساس هذه المجموعة من الإلتزامات ككل. ويتم الإعتراف بالمخصص لهذه المجموعة من الإلتزامات حتى وإن كان هناك إحتمال ضئيل فى وجود تدفق نقدى خارج لتسوية بند من بنود هذه المجموعة وذلك إذا توافرت الشروط الأخرى للاعتراف. ويتم رد المخصصات التى انتفى الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى. ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدر الوفاء بها لسداد الإلتزامات التى يستحق سدادها بعد سنة من تاريخ القوائم المالية بإستخدام معدل عائد مناسب لذات أجل سداد الإلتزام دون تأثره بمعدل الضرائب السارى بما يعكس القيمة الزمنية للنقود. أما إذا كان الأجل أقل من سنة عندئذ يتم الإعتراف بالإلتزام على أساس القيمة المقدرة للإلتزام ما لم يكن الأثر الزمنى للنقود جوهرياً فيتم إحتسابه بالقيمة الحالية.

٢-٢٣ عقود الضمانات المالية

عقود الضـمانات المالية هى تلك العقود التى يصـدرها البنك ضـماناً لقروض أو حسـابات جارية مدينة ممنوحة لعملائه من جهات أخرى.

وتتطلب تلك العقود من البنك أن يقوم بتسديدات معينة لتعويض المستفيد منها عن خسارة تَحملها بسبب عدم وفاء العميل عندما يستحق السداد وفقاً لشروط أداة الدين. ويتم تقديم تلك الضمانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية وجهات أخرى نيابة عن عملاء البنك.

ويتم الإعتراف الأولى بتلك الضمانات بالقيمة العادلة فى تاريخ منح الضمانة والتى قد تعكس أتعاب إصدار الضمانة. ويتم القياس اللاحق لإلتزام البنك بموجب الضمانة على أساس مبلغ القياس الأولى (مخصوماً منه الإستهلاك المحسوب للاعتراف بأتعاب الضمانة كإيراد فى قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار عمر الضمانة) أو أفضل تقدير للمدفوعات المطلوبة لتسوية أى إلتزام ناتج عن الضمانة المالية فى تاريخ القوائم المالية أيهما أعلى. ويتم تحديد تلك التقديرات وفقاً للخبرة فى معاملات مماثلة والخسائر التاريخية، معززة بحكم الإدارة. ويتم الإعتراف فى قائمة الدخل بأية زيادة فى الإلتزامات الناتجة عن الضمانة المالية ضمن بند إيرادات(مصروفات) تشغيل أخرى.

٢-٢٤ مزايا العاملين

٢-٢٤-١ مزايا العاملين قصيرة الأجل

تتمثل مزايا العاملين قصيرة الأجل فى الأجور والمرتبات واشتراكات التأمينات الاجتماعية، والإجازات السنوية المدفوعة والمكافآت إذا إستحقت خلال إثنى عشر شـهراً من نهاية الفترة المالية والمزايا غير النقدية مثل الرعاية الطبية والإسكان والإنتقال أو تقديم البضـائع والخدمات المجانية أو المدعومة للعاملين الحاليين. ويتم تحميل مزايا العاملين قصـيرة الأجل كمصـروفات بقائمة الدخل عن الفترة التى يقدم فيها موظفى البنك الخدمة التى يستحقون بموجبها تلك المزايا.

٢-٢٤-٢ مزايا الإنهاء المبكر للخدمة

تتمثل مزايا الإنهاء المبكر للخدمة في التعويضات المستحقة للموظفين الذين يتم إحالتهم للمعاش المبكر ،حيث يقوم البنك بالاعتراف بتلك التعويضات على انها التزام و مصروف و ذلك فقط عندما يكون البنك ملتزم بشكل ظاهر بالقيام بأي مما يلى:

أ- انهاء خدمة العامل أو مجموعة عاملين قبل تاريخ التقاعد العادي.

ب- تقديم تعويض نهاية الخدمة نتيجة لعرض يتم لتشجيع ترك العمل اختياريا.

يكون البنك ملتزم بشـكل ظاهر بدفع انهاء الخدمة فقط عندما يكون هناك نظام رسـمي مفصـل لانهاء الخدمة ولا يوجد احتمال فعلى لسحب هذا النظام. **ويشمل النظام المفصل ما يلي كحد أدنى:**

أ- موقع وعمل العاملين الذين سيتم انهاء خدماتهم وعددهم التقريبي.

ب- تعويض نهاية الخدمة لكل فئة أو عمل وظيفي.

ج- التاريخ الذي سـيتم فيه تطبيق النظام، ويجب أن يبدأ التطبيق في أسـرع وقت ممكن، كما يجب أن تكون الفترة الزمنية لاستكمال التنفيذ بالقدر الذي يجعل اجراء تغييرات جوهرية في النظام مستبعدة.

٢-٢٤-٣ إلتزامات مزايا ما بعد إنتهاء الخدمة الأخرى - الرعاية الصحية

يقوم البنك بتقديم مزايا رعاية صحية للمتقاعدين فيما بعد إنتهاء الخدمة وعادة ما يكون إستحقاق هذه المزايا مشروطاً ببقاء العامل فى الخدمة حتى سن التقاعد وإستكمال حد أدنى من فترة الخدمة ويتم المحاسبة عن إلتزام الرعاية الصحية بإعتباره نظم مزايا محددة.

ويمثل الإلتزام الذى يتم الإعتراف به فيما يتعلق بنظام الرعاية الصحية للمتقاعدين القيمة الحالية لإلتزامات الرعاية الصحية فى تاريخ القوائم المالية بعد إجراء التسويات اللازمة على الإلتزام.

ويتم إحتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها لمواجهة إلتزام نظام الرعاية الصحية وذلك عن طريق خبير إكتوارى مستقل بإستخدام طريقة الوحدة الإضافية المقدرة (Unit Credit Projected Method).

ويتم تحديد القيمة الحالية لإلتزام نظام الرعاية الصحية للمتقاعدين عن طريق خصم هذه التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها وذلك بإستخدام سعر العائد على سندات حكومية بذات عملة سداد المزايا ولها ذات أجل إستحقاق إلتزام مزايا النظام المتعلق بها تقريباً.

يتم احتساب الأرباح (الخسائر) الإكتوارية الناجمة عن التعديلات والتغيرات فى التقديرات والافتراضات الإكتوارية، وتحمل على قائمة الدخل تلك الارباح و(الخسائر) التى تزيد عن ١٠% من قيمة أصول النظام أو ١٠% من قيمة إلتزامات المزايا المحددة فى نهاية السنة المالية السابقة أيهما أعلى، حيث يتم الإعتراف بتلك الزيادة من الارباح أو (الخسائر) الإكتوارية بالاضافة إلى (أو الخصم على) قوائم الدخل على مدار متوسط الفترات المتبقية من سنوات العمل.

ويتم الإعتراف بتكاليف الخدمة السابقة فوراً فى قائمة الدخل ضمن مزايا العاملين ببند المصروفات الإدارية، ما لم تكن التغييرات التي أُدخلت على لائحة المعاشات مشروطة ببقاء العاملين فى الخدمة لفترة زمنية محددة (فترة الإستحقاق Vesting period) وفى هذه الحالة، يتم الإعتراف بتكاليف الخدمة السابقة فى الأرباح أو الخسائر بإستخدام طريقة القسط الثابت على مدار فترة الإستحقاق.

٢-٢٤-٤ مزايا المعاش

تتمثل مزايا المعاش فى حصة البنك فى التأمينات الاجتماعية لموظفيه والتى يقوم بسدادها للهيئة العامة للتامينات الإجتماعية طبقاً لقانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته. يقوم البنك بسداد حصته إلى الهيئة العامة للتامينات الإجتماعية عن كل فترة ويتم تحميل تلك الحصة على قائمة الدخل ضمن الأجور والمرتبات ببند المصروفات الإدارية وذلك عن الفترة التى يقدم فيها موظفى البنك خدماتهم. ويتم المحاسبة عن إلتزامات البنك بسداد مزايا المعاش بإعتبارها نظم اشتراكات محددة وبالتالى فلا ينشأ إلتزام إضافى على البنك فيما يتعلق بمزايا المعاش لموظفيه بخلاف حصته فى التأمينات الاجتماعية التى يستحق عليه سدادها عنهم للهيئة.

٢-٢٥ ضرائب الدخل

يتضمن عبء ضريبة الدخل كل من الضريبة الجارية والضريبة المؤجلة ويتم الإعتراف به بقائمة الدخل بإستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببنود حقوق الملكية حيث يتم الإعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية. ويتم الإعتراف بضريبة الدخل الجارية على أساس صافى الربح

الخاضع للضريبة وبإستخدام أسعار الضريبة السارية فى نهاية كل فترة مالية. وتمثل هذه الضريبة ما يخص الفترة الجارية بالاضافة إلى فروق ضريبية تتعلق بالسنوات السابقة. وفى نهاية كل عام يتم الإعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيم الدفترية للأصول والإلتزامات طبقاً للأسس المحاسبية التى استخدمت فى إعداد القوائم المالية وقيمها طبقاً للأسس الضريبية.

هذا وتتحدد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقق أو تسوية قيم الأصول أو الإلتزامات وبإستخدام أسعار الضريبة السارية. ويتم الإعتراف بالإلتزامات الضريبية عن كافة الفروق الضريبية المؤقتة القابلة للخضوع ضريبياً بينما يعترف بالأصول الضريبية المؤجلة عن الفروق الضريبية المؤقتة القابلة للخصم الضريبى عندما يكون من المرجح أن تتحقق أرباح خاضعة للضريبة فى المستقبل يمكن من خلالها الإنتفاع بالأصل. ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بالجزء الذى من غير المتوقع أن تتحقق منه منفعة ضريبية خلال السنوات التالية، على أنه فى حالة إرتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة قيمة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك فى حدود ما سبق تخفيضه. تتم المقاصة بين الأصول والإلتزامات الضريبية المؤجلة إذا كان للبنك حق قانونى يسمح له بإجراء مقاصة بين الأصول والإلتزامات الضريبية الجارية وعندما تكون ضرائب الدخل المؤجلة مستحقة لذات الإدارة الضريبية.

٢-٢٦ الإقتراض

يتم الإعتراف الأولى بالقروض التى يحصل عليها البنك من الغير وذلك بالقيمة العادلة (سعر المعاملة) مخصوماً منها تكلفة الحصول على القرض. وتقاس القروض لاحقاً بالتكلفة المُستهلكة، ويتم تحميل قائمة الدخل بالفرق بين صافى المتحصلات وبين القيمة التى سيتم الوفاء بها على مدار فترة الإقتراض بإستخدام طريقة معدل العائد الفعلى.

٢-٢٧ رأس المال

٢-٢٧-١ أسهم رأس المال وتكلفتها

يتم الإعتراف بأسهم رأس المال (أدوات حقوق الملكية للمنشأة ذاتها) ضمن حقوق الملكية على أساس صافى المتحصلات بعد خصم مصروفات الإصدار التى ترتبط بصورة مباشرة بإصدار أسهم جديدة أو أسهم مقابل إقتناء كيان أو إصدار خيارات وبعد إستبعاد الأثر الضريبى لتلك المصروفات.

٢-٢٧-٢ توزيعات الأرباح على مساهمى البنك

يُعترف بإلتزام البنك الناتج عن توزيعات الأرباح خصماً على حقوق الملكية فى الفترة التى تُقر فيها الجمعية العامة لمساهمى البنك هذه التوزيعات. وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين فى الأرباح ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة المقررة بموجب النظام الأساسى والقانون. ولا يعترف بأى إلتزام على البنك تجاه العاملين وأعضاء مجلس الإدارة فى الأرباح المحتجزة إلا عندما يتقرر توزيعها.

٢-٢٨ أنشطة الأمانة

يقوم البنك بمزاولة أنشطة الأمانة التى تتمثل فى إدارة أصول خاصة بأفراد أو أمانات، أو صناديق مزايا ما بعد إنتهاء الخدمة ويتم إستبعاد هذه الأصول والأرباح الناتجة عنها من القوائم المالية للبنك حيث لا تعتبر أصولاً أو أرباحاً للبنك.

٢-٢٩ ودائع مساندة (الودائع المقدمة من البنك المركزى المصرى- بنك مصر)

يتم اثبات الوديعة بالالتزامات بالقيمة الحالية محسوبة باستخدام معدل خصم يعادل سعر العائد على سندات حكومية تقارب ذات أجل الوديعة في تاريخ بدء سريان الوديعة. ويتم اثبات الفرق بين القيمة الاسمية للوديعة وقيمتها الحالية ضمن حقوق الملكيه تحت مسمى فرق القيمة الاسمية عن القيمة الحالية للوديعة المساندة، وتعلى الوديعة في نهاية كل فترة مالية بحيث تصل قيمتها الى القيمة الإسمية في تاريخ إستحقاقها، وذلك تحميلاً علي الفروق المشار إليها بحيث تصل قيمتها الي القيمه الاسميه في تاريخ إستحقاقها.

٢-٣٠ أرقام المقارنة

يعاد تبويب أرقام المقارنة كلما كان ذلك ضرورياً لتتوافق مع التغيرات فى العرض المستخدم فى السنة الحالية.

٣- إدارة المخاطر المالية

يتعرض البنك نتيجة الأنشطة التي يزاولها إلى مخاطر مالية متنوعة ، وقبول المخاطر هو أساس النشاط المالي ، ويتم تحليل وتقييم وإدارة بعض المخاطر أو مجموعة من المخاطر مجتمعة معاً ، ولذلك يهدف البنك إلي تحقيق التوازن الملائم بين الخطر والعائد وإلى تقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للبنك ، ويُعد أهم أنواع المخاطر خطر الائتمان وخطر السوق وخطر السيولة والأخطار التشغيلية الأخرى. ويتضمن خطر السوق خطر أسعار صرف العملات الأجنبية وخطر سعر العائد ومخاطر السعر الأخرى.

وقد تم وضع سياسات إدارة المخاطر لتحديد المخاطر وتحليلها ولوضع حدود للخطر والرقابة عليه، ولمراقبة المخاطر والالتزام بالحدود من خلال أساليب يُعتمد عليها ونظم معلومات محدثة أولاً بأول. ويقوم البنك بمراجعة دورية لسياسات ونظم إدارة المخاطر وتعديلها بحيث تعكس التغيرات في الأسواق والمنتجات والخدمات وأفضل التطبيقات الحديثة.

وتتم إدارة المخاطر عن طريق إدارة المخاطر فى ضوء السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة. وتقوم ادارة المخاطر بتحديد وتقييم وتغطية المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية المختلفة بالبنك ، ويوفر مجلس الإدارة مبادئ متعارف عليها لإدارة المخاطر ككل ، بالإضافة إلى سياسات منشورة تغطى مناطق خطر محددة مثل خطر الائتمان وخطر أسعار صرف العملات الأجنبية، وخطر أسعار العائد، واستخدام أدوات المشتقات وغير المشتقات المالية. بالإضافة إلي ذلك، فإن إدارة المخاطر تُعد مسئولة عن المراجعة الدورية لإدارة المخاطر وبيئة الرقابة بشكل مستقل.

أ- خطر الائتمان

يتعرض البنك لخطر الائتمان وهو الخطر الناتج عن قيام أحد الأطراف بعدم الوفاء بتعهداته ، ويُعد خطر الائتمان أهم الأخطار بالنسبة للبنك، لذلك تقوم الإدارة بحرص بإدارة التعرض لذلك الخطر. ويتمثل خطر الائتمان بصفة أساسية في أنشطة الإقراض التي ينشأ عنها القروض والتسهيلات وأنشطة الاستثمار التي يترتب عليها أن تشتمل أصول البنك على أدوات الدين. كما يوجد خطر الائتمان أيضا في الأدوات المالية خارج المركز المالى مثل ارتباطات القروض. وتتركز عمليات الادارة والرقابة على خطر الائتمان لدى فريق إدارة خطر الائتمان في ادارة المخاطر الذي يرفع تقاريره إلي مجلس الإدارة والادارة العليا ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية .

تضع مجموعة مخاطر الائتمان المتطلبات اللازمة على مستوى البنك لتعريف، تقييم، رقابة ومتابعة ورفع التقارير بشأن مخاطر الائتمان، في حين تعتبر وحدات العمل/ المساندة مسؤولة عن مخاطر الائتمان في وحداتها مع تكامل استراتيجيات العمل مع قدرة البنك لتحمل المخاطر.

تم وضع سياسات وإجراءات مخاطر الائتمان لتوفير الرقابة على محافظ الائتمان من خلال التقييم الدوري للموقف الائتماني للمقترضين وتحديد الحد الأقصى المسموح للمخاطر للمقترض المحدد. تتم مراقبة المخاطر للفرد و/ أو المجموعة دوريا على أساس كل محفظة على حدة. تقدم سياسة البنك الائتمانية إرشادات تفصيلية لإدارة المخاطر الائتمانية بفعالية، حيث تتم مراجعتها أفضل ممارسات السوق والتعليمات الصادرة عن الجهات ، الموضوعات الطارئة ، وتحديثها من حين لآخر بناء على الخبرة التنظيمية. تم تصميم سياسة الائتمان للتأكد من التعرف التام على استراتيجيات وأهداف إدارة المخاطر، والتي تشمل ما يلي:

- تقوية وتحسين قدرة البنك على قياس وتقليل مخاطر الائتمان على إساس تحوطي لتقليل الخسائر الائتمانية.
- تقوية وتحسين إجراءات إدارة محفظة الائتمان.

- تقوية وتحسين أنظمة إجراءات البنك للتعرف المبكر على مواطن المشاكل.
- الالتزام بالمتطلبات النظامية وأفضل ممارسات الصناعة لإدارة مخاطر الائتمان.

تعالج السياسة كافة الانشطة والوظائف ذات الصلة بإجراءات الائتمان وذلك يشمل معايير التغطية. وتحتوي على معايير قدرة البنك لتحمل المخاطر كما تتضمن إرشادات حول الاسواق المستهدفة (الشركات، المؤسسات التجارية، الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والافراد ذوي الملاءة المالية العالية)،كما تعرف السياسة نوع المقترضين / الصناعات المرغوب فيها . بعض المعايير تخص منتجات محددة ويتم رقابتها بواسطة سياسة المنتج الائتماني الفردي، في حين إن الاقسام الأخرى عموما تشمل معايير الجودة الائتمانية، غرض وشروط التسهيلات، القروض غير المرغوب فيها، التحليل الائتماني، تركز المخاطر، قدرة التسديد، الالتزام بالقوانين والانظمة، الخسائر المتوقعة والتوثيق.

ب- <u>مراقبة المحفظة</u>

تتم إدارة المحفظة من خلال تنوع المحفظة على أساس الغرض، الصناعات/ قطاعات العمل، درجات التقييم والمناطق الجغرافية لتجنب الإفراط في المخاطر لقطاعات اقتصادية معينة/ منتجات إئتمانية، والتي قد تتأثر بتطورات غير مواتية في الاقتصاد. يقوم البنك بشكل عام باستخدام معايير للمقترضين وقطاعات الأعمال لتقليل تركز المخاطر. تتركز أعمال البنك في المملكة العربية السعودية مما يقلل من مخاطر تبادل العملات بالرغم من أن التركز الجغرافي يظل موجودا ولكنه مقبول وفي إطار تحمل البنك للمخاطر.

محفظة القروض الشخصية متنوعة حيث يتم اعتماد مخاطر بسيطة نسبيا لعدد كبير من العملاء بناء على تحويل الرواتب للبنك أو وجود ضمانات لمخاطر محددة على المنتجات/ الموظفين ...إلخ .

أ/١ <u>قياس خطر الائتمان</u>

- **القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء**

لقياس خطر الائتمان المتعلق بالقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء ، ينظر البنك في المكونات الثلاثة التالية:

- احتمالات الاخفاق (التأخر)(probability of default) من قِبل العميل أو الغير في الوفاء بالتزاماته التعاقدية .
- المركز الحالي للتسهيلات المباشرة و التطور المستقبلي للتسهيلات الغير المباشرة المرجح لها الذى يستنتج نمه البنك الرصيد المعرض للاخفاق(Exposure at default).
- خطر الإخفاق الافتراضى (Loss given default)

وتنطوي أعمال الإدارة اليومية لنشاط البنك على تلك المقاييس لخطر الائتمان التي تعكس الخسارة المتوقعة(نموذج الخسارة المتوقعةThe Expected Loss Model) ويمكن أن تتعارض المقاييس التشغيلية مع عبء الاضمحلال وفقا لقواعد اعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس المعتمدة من مجلس ادارة البنك المركزى المصرى فى ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ ومعيار المحاسبة المصرى رقم ٢٦

يقوم البنك بتقييم احتمال التأخر علي مستوي كل عميل باستخدام أساليب تقييم داخلية لتصنيف الجدارة مفصلة لمختلف فئات العملاء وقد تم تطوير تلك الأساليب للتقييم داخليا وتراعى التحليلات الإحصائية مع الحكم المهنى لمسؤل الائتمان للوصول الى تصنيف الجدارة الملائم وقدتم تقسيم عملاء البنك الى اربع فئات للجدارة ويعكس هيكل الجدارة المستخدم بالبنك كما هو مبين في الجدول التالى مدى احتمال التاخر لكل فئة من فئات الجدارة مما يعنى بصفة أساسية ان المراكز الائتمانية تنتقل بين فئات الجدارة تبعا للتغير في تقيم مدى احتمال التاخر ويتم مراجعة وتطوير أساليب التقيم كلما كان ذلك ضروريا ويقوم البنك دوريا بتقييم أداء أساليب تصنيف الجدارة ومدى قدرتها على التنبوء بحلات التاخر.

- **فئات التصنيف الداخلي للبنك**

تصنيف البنك المركزى المصرى	درجة الجدارة الائتمانية طبقا لتصنيف البنك المركزى المصرى	التصنيف الداخلى البنك	نسبة المخصص طبقا للتصنيف
ديون جيدة	١	A+	٠%
ديون جيدة	٢	A	١%
ديون جيدة	٢	B+	١%
ديون جيدة	٢	B	١%
ديون جيدة	٢	B-	١%
ديون جيدة	٣	C+	١%
ديون جيدة	٣	C	١%
ديون جيدة	٣	C-	١%
ديون جيدة	٤	D+	٢%
ديون جيدة	٥	D	٢%
ديون جيدة	٥	D-	٢%
متابعة عادية	٦	E+	٣%
متابعة عادية	٦	E	٥%
متابعة خاصة	٧	PE-	٢٠%
ديون غير منتظمة	٨	NPE-	التدفقات النقدية
ديون غير منتظمة	٩	F	التدفقات النقدية
ديون غير منتظمة	١٠	Z	التدفقات النقدية

وقد تم مراجعة تلك التصنيفات وتم اعتمادها من قبل الإدارة وتحدد قيمة مخصص اضمحلال القروض غير منتظمة وفقا للتدفقات النقدية المتوقعة لكل عميل على حدة.

يعتمد المركز المعرض للاخفاق علي المبالغ التي يتوقع البنك أن تكون قائمة عند وقوع التأخر. علي سبيل المثال ، بالنسبة للقرض ، يكون هذا المركز هو القيمة الاسمية. وبالنسبة للارتباطات ، يدرج البنك كافة المبالغ المسحوبة فعلاً بالإضافة إلي المبالغ الأخرى التي يتوقع أن تكون قد سُحبت حتى تاريخ التأخر ، إن حدث.

وتمثل الخسارة الافتراضية او الخسارة الحادة توقعات البنك لمدى الخسارة عند المطالبة بالدين إن حدث التأخر. ويتم التعبير عن ذلك بنسبة الخسارة للدين وبالتأكيد يختلف ذلك بحسب نوع المدين، وأولوية المطالبة، ومدي توافر الضمانات أو وسائل تغطية الائتمان الأخرى.

يتم إصدار التقارير الإدارية للمراقبة والمتابعة بشكل شهري ، ربع سنوي ، نصف سنوي وسنويا ، ، وهذه التقارير شاملة وبنطاق واسع وتعالج موضوعات متعددة تشمل ما يلي:

- جودة المحفظة، تركز الصناعة والمخاطر الكبرى.
- تركز المنتج، مراقبة الائتمان وتركز الأسهم المحتفظ بها لدى البنك كضمانات.
- متابعة التعثرات، تفاصيل مخصصات العميل وحركة المخصص.

تتكون محفظة التجزئة من القروض، بطاقات الائتمان، القروض السكنية وتأجير السيارات.

يتم تقييم الأفراد بناء على معايير قياسية محددة مسبقا لتقييم تأهيلهم لكل من المنتجات المذكورة أعلاه. يتم تصنيف قروض العملاء المتعثرين كقروض غير عاملة بناء على عدد أيام التأخير في السداد (على مستوى المحفظة).

الجزء الأكبر من محفظة قروض التجزئة هو قروض شخصية ويتم منحها على أساس تحويل رواتب المقترضين إلى البنك وهم موظفون مدرجة أسماؤهم ضمن قائمة أصحاب العمل المعتمدين، ويشكل رئيس موظفو الحكومة. المعيار الرئيس لاقتراض في هذه

المحفظة تشمل أصحاب العمل لمدة الخدمة ومعدل خدمة الدين المحدد مسبقا . منتجات ، الحد الأدنى للراتب ، المعتمدين القروض السكنية وتأجير السيارات تعتبر مضمونة بشكل عام حيث أن الأصول ذات الصلة يملكها البنك ويتم تأجيرها للعملاء وبالتالي تقليل المخاطر إلى حد كبير.

قام البنك بتطوير نظام البطاقات المبني على النقاط بخصوص التطبيقات ونظام الدرجات المبني على النقاط بشأن السلوك باستخدام شبكة الإنترنت والبيانات الخارجية لتقييم ومراقبة ومتابعة قروض العملاء لأن هذا الإجراء من المتوقع أن يجعل عملية إدارة مخاطر الائتمان أكثر فعالية وفاعلية.

تعتبر قروض الشركات والمؤسسات التجارية غير عاملة ويتم وضع مخصصات لها في الحالات التالية:

- إذا كان تسديد مبلغ القرض الأصلي وتسديد الفوائد ظل متأخرا لمدة تزيد عن ٩٠ يوم بعد تاريخ الاستحقاق.
- إذا زاد الحساب الجاري المكشوف عن الحد المعتمد لأكثر من ٩٠ يوم أو أن الحساب الجاري المكشوف ظل غير نشط لأكثر من ١٨٠ يوم

يتم نقل درجات القروض غير العاملة ضمن درجات التقييم لغير العاملة (دون المستوى، مشكوك وخسارة) بناء على ، فيها عدد أيام التأخر في السداد و / أو انخفاض الجودة الائتمانية.

لتحديد إن كان تقييم مخاطر الشركة قد أصبح منخفضا ، يقوم البنك بتحديد إن كان هنالك بيانات قابلة للملاحظة تشير إلى نقص في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة. وهذا الدليل قد يشمل الإشارة إلى أن هنالك تغيرات سلبية في موقف الدفع عند المقترض. تقوم الإدارة باستخدام التقديرات بناء على الخبرة السابقة بشأن خسائر القروض التي لها خصائص مخاطر ائتمانية أي مبلغ وتوقيت – مشابهة، عند تقدير التدفقات النقدية. تتم مراجعة المنهجية والافتراضات المستخدمة في تقدير كلاهما التدفقات النقدية المستقبلية بانتظام الفروقات بين الخسائر الفعلية والمقدرة.

تعتبر موجودات القروض الشخصية غير عاملة، ويجنب لها مخصص في حالة التأخر عن السداد لمدة تزيد عن ٩٠ يوم بعد تاريخ الاستحقاق.

المبالغ الناتجة عن خسائر الائتمان المتوقعة – الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

عند تحديد فيما إذا كانت مخاطر التعثر على الأدوات المالية قد ازدادت بشكل جوهري منذ الاثبات الأولي لها، فإن البنك يأخذ بعين الاعتبار المعلومات المعقولة والمؤيدة التي تكون متاحة دون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما. ويشتمل ذلك على معلومات كمية ونوعية وتحاليل تستند على خبرة البنك السابقة وتقويم الائتمان الذي يجريه الخبراء بما في ذلك المعلومات المستقبلية.

درجات تصنيف مخاطر الائتمان

يقوم البنك بتخصيص درجة ائتمان لكل خطر استنادا إلى مختلف البيانات المستخدمة في توقع مخاطر التعثر وتطبيق الأحكام والتقديرات المبينة على الخبرة. تحدد درجات تصنيف مخاطر الائتمان باستخدام عوامل كمية ونوعية تدل على مخاطر التعثر. تتفاوت هذه العوامل بحسب طبيعة المخاطر وطبيعة المقترض.

يتم تحديد درجات تصنيف مخاطر الائتمان، ويتم معايرتها بحيث تزداد مخاطر التعثر بشكل متزايد عند انخفاض مخاطر أقل من الفرق بين درجات تصنيف ٢ و ١ الائتمان، مثل عندما يكون الفرق في مخاطر التعثر بين درجات التصنيف الائتمان ٨ ، ٩ .

تحدد درجة تصنيف مخاطر الائتمان لكل شركة عند الاثبات الأولي على أساس المعلومات المتوفرة عن الجهة المقترضة. تخضع التعرضات للمراقبة المستمرة. وقد ينتج عن ذلك نقل التعرض إلى درجة مخاطر ائتمان مختلفة. تتطلب مراقبة التعرضات استخدام البيانات التالية .

التعرضات المتعلقة بالشركات	التعرضات المتعلقة بالأفراد
يتم الحصـــول على المعلومات خلال المراجعة الدورية لملفات – مثل القوائم المالية المدققة، وحســـابات الإدارة، العميل والموازنات التقديرية والتوقعـات. ومن الأمثلـة على النواحي التي تتطلـب تركيز معين: إجمـالي هـامش الربح، معدلات الرفع المـالي، تغطيـة خدمـة الـدين، الالتزام بالتعهدات، إدارة الجودة النوعية، والتغيرات في الإدارة العليا.	المعلومات التي يتم الحصـــول عليها داخليا وســـلوك العميل –مثل استخدام تسهيلات البطاقات الائتمانية.
بيـانـات من وكـالات الائتمـان المرجعيـة، والمقـالات الصـــحفيـة أو التغيرات في درجات التصنيف الخارجية.	مقاييس الملاءة
سندات متداولة، وأسعار مقايضة التعثر في الائتمان للجهة المقترضة، عند توفرها.	بيانات خارجية من وكالات ائتمان مرجعية، تشمل معلومات التعثر .
التغير الفعلي والمتوقع المهم في البيئة الســياســية والتنظيمية والتقنية للمقترض أو انشطته التجارية .	

– وضع جدول شروط التعثر

تعتبر درجات تصـنيف مخاطر الائتمان المدخل الرئيسـي لتحديد شـروط التعثر عن السـداد. يقوم البنك بجمع معلومات الأداء والتعثر المتعلقة بمخاطر الائتمان الخاصة به وتحليلها حسب المنتج والجهة المقترضة وأيضا حسب درجة تصنيف مخاطر الائتمان.

يســتخدم البنك نماذج إحصــائية في تحليل البيانات التي تم الحصــول عليها واجراء تقديرات لاحتمال التعثر على مدى العمر المتبقي للاداه المالية والكيفية التي يتوقع أن تتغير بها نتيجة مرور الوقت.

يشتمل التحليل على تحديد ومعايره العلاقة بين التغيرات في نسب التعثر وعوامل الإقتصـاد الكلي. بالنسبة لمعظم التعرضـات، تشتمل عوامل الاقتصـاد الكلي الأساسية على سعر النفط معدل النمو ونمو الناتج المحلي الإجمالي والانفاق الحكومي ومؤشر أسعار الأسهم والبطالة.

وبناءا على البيانات الاقتصـــادية، وبعد الأخذ في الحســـبان مجموعة متنوعة من المعلومات الفعلية الخارجية والتوقعات، يقوم البنك بإعداد تصوره لــ "الحالة الأساسية" التي يكون عليها التوجه المستقبلي للتغيرات الاقتصادية المعنية ومجموعة من سيناريوهات التوقعات المحتملة الأخرى، ويستخدم البنك هذه التوقعات لتعدل توقعات احتمالات التعثر

– تحديد فيما إذا ازدادت مخاطر الائتمان بشكل جوهري

تتفاوت ضــوابط التحديد فيما إذا ازدادت مخاطر الائتمان بشــكل كبير بحســب المحفظة وتشــمل تغيرات كمية في احتمالات التعثر وعوامل نوعية، بما في ذلك احتمال التعثر عن السداد الخاص بالمحفظة .

وباستخدام التقديرات التي اجراها الخبراء لديه وبناءا على الخبرة السابقة ،يمكن للبنك أن يقرر بأن مخاطر الائتمان قد زدادت بشكل جوهري بناءا على مؤشرات نوعية معينة تدل على ذلك ، وأنه لم يتم إظهار أثرها بالكامل في التحاليل الكمية بصورة منتظمة .

وفيما يتعلق باحتمال التعثر عن السداد الخاص بالمحفظة، يرى البنك بأن الزيادة الجوهرية فسي مخاطر الائتمان قد حدثت بعد ثلاثين يوما من تاريخ التأخر عن السداد. تحدد أيام التأخر عن السداد عن طريق القيام بعد أيام التأخر منذ أبكر تاريخ استحقاق مضى لم يتم فيه استلام قيمة الدفعة بالكامل.

يقوم البنك بمراقبة فعالية الضـوابط المسـتخدمة لتحديد الزيادات الجوهرية في مخاطر الائتمان عن طريق القيام بمراجعات منتظمة كي يؤكد بأن:

- الضوابط قادرة على تحديد الزيادات الجوهرية في مخاطر الائتمان قبل التعرض للتعثر في السداد.
- إن الضوابط لا تتفق مع نقطة الزمن الذي تصبح فيه الأصول متأخرة السداد لمدة ٣٠ .
- عدم وجود تقلبات مضمونة في مخصص الخسائر من التحول بين التعثر عن السداد لمدة ١٢ شهرا (المرحلة١) والتعثر عن السداد على مدى العمر (المرحلة ٢).
- تعريف التعثر عن السداد

تستخدم المعايير التالية لتحديد إن كان المقترض متعثرا:

- إن كان لدى المقترض التزام متأخر عن السداد لمدة ٩٠يوم (أو أكثر).
- لديه التزام قام البنك بإيقاف الفوائد المستحقة عليه.
- لديه التزام (التزامات) تم عادة هيكلته مع خسارة للبنك.
- لديه التزام تم تصنيفه كغير عامل من قبل البنك.
- لديه التزام قام البنك بشطبه كليا أو جزئيا .

عند تقويم فيما إذا كانت الجهة المقترضة متعثرة عن السداد، فأن البنك ينظر في مؤشرات:

- نوعية – مثل أي خرق للتعهدات.
- كمية – مثل حالة التأخر عن السداد، وعدم سداد اية التزامات أخرى لنفس الجهة المصدرة إلى البنك.
- تستند على بيانات معدة داخليا ويتم الحصول عليها من مصا ر خارجية.

أن المدخل إلى التقويم فيما إذا كانت الأداة المالية متعثرة عن السداد وأهميتها بتفاوت على مدى الزمن لاظهار التغيرات في الظروف. يتفق تعريف التعثر عن السداد كثيرا مع التعريف المطبق من قبل البنك لأغراض رأس المال النظامي.

- إدراج المعلومات المستقبلية

يقوم البنك بإدراج المعلومات المستقبلية في تقويمه فيما إذا كانت خسائر الائتمان لأية أداة قد ازدادت بشكل جوهري يقوم البنك ، منذ الاثبات الأولي لها وقياسه لخسائر الائتمان المتوقعة. وبناءا على مختلف المعلومات الفعلية والتوقعات بصعداد تصورا لـــــ "الحالة الأســاســية" للتوجه المســتقبلي للمتغيرات الاقتصــادية المعنية ونطاق من التوقعات المحتملة الأخرى. ويتطلب ذلك اعداد تصــورين إضافيين أو أكثر ودراسة الاحتمالات المتعلقة بكل نتيجة. تشتمل المعلومات الخارجية على بيانات اقتصادية وتوقعات منشورة من قبل وكالات تقييم مثل شركة موديز لخدمات البيانات الاقتصادية.

تمثل "الحالة الأســاســية" النتيجة الأكثر احتمالا ، وتتفق مع المعلومات المســتخدمة من قبل البنك لأغراض أخرى مثل ، التخطيط الاستراتيجي والموازنة. تمثل التصورات الأخرى نتائج أكثر تفاؤلات و تشاؤماً وبشكل دوري ،يقوم البنك ، بإجراء اختبارات جهد لأكثر الصدمات شدة من أجل معايير تحديده لأفضل التصورات الأخرى.

يقوم البنك بتحديد وتوثيق المحركات الأساسية لمخاطر الائتمان وخسائر الائتمان لكل محفظة. وباستخدام تحليل البيانات التاريخية، يقوم بتقدير العلاقة بين عوامل الاقتصاد الكلي ومخاطر الائتمان وخسائر الائتمان تشتمل هذه التصورات الاقتصادية المستخدمة في ٣٠ يونيو ٢٠١٩ على مجموعة من المؤشرات الأساسية التالية:

- نمو الناتج المحلي الإجمالي
- معدلات البطالة
- الانفاق الحكومي
- مؤشر أسعار الأسهم

تم تطوير العلاقة المتوقعة بين المؤشرات الرئيسة والتعثر ومعدلات الخسارة في المحافظ المختلفة للموجودات المالية على أساس تحليل البيانات التاريخية على مدى ال ١٠ إلى ١٥ سنة الماضية.

- قياس خسائر الائتمان المتوقعة

تمثل المدخلات الأساسية لقياس خسائر الائتمان المتوقعة هيكل شروط المتغيرات التالية:

- احتمال التعثر عن السداد.
- نسبة الخسارة عند التعثر عن السداد.
- التعرض عند التعثر عن السداد.

يتم إستخراج المؤشرات أعلاه عموماً من نماذج إحصائية معدة داخلياً وبيانات تاريخية أخرى ، ويتم تعديلها لتعكس المعلومات المستقبلية ، كما تبيانه أعلاه .

إن تقديرات احتمالات التعثر تعتبر تقديرات بتاريخ معين يتم احتسابها وفق نماذج تصنيف إحصائية ويتم تقويمها باستخدام أدوات تصنيف مرتبطة بمختلف فئات الأطراف الأخرى والتعرضات. تحدد هذه النماذج الإحصائية وفق بيانات مجمعة يمكن أيضا استخدام بيانات السوق ، داخليا وخارجيا تشتمل على عوامل كمية ونوعية. وعند توفرها للحصول على احتمال التعثر للشركات الكبرى. وفي حالة انتقال الطرف المقابل أو التعرضات بين فئات درجات التصنيف، فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلى تغير في تقدير احتمال التعثر المعني.

تمثل نسبة الخسارة عند التعثر عن السداد حجم الخسارة المحتملة في حالة وجود تعثر. يقوم البنك بتقدير مؤشرات على تاريخ معدلات استرداد المطالبات من الأطراف المتعثرة. تأخذ نماذجُ نسبة الخسارة عند التعثر عن السداد بناء نسبة الخسارة عند التعثر بعين الاعتبار الهيكل والضمان و تكاليف استرداد الضمان الذي يعتبر جزءا لا يتجزأ من الأصل المالي. بالنسبة لقروض التجزئة المضمونة، تعتبر قيمة / نوع الاصل مؤشرا أساسيا لتحديد نسبة الخسارة عند التعثر عن السداد. تقوم تقديرات نسبة الخسارة عند التعثر بإعادة معاييره مختلف التصورات الاقتصادية، ويتم احتسابها على أساس التدفقات النقدية المخصومة باستخدام معدل العمولة الفعلي كعامل خصم.

يمثل التعرض عند التعثر عن السداد التعرضات المتوقعة في حالة وقوع التعثر. يقوم البنك باستخراج "التعرض عند التعثر عن السداد" من التعرضات الحالية إلى الطرف المقابل والتغيرات المحتملة في المبلغ الحالي المسموح به بموجب العقد بما في ذلك الإطفاء. يمثل التعرض عند التعثر عن السداد لأصل مالي اجمالي القيمة الدفترية له. بالنسبة لالتزامات القروض والضمانات المالية، يشتمل "التعرض عند التعثر عن السداد" على المبلغ المسحوب والمبالغ المستقبلية المحتملة التي يمكن سحبها بموجب العقد والتي يتم تقديرها وفق بيانات تاريخية وتوقعات مستقبلية. بالنسبة لبعض الموجودات المالية، يحدد التعرض عند التعثر عن السداد، عن طريق تقويم مجموعة من نتائج التعرضات المحتملة في مختلف الأوقات باستخدام تصورات وطرق إحصائية.

كما تم وصفه أعلاه، وشريطة استخدام احتمال التعثر لمدة ١٢ شهر كحد أقصى بانسبة للموجودات المالية التي لم تزداد مخاطر الائتمان الخاصة بها بشكل جوهري، يقوم البنك بقياس مخاطر الائتمان المتوقعة بعد الأخذ بالحسبان مخاطر التعثر على مدى الفترة

التعاقدية القصـوى (بما في ذلك خيارات التمديد للجهة المقترضـة) التي يتعرض على مداها لمخاطر الائتمان حتى لو، لأغراض إدارة المخاطر، قام البنك بالنظر في فترة أطول. تمتد أقصـى فترة تعاقدية إلى التاريخ لتي يحق للبنك فيه طلب سـداد دفعة مقدمة أو إنهاء إلتزام القرض أو الضمان.

بالنسبة للحسابات المكشوفة وتسهيلات بطاقات الائتمان ، التي تشتمل على كل من القرض ومكون الالتزام غير المسحوب، يقوم البنك خسـائر الائتمان المتوقعة على مدى فترة أطول من الفترة التعاقدية القصـوى إذا لم تحد مقدرة البنك على طلب السـداد أو إلغاء الالتزام غير المسحوب، من تعرض البنك لمخاطر الائتمان خلال فترة الاخطار المتعاقد عليها. لا يوجد لهذه التسهيلات شروط أو فترات سداد محددة، ويتم ادارتها على أسـاس جماعي. يمكن للبنك لكن هذا الحق التعاقدي لن ينفذ خلال الإدارة اليومية الاعتيادية ولكن فقط عندما يصـبح البنك على علم ، إلغاؤها فورا بأي زيادة في مخاطر الائتمان على مسـتوى التسـهيل. يتم تقدير هذه الفترة الأطول بعد الأخذ بعين الاعتبار إجراءات إدارة مخاطر الائتمان التي يتوقع البنك اتخاذها والتي من شـأنها التقليل من مخاطر الائتمان المتوقعة. يشمل ذلك تخفيض الحدود، وإلغاء التسهيل و / أو تحويل الرصيد المتبقي من القرض إلى قرض بشروط سداد محددة.

–أدوات الدين

بالنسـبة لأدوات الدين ، يقوم البنك باسـتخدام التصـنيفات الخارجية أو ما يعادله لإدارة خطر الائتمان، وإن لم تكن مثل هذه التقييمات متاحة، يتم اسـتخدام طرق مماثلة لتلك المطبقة على عملاء الائتمان. ويتم النظر إلي تلك الاسـتثمارات في الأوراق المالية علي أنها طريقة للحصول علي جودة ائتمانية أفضل وفي نفس الوقت توفر مصدر متاح لمقابلة متطلبات التمويل.

أ/٢ سياسات الحد من وتجنب المخاطر

يقوم البنك بإدارة والحد والتحكم في تركز خطر الائتمان علي مستوي المدين والمجموعات والصناعات والدول.

ويقوم بتنظيم مسـتويات خطر الائتمان الذي يقبله وذلك بوضـع حدود لمقدار الخطر التي سـيتم قبوله على مسـتوي كل مقترض ، أو مجموعة مقترضين، وعلى مستوي الأنشطة الاقتصادية والقطاعات الجغرافية. ويتم مراقبة تلك المخاطر بصفة مستمرة وتكون خاضعة للمراجعة السنوية أو بصورة متكررة إذا دعت الحاجة إلي ذلك. ويتم اعتماد الحدود للخطر الائتماني علي مستوي المقترض / المجموعة والمُنتج والقطاع من قِبل مجلس الإدارة بصفة ربع سنوية.

يتم أيضـا إدارة مخاطر التعرض لخطر الائتمان عن طريق التحليل الدوري لقدرة المقترضـين والمقترضـين المحتملين على مقابلة سـداد التزاماتهم وكذلك بتعديل حدود الإقراض كلما كان ذلك مناسباً.

وفيما يلى بعض وسائل الحد من الخطر

- **الضمانات**

يضع البنك العديد من السياسات والضوابط للحد من خطر الائتمان. ومن هذه الوسائل الحصول على ضمانات مقابل الأموال المقدمة ويقوم البنك بوضع قواعد استرشادية لفئات محددة من الضمانات المقبولة. ومن الأنواع الرئيسية لضمانات القروض والتسهيلات :

- الرهن العقاري.
- رهن أصول النشاط مثل الآلات والبضائع .
- رهن أدوات مالية مثل أدوات الدين وحقوق الملكية .

وغالباً ما يكون التمويل علي المدى الأطول والإقراض للشركات ونشاط الاقراض العقاري للأفراد مضموناً. ولتخفيض خسارة الائتمان إلي الحد الأدنى ، يسـعي البنك للحصـول علي ضـمانات إضـافية من الأطراف المعنية بمجرد ظهور مؤشـرات الاضـمحلال لأحد القروض أوالتسهيلات.

يتم تحديد الضمانات المتخذة ضمانا لأصول أخرى بخلاف القروض والتسهيلات بحسب طبيعة الأداة وعادة ما تكون أدوات الدين وأذون الخزانة بدون ضمان فيما عدا مجموعات الأدوات المالية المغطاة بأصول والأدوات المثيلة التي تكون مضمونة بمحفظة من الأدوات المالية.

-**المشتقات**

يحتفظ البنك بإجراءات رقابية حصيفة علي صافي المراكز المفتوحة للمشتقات أي الفرق بين عقود البيع والشراء علي مستوى كل من القيمة والمدة. ويكون المبلغ المعرض لخطر الائتمان في أي وقت من الأوقات محدد بالقيمة العادلة للأداة التي تحقق منفعة لصالح البنك أي أصل ذو قيمة عادلة موجبة الذى يمثل جزءاً ضئيلاً من القيمة التعاقدية / الافتراضية المستخدمة للتعبير عن حجم الأدوات القائمة. ويتم إدارة هذا الخطر الائتماني كجزء من حد الإقراض الكلي الممنوح للعميل وذلك مع الخطر المتوقع نتيجة للتغيرات في السوق. ولا يتم عادة الحصول علي ضمانات في مقابل الخطر الائتماني علي تلك الأدوات فيما عدا المبالغ التي يطلبها البنك كإيداعات هامشية من الأطراف الأخرى.

وينشأ خطر التسوية في المواقف التي يكون فيها السداد عن طريق النقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى أو مقابل توقع الحصول علي نقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى ويتم وضع حدود تسوية يومية لكل من الأطراف الأخرى لتغطية مخاطر التسوية المجمعة الناتجة عن تعاملات البنك في أي يوم

-**الارتباطات المتعلقة بالائتمان**

- يتمثل الغرض الرئيسي من الارتباطات المتعلقة بالائتمان في التأكد من إتاحة الأموال للعميل عند الطلب. وتحمل عقود الضمانات المالية ذات خطر الائتمان المتعلق بالقروض. وتكون الاعتمادات المستندية والتجارية التي يصدرها البنك بالنيابة عن العميل لمنح طرف ثالث حق السحب من البنك في حدود مبالغ معينة وبموجب أحكام وشروط محددة غالباً مضمونة بموجب البضائع التي يتم شحنها وبالتالي تحمل درجة مخاطر أقل من القرض المباشر.
- وتمثل ارتباطات منح الائتمان الجزء غير المستخدم من المصرح به لمنح القروض ، أو الضمانات، أو الاعتمادات المستندية. ويتعرض البنك لخسارة محتملة بمبلغ يساوي إجمالي الارتباطات غير المستخدمة وذلك بالنسبة لخطر الائتمان الناتج عن ارتباطات منح الائتمان. إلا أن مبلغ الخسارة المرجح حدوثها في الواقع يقل عن الارتباطات غير المستخدمة وذلك نظرا لأن أغلب الارتباطات
- المتعلقة بمنح الائتمان تمثل التزامات محتملة لعملاء يتمتعون بمواصفات ائتمانية محددة. ويراقب البنك المدة حتى تاريخ الاستحقاق الخاصة بارتباطات الائتمان حيث أن الارتباطات طويلة الأجل عادة ما تحمل درجة أعلي من خطر الائتمان بالمقارنة بالارتباطات قصيرة الأجل.

- أ/٣ **سياسات الاضمحلال و المخصصات**

- تركز النظم الداخلية للتقييم السابق ذكرها بدرجة كبيرة علي تخطيط الجودة الائتمانية وذلك من بداية إثبات أنشطة الإقراض والاستثمار. وبخلاف ذلك ، يتم الاعتراف فقط بخسائر الاضمحلال التي وقعت في تاريخ المركز المالي لأغراض التقارير المالية بناء علي أدلة موضوعية تشير إلي الاضمحلال ونظرا لاختلاف الطرق المطبقة، تقل عادة خسائر الائتمان المُحملة علي القوائم المالية عن مبلغ الخسارة المقدر باستخدام نموذج الجدارة الإئتمانية المستخدم لأغراض قواعد البنك المركزي المصري.
- مخصص خسائر الاضمحلال الوارد في المركز المالي في نهاية الفترة مستمد من تصنيف المراحل الثلاثة. ومع ذلك ، فان اغلبية المخصص ينتج من آخر درجتين من التصنيف. ويبين الجدول التالي النسبة للبنود داخل المركز المالي المتعلقة بالقروض والتسهيلات والاضمحلال المرتبط بها لكل من فئات التقييم الداخلي للبنك:

تقييم البنك	٢٠١٩/٠٩/٣٠	٢٠١٨/١٢/٣١
	قروض وتسهيلات	قروض وتسهيلات
١. المرحلة الاولي	%٦٨	%٨٣,١٣
٢. المرحلة الثانية	%٢٧	%١٤,٠٦
٣. المرحلة الثالثة	%٥	%٢,٨١
الاجمالى	%١٠٠	%١٠٠

تتطلب سياسات البنك مراجعة كل الأصول المالية التى تتجاوز أهمية نسبية محددة على الأقل سنويا أو أكثر عندما تقتضي الظروف ذلك ويتم تحديد عبء الاضمحلال على الحسابات التى تم تقييمها على اساس فردى وذلك بتقييم الخسارة المتوقعة فى تاريخ المركز المالي على اساس كل حالة على حدة ، ويجرى تطبيقها على جميع الحسابات التى لها أهمية نسبية بصفة منفردة . ويشمل التقييم عادة الضمان القائم ، بما فى ذلك اعادة تأكيد إمكانية التنفيذ على الضمان والتحصيلات المتوقعة من تلك الحسابات .

ويتم تكوين مخصص خسائر الاضمحلال على أساس المجموعة من الأصول المتجانسة باستخدام الخبرة التاريخية المتاحة والحكم الشخصي.

أ/٤ **نموذج قياس الإحتياطى العام للمخاطر البنكية**

بالإضافة إلى فئات تصنيف الجدارة الأربعة المبينة فى إيضاح أ/١، تقوم الإدارة بتصنيف القروض والتسهيلات فى شكل مجموعات فرعية أكثر تفصيلاً بحيث تتفق مع متطلبات البنك المركزى المصرى. ويتم تصنيف الأصول المعرضة لخطر الإئتمان فى هذه المجموعات وفقاً لقواعد وشروط تفصيلية تعتمد بشكل كبير على المعلومات المتعلقة بالعميل ونشاطه ووضعه المالى ومدى إنتظامه فى السداد.وطبقاً للقواعد المعدلة للبنك المركزى المصرى وإعتباراً من أول سنة يلتزم البنك فيها بتطبيق تلك القواعد يتم حساب المخصصات المطلوبة للإضمحلال فى قيمة الأصول المعرضة لخطر الإئتمان والتى يتم تقدير الإضمحلال فى قيمتها بصورة منفردة. بما فى ذلك الإرتباطات المتعلقة بالإئتمان. بإستخدام طريقة التدفقات النقدية المخصومة، أما بالنسبة لمجموعات الأصول التى يتم تقدير الإضمحلال فى قيمتها بصورة مجمعة فيحسب الإضمحلال فى قيمتها بإستخدام طريقة معدلات الإخفاق التاريخية. وفى حالة زيادة المخصص المطلوب وفقاً لأسس الجدارة الإئتمانية بالنسب الصادرة من البنك المركزى المصرى عن مخصص خسائر الإضمحلال المطلوب وفقاً للقواعد المعدلة للبنك المركزى المصرى يتم تعديل الأرباح المحتجزة بتلك الزيادة ثم تجنيبها فى إحتياطى المخاطر البنكية العام ضمن حقوق الملكية خصماً على الأرباح المحتجزة. ويتم تعديل ذلك الإحتياطى بصفة دورية بالزيادة والنقص بحيث يعادل دائماً مبلغ الزيادة بين المخصصين. ويُعد هذا الإحتياطى غير قابل للتوزيع ويبين إيضاح (٣٣/أ) الحركة على حساب إحتياطى المخاطر البنكية العام خلال السنة المالية.

وفيما يلى بيان فئات الجدارة للمؤسسات وفقاً لأسس التقييم الداخلى مقارنة بأسس تقييم البنك المركزى المصرى ونسب المخصصات المطلوبة لإضمحلال الأصول المُعرضة لخطر الإئتمان:

تصنيف البنك المركزى المصرى	مدلول التصنيف	نسبة المخصص المطلوب طبقاً لأسس الجدارة الإئتمانية	التصنيف الداخلى	مدلول التصنيف الداخلى
١	مخاطر منخفضة	صفر	١	ديون جيدة
٢	مخاطر معتدلة	١%	١	ديون جيدة
٣	مخاطر مرضية	١%	١	ديون جيدة
٤	مخاطر مناسبة	٢%	١	ديون جيدة
٥	مخاطر مقبولة	٢%	١	ديون جيدة
٦	مخاطر مقبولة حدياً	٣%	٢	المتابعة العادية
٧	مخاطر تحتاج لعناية خاصة	٥%	٣	المتابعة الخاصة
٨	دون المستوى	٢٠%	٤	ديون غير منتظمة
٩	مشكوك فى تحصيلها	٥٠%	٤	ديون غير منتظمة
١٠	رديئة	١٠٠%	٤	ديون غير منتظمة

أ/٥ البنود المعرضة لخطر الإئتمان قبل خصم الضمانات والعوائد المجنبة والمخصصات

البنود المعرضة لخطر الإئتمان بقائمة المركز المالى

	٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
أرصدة لدى البنك المركزى	١٢ ٩٧١ ٦٣٩	١ ٦٠٠ ٠٢١
أرصده لدى البنوك	٤٠ ٠٠٩ ٧٦٢	٥٣ ٠٩٩ ٧١٨
قروض وتسهيلات للبنوك	٤٨٨ ١٦٣	٥٣٧ ٤٠٨
قروض وتسهيلات للعملاء		
قروض لأفراد		
– حسابات جارية مدينة	١ ٠٨٨ ٦٠٠	٩٠٦ ٦٩٦
– بطاقات ائتمان	٣٤٤ ٢٨٦	١٩٨ ٧٦٥
– قروض شخصية	٢٧ ٠٣٦ ٢٢٤	٢٣ ٣٣٢ ٤٥١
– قروض عقارية	١ ٩٩٧ ٣١٦	١ ٧٠٣ ٢٤٧
قروض لمؤسسات		
– حسابات جارية مدينة	١٥ ٨٧٠ ٣٨٠	٩ ٣٤١ ٧٠٥
– قروض مباشره	١٣ ٩٨٢ ٨٩٢	١٣ ٥٨٤ ٧٥٨
– قروض مشتركة	١٤ ٥٤٠ ٢٥٦	١٦ ١٢٢ ٧٠٨
– مستندات مخصومة	١٨٧ ٠٤١	٢٣٩ ٨٩٨
إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر		
– أدوات دين	٣٠ ٣٧٨ ٥٠٥	٢٠ ٦٣١ ٦٥٨
إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة		
– أدوات دين	١٨ ٢٦٩ ٣٦٩	٢١ ٩٨٢ ٣٥٨
أصول أخرى*	٢ ١٥٨ ٠٠٣	٢ ٢٣٨ ٤٧٦
الاجمالى	**١٧٩ ٣٢٢ ٤٣٦**	**١٦٥ ٥١٩ ٨٦٧**

يتضمن الجدول السابق القيم الخاصة بالأصول المالية قبل خصم مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة كما هو وارد تفصيلاً بالإيضاحات رقم (١٦) و (١٧) و (١٨).

*الأصول الأخرى المدرجه أعلاها تتمثل فى الإيردات المستحقة.

يوضح الجدول التالى معلومات حول جودة الأصول المالية خلال الفترة :-

أرصدة لدى البنوك	المرحلة الاولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى
درجة الائتمان				
ديون جيدة	٣٦ ٧٢١ ١٧١	٣ ٢٨٨ ٥٩١	--	٤٠ ٠٠٩ ٧٦٢
المتابعة العادية	--	--	--	--
متابعة خاصة	--	--	--	--
ديون غير منتظمة	--	--	--	--
الاجمالى	**٣٦ ٧٢١ ١٧١**	**٣ ٢٨٨ ٥٩١**	**--**	**٤٠ ٠٠٩ ٧٦٢**
يخصم مخصص خسائر الاضمحلال	--	٨ ٧٨٧	--	٨ ٧٨٧
القيمة الدفترية بالصافى	**٣٦ ٧٢١ ١٧١**	**٣ ٢٧٩ ٨٠٤**	**--**	**٤٠ ٠٠٠ ٩٧٥**

أذون الخزانة وأوراق حكومية اخرى	المرحلة الاولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى
درجة الائتمان				
ديون جيدة	١٦ ٠٨٥ ٨٩٨	٨ ٣٩٣ ٠٩٤	--	٢٤ ٤٧٨ ٩٩٢
المتابعة العادية	--	--	--	--
متابعة خاصة	--	--	--	--
ديون غير منتظمة	--	--	--	--
الاجمالى	**١٦ ٠٨٥ ٨٩٨**	**٨ ٣٩٣ ٠٩٤**	**--**	**٢٤ ٤٧٨ ٩٩٢**
يخصم مخصص خسائر الاضمحلال	--	(١٠٤ ١٠٣)	--	(١٠٤ ١٠٣)
القيمة الدفترية بالصافى	**١٦ ٠٨٥ ٨٩٨**	**٨ ٢٨٨ ٩٩١**	**--**	**٢٤ ٣٧٤ ٨٨٩**

سندات خزانة	المرحلة الاولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى
درجة الائتمان				
ديون جيدة	٢١ ٥١٥ ١٠١	٢ ٦٥٣ ٧٨١	--	٢٤ ١٦٨ ٨٨٢
المتابعة العادية	--	--	--	--
متابعة خاصة	--	--	--	--
ديون غير منتظمة	--	--	--	--
الاجمالى	**٢١ ٥١٥ ١٠١**	**٢ ٦٥٣ ٧٨١**	**--**	**٢٤ ١٦٨ ٨٨٢**
يخصم مخصص خسائر الاضمحلال	--	(١٠٨ ٣٥١)	--	(١٠٨ ٣٥١)
القيمة الدفترية بالصافى	**٢١ ٥١٥ ١٠١**	**٢ ٥٤٥ ٤٣٠**	**--**	**٢٤ ٠٦٠ ٥٣١**

قروض البنوك	المرحلة الاولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى
درجة الائتمان				
ديون جيدة	٣٢٥ ٤٤٢	١٦٢ ٧٢١	--	٤٨٨ ١٦٣
المتابعة العادية	--	--	--	--
متابعة خاصة	--	--	--	--
ديون غير منتظمة	--	--	--	--
الاجمالى	**٣٢٥ ٤٤٢**	**١٦٢ ٧٢١**	**--**	**٤٨٨ ١٦٣**
يخصم مخصص خسائر الاضمحلال	**(١ ٠٠٩)**	**(٢٢٦)**	**--**	**(١ ٢٣٥)**
القيمة الدفترية بالصافى	**٣٢٤ ٤٣٣**	**١٦٢ ٤٩٥**	**--**	**٤٨٦ ٩٢٨**

قروض وتسهيلات للأفراد	المرحلة الاولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى
درجة الائتمان				
ديون جيدة	٢٩ ٣٢٠ ١٤٢	٣٦٧ ٨٦٣	--	٢٩ ٦٨٨ ٠٠٥
المتابعة العادية	--	--	--	--
متابعة خاصة	--	--	--	--
ديون غير منتظمة	--	--	٧٧٨ ٤٢١	٧٧٨ ٤٢١
الاجمالى	**٢٩ ٣٢٠ ١٤٢**	**٣٦٧ ٨٦٣**	**٧٧٨ ٤٢١**	**٣٠ ٤٦٦ ٤٢٦**
يخصم مخصص خسائر الاضمحلال	**(١٨١ ٢٥٢)**	**(١١ ٢١١)**	**(٥٢٢ ٣١٨)**	**(٧١٤ ٧٨١)**
القيمة الدفترية بالصافى	**٢٩ ١٣٨ ٨٩٠**	**٣٥٦ ٦٥٢**	**٢٥٦ ١٠٣**	**٢٩ ٧٥١ ٦٤٥**

قروض وتسهيلات للشركات	المرحلة الاولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى
درجة الائتمان				
ديون جيدة	٣٠ ٤١٦ ٤٠٥	١١ ٩٦٥ ٠٨٤	--	٤٢ ٣٨١ ٤٨٩
المتابعة العادية	--	--	--	--
متابعة خاصة	--	٥٢٢	١٣٦ ٩٠٠	١٣٧ ٤٢٢
ديون غير منتظمة	--	--	٢ ٠٦٤ ٢٨٦	٢ ٠٦٤ ٢٨٦
الاجمالى	**٣٠ ٤١٦ ٤٠٥**	**١١ ٩٦٥ ٦٠٥**	**٢ ٢٠١ ١٨٦**	**٤٤ ٥٨٣ ١٩٧**
يخصم مخصص خسائر الاضمحلال	**(١٦٣ ٥٤٦)**	**(١ ٥٠٩ ٥٠٠)**	**(٢ ٠٨٣ ٥٩١)**	**(٣ ٧٥٦ ٦٣٧)**
القيمة الدفترية بالصافى	**٣٠ ٢٥٢ ٨٥٩**	**١٠ ٤٥٦ ١٠٥**	**١١٧ ٥٩٥**	**٤٠ ٨٢٦ ٥٦٠**

- يوضح الجدول التالى التغيرات في الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL بين بداية و نهاية الفترة نتيجة لهذه العوامل:-

أرصدة لدى البنوك	المرحلة الأولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى
مخصص الخسائر الائتمانية في ١ يناير ٢٠١٩	١٣ ٨٢٩	٥٩ ٢٢٣	--	٧٣ ٠٥٢
أصول مالية جديدة مشتراه او مصدرة	--	١٠ ٥٨٨	--	١٠ ٥٨٨
أصول مالية استحقت او تم استبعادها	(١٣ ٨٢٩)	(٥٩ ٢٢٣)	--	(٧٣ ٠٥٢)
المحول الى المرحلة الاولى	--	--		--
المحول الى المرحلة الثانية	--	--	--	--
المحول الى المرحلة الثالثة	--	--	--	--
فروق ترجمة عملات أجنبية	--	(١ ٨٠١)	--	(١ ٨٠١)
الرصيد في اخر الفترة المالية	--	٨ ٧٨٧	--	٨ ٧٨٧

أذون خزانة واوراق حكومية اخرى	المرحلة الأولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى
مخصص الخسائر الائتمانية في ١ يناير ٢٠١٩	--	١٥٤ ٠٤٠	--	١٥٤ ٠٤٠
أصول مالية جديدة مشتراه او مصدرة	--	٣٩ ٦٧٥	--	٣٩ ٦٧٥
أصول مالية استحقت او تم استبعادها	--	(٨١ ٤٥٨)	--	(٨١ ٤٥٨)
المحول الى المرحلة الاولى	--	--	--	--
المحول الى المرحلة الثانية	--	--	--	--
المحول الى المرحلة الثالثة	--	--	--	--
تغيرات في احتمالات الإخفاق و الخسارة في حالة الإخفاق و الرصيد المعرض للاخفاق	--	--	--	--
تغييرات على افترضات ومنهجية النموذج	--	--	--	--
الإعدام خلال الفترة	--	--	--	--
فروق ترجمة عملات اجنبية	--	(٨ ١٥٤)	--	(٨ ١٥٤)
الرصيد في اخر الفترة المالية	--	١٠٤ ١٠٣	--	١٠٤ ١٠٣

سندات خزانة	المرحلة الأولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى
مخصص الخسائر الائتمانية في ١ يناير ٢٠١٩	--	٢٨ ١٥١	--	٢٨ ١٥١
أصول مالية جديدة مشتراه او مصدرة	--	٨٣ ٥٩٦	--	٨٣ ٥٩٦
أصول مالية استحقت او تم استبعادها	--	(١)	--	(١)
المحول الى المرحلة الاولى	--	--	--	--
المحول الى المرحلة الثانية	--	--	--	--
المحول الى المرحلة الثالثة	--	--	--	--
تغيرات في احتمالات الإخفاق و الخسارة في حالة الإخفاق و الرصيد المعرض للاخفاق	--	--	--	--
تغييرات على افترضات ومنهجية النموذج	--	--	--	--
الإعدام خلال الفترة	--	--	--	--
فروق ترجمة عملات اجنبية	--	(٣ ٣٩٥)	--	(٣ ٣٩٥)
الرصيد في اخر الفترة المالية	--	**١٠٨ ٣٥١**	--	**١٠٨ ٣٥١**

قروض البنوك	المرحلة الاولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى
مخصص الخسائر الائتمانية في ١ يناير ٢٠١٩	٢ ٤٤٨	--	--	٢ ٤٤٨
أصول مالية جديدة مشتراه او مصدرة	--	--	--	--
أصول مالية استحقت او تم استبعادها	(٩١٧)	--	--	(٩١٧)
المحول الى المرحلة الاولى	--	--	--	--
المحول الى المرحلة الثانية	(٣٢٥)	٣٢٥	--	--
المحول الى المرحلة الثالثة	--	--	--	--
فروق ترجمة عملات اجنبية	(١٩٧)	(٩٩)	--	(٢٩٦)
الرصيد في اخر الفترة المالية	**١ ٠٠٩**	**٢٢٦**	--	**١ ٢٣٥**

قروض وتسهيلات للأفراد	المرحلة الاولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى
مخصص الخسائر الائتمانية في ١ يناير ٢٠١٩	١٨١ ٤٠٢	٩ ٣٨٤	١٧٦ ٥٢٢	٣٦٧ ٣٠٨
أصول مالية جديدة مشتراه او مصدرة	٥٢ ٣٦٤	٢ ٢١٥	٢٨ ٥٦٩	٨٣ ١٤٨
أصول مالية استحقت او تم استبعادها	(١٩ ٣١٧)	(٧٢٤)	(٣٦ ٩٠٦)	(٥٦ ٩٤٧)
تغيرات خلال الفترة	(٣٣ ١٩٧)	٣٣٦	٣٥١ ٤٧٥	٣١٨ ٦١٤
الإعدام خلال الفترة	--	--	(٦ ٨٩٩)	(٦ ٨٩٩)
المتحصل من الإعدام خلال الفترة	--	--	٩ ٥٧٤	٩ ٥٧٤
فروق ترجمة عملات اجنبية	--	--	(١٧)	(١٧)
الرصيد في اخر الفترة المالية	**١٨١ ٢٥٢**	**١١ ٢١١**	**٥٢٢ ٣١٨**	**٧١٤ ٧٨١**

قروض وتسهيلات للشركات	المرحلة الاولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى
مخصص الخسائر الائتمانية في ١ يناير ٢٠١٩	٣٢٩ ٦٢٨	١ ٨٣٧ ٥٥٢	١ ٥٣٣ ٣٢٣	٣ ٧٠٠ ٥٠٣
أصول مالية جديدة مشتراه او مصدرة	١٠٦ ٦٢٠	٦٥٨ ٨٣١	١٦٠ ٠٩١	٩٢٥ ٥٤٢
أصول مالية استحقت او تم استبعادها	(١٨٢ ٩٤٧)	(٢٤٧ ٥٨٨)	(١٨٥ ٤٥٣)	(٦١٥ ٩٨٨)
المحول الى المرحلة الاولى	١ ٨٨٥	(١)	(١ ٨٨٤)	--
المحول الى المرحلة الثانية	(٥٧ ٠٩٨)	٥٩ ٥٥٤	(٢ ٤٥٦)	--
المحول الى المرحلة الثالثة	(٢٣٢)	(٦٣٨ ٥٢٧)	٦٣٨ ٧٥٩	--
الإعدام خلال الفترة	--	--	(٦١٧)	(٦١٧)
المتحصل من الإعدام خلال الفترة	--	--	٧	٧
فروق ترجمة عملات اجنبية	(٣٤ ٣١٠)	(١٦٠ ٣٢١)	(٥٨ ١٧٩)	(٢٥٢ ٨١٠)
الرصيد في اخر الفترة المالية	**١٦٣ ٥٤٦**	**١ ٥٠٩ ٥٠٠**	**٢ ٠٨٣ ٥٩١**	**٣ ٧٥٦ ٦٣٧**

البنود المعرضة لخطر الإئتمان خارج قائمة المركز المالى

	٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
ضمانات مالية	٢ ٠٣١ ١٨٨	١ ٧٠٧ ٥٢٦
إرتباطات عن قروض والتزامات اخري غير قابله للالغاء متعلقه بالائتمان	٤ ٣٦٢ ٣٤٥	٤ ٢٠٧ ١٩٣
إعتمادات مستندية	٢ ٢٠٢ ٥٧١	٢ ٢٠٠ ٧٤٢
خطابات ضمان	١٠ ٤٤٩ ١٤٨	٩ ٦٥٠ ٩٧٢
الاجمالى	**١٩ ٠٤٥ ٢٥٢**	**١٧ ٧٦٦ ٤٣٣**

يمثل الجدول الأول (أ/٥) الحد الأقصى لخطر الائتمان الذى يمكن للبنك ان يتعرض له في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ و ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وذلك بدون اخذ ايه ضمانات في الاعتبار ويتبين من الجدول أن ٤١,٨٦% من الحد الأقصى المُعرض لخطر الإئتمان ناتج عن القروض والتسهيلات للعملاء بما فى ذلك المستندات المخصومة (ديسمبر٢٠١٨: ٣٩,٥٣%) بينما تمثل الإستثمارات فى أدوات الدين المبوبة ضمن الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر وبالتكلفة المستهلكة نسبة ٢٧,١٣% من هذا الحد (ديسمبر٢٠١٨: ٢٥,٧٥%).

وتثق الإدارة فى قدرتها على الإستمرار فى السيطرة والإبقاء على الحد الأدنى لخطر الإئتمان الناتج عن كل من محفظة قروض وتسهيلات العملاء وأدوات الدين بناءاً على ما يلى:

- أن ٧٤,٤٣% من محفظة قروض وتسهيلات العملاء لا يوجد عليها متأخرات أو مؤشرات إضمحلال (ديسمبر٢٠١٨: ٧٨,٣٩%).
- أن ٤,٠٦% من محفظة قروض وتسهيلات العملاء محل الإضمحلال (ديسمبر٢٠١٨: ٣,٣١%).
- أن القروض التى لم يعتريها إضمحلال تمثل فى مجموعها ٩٥,٩٤% من محفظة قروض وتسهيلات العملاء (ديسمبر٢٠١٨: ٩٦,٦٩%) منها قروض عليها متأخرات ولكنها ليست محل إضمحلال تمثل نسبة ٢١,٥٠% (ديسمبر٢٠١٨: ١٨,٣٠%) من محفظة قروض وتسهيلات العملاء.

أ-٦ **<u>قروض وتسهيلات</u>**

فيما يلى موقف أرصدة القروض والتسهيلات من حيث الجدارة الإئتمانية:

	٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
	قروض وتسهيلات للعملاء	**قروض وتسهيلات للبنوك**	**قروض وتسهيلات للعملاء**	**قروض وتسهيلات للبنوك**
لا يوجد عليها متأخرات وليست محل إضمحلال	٥٥ ٨٦١ ١٢٧	٤٨٨ ١٦٣	٥١ ٢٩٣ ٨٢٦	٥٣٧ ٤٠٨
عليها متأخرات لكنها ليست محل إضمحلال	١٦ ١٣٥ ٢٤٨	--	١١ ٩٧٠ ٩٣٤	--
محل إضمحلال	٣ ٠٥٠ ٦٢٠	--	٢ ١٦٥ ٤٦٨	--
الإجمـالى	**٧٥ ٠٤٦ ٩٩٥**	**٤٨٨ ١٦٣**	**٦٥ ٤٣٠ ٢٢٨**	**٥٣٧ ٤٠٨**
يخصم : مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(٤ ٤٧١ ٤١٨)	(١ ٢٣٥)	(٣ ٥٨٢ ٧٦٨)	--
يخصم: العوائد المجنبة	(٦ ٥١٨)	--	(٦ ٢٧٨)	--
يخصم: الخصم غير المكتسب للمستندات المخصومة	(٢٠ ٨٤٣)	--	(٣١ ٥١٤)	--
الصافـى	**٧٠ ٥٤٨ ٢١٦**	**٤٨٦ ٩٢٨**	**٦١ ٨٠٩ ٦٦٨**	**٥٣٧ ٤٠٨**

- شهدت الفترة المالية الجارية زيادة محفظة البنك من القروض والتسهيلات للعملاء والبنوك بنسبة ١٤,٥%.

قروض وتسهيلات لا يوجد عليها متأخرات وليست محل إضمحلال

- ويتم تقييم الجودة الإئتمانية لمحفظة القروض والتسهيلات التى لا يوجد عليها متأخرات وليست محل إضمحلال وذلك بالرجوع إلى التقييم الداخلى المستخدم بواسطة البنك.

٣٠ سبتمبر ٢٠١٩

التقييم	أفـــراد				مؤسسات				
	حسابات جارية مدينة	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض عقارية	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء	إجمالي القروض والتسهيلات للبنوك
١. جيدة	١ ٠٨٨ ٦٠٠	٣٢٧ ٣٥٥	٢٦ ١٠٧ ٩٩٣	١ ٩٥٦ ١٤٤	٣ ٩٣٣ ٠٠٥	٥ ٨٣٤ ١٤٨	٣ ٣٨٨ ٩٧٩	٤٢ ٦٣٦ ٢٢٤	٤٨٨ ١٦٣
٢. المتابعة العادية	--	--	--	--	٢٣٤ ٠٥٢	٦ ١٨٤ ٠٩٦	٦ ٧٨٥ ٦٨٣	١٣ ٢٠٣ ٨٣١	--
٣. المتابعة الخاصة	--	--	--	--	٢١ ٠٧٢	--	--	٢١ ٠٧٢	--
الإجمالى	١ ٠٨٨ ٦٠٠	٣٢٧ ٣٥٥	٢٦ ١٠٧ ٩٩٣	١ ٩٥٦ ١٤٤	٤ ١٨٨ ١٢٩	١٢ ٠١٨ ٢٤٤	١٠ ١٧٤ ٦٦٢	٥٥ ٨٦١ ١٢٧	٤٨٨ ١٦٣

قروض وتسهيلات لا يوجد عليها متأخرات وليست محل إضمحلال- تابع - مقارن

٣١ ديسمبر ٢٠١٨

التقييم	أفـــراد				مؤسسات				
	حسابات جارية مدينة	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض عقارية	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء	إجمالي القروض والتسهيلات للبنوك
١. جيدة	٩٠٦ ٦٩٦	١٨٩ ٤١٨	٢٢ ٧٦٦ ٤٤٥	١ ٦٧٢ ٧١٥	٤ ٤٤٤ ٤٣٠	٤ ٠٤٢ ١٤١	٣ ٣٩٩ ٦٤٥	٣٧ ٤٢١ ٤٩٠	٥٣٧ ٤٠٨
٢. المتابعة العادية	--	--	--	--	٢٦٤ ٦٢٦	٦ ٢٠٥ ٦٣١	٧ ٤٠٢ ٠٧٩	١٣ ٨٧٢ ٣٣٦	--
٣. المتابعة الخاصة	--	--	--	--	--	--	--	--	--
الإجمالى	٩٠٦ ٦٩٦	١٨٩ ٤١٨	٢٢ ٧٦٦ ٤٤٥	١ ٦٧٢ ٧١٥	٤ ٧٠٩ ٠٥٦	١٠ ٢٤٧ ٧٧٢	١٠ ٨٠١ ٧٢٤	٥١ ٢٩٣ ٨٢٦	٥٣٧ ٤٠٨

- **قروض وتسهيلات توجد عليها متأخرات ولكنها ليست محل إضمحلال**

هى القروض والتســهيلات التى توجد عليها متأخرات حتى ٩٠ يوماً ولكنها ليســت محل إضــمحلال، إلا إذا توافرت معلومات أخرى تفيد عكس ذلك، وتتمثل القروض والتسهيلات للعملاء التى يوجد عليها متأخرات وليست محل إضمحلال والقيمة العادلة للضمانات المتعلقة بها فيما يلى:

		مؤسسات		
٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	حسابات جاريه مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	الإجمالي
متأخرات حتى ٣٠ يوماً	٨ ٦٨٥ ٠٣٨	١ ٩١٥ ١٠٠	٣ ٣٠٠ ١٦١	١٣ ٩٠٠ ٢٩٩
متأخرات أكثر من ٣٠ يوم حتى ٦٠ يوماً	٥٥٨ ١٧٢	٢٢ ١٤٤	--	٥٨٠ ٣١٦
متأخرات أكثر من ٦٠ يوم حتى ٩٠ يوماً	٥٢٩ ٦١٥	٢ ٥٥٠	٥٤٦ ٧١١	١ ٠٧٨ ٨٧٦
متأخرات أكثر من ٩٠ يوما	٣٢ ١٨١	٢٤ ٨٥٤	٥١٨ ٧٢٢	٥٧٥ ٧٥٧
الإجمالى	**٩ ٨٠٥ ٠٠٦**	**١ ٩٦٤ ٦٤٨**	**٤ ٣٦٥ ٥٩٤**	**١٦ ١٣٥ ٢٤٨**

		مؤسسات		
٣١ ديسمبر ٢٠١٨	حسابات جاريه مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	الإجمالي
متأخرات حتى ٣٠ يوماً	٤ ٦٣٧ ٣٨٤	١ ٧٣٣ ٠٦٥	٤ ٣٩٢ ٨٦٦	١٠ ٧٦٣ ٣١٥
متأخرات أكثر من ٣٠ يوم حتى ٦٠ يوماً	٣٨ ٦٦٨	٣١ ٤١٧	--	٧٠ ٠٨٥
متأخرات أكثر من ٦٠ يوم حتى ٩٠ يوماً	١٨٨ ٨٨٧	٨ ٠٩٢	--	١٩٦ ٩٧٩
متأخرات أكثر من ٩٠ يوما	٧ ٦٠٨	٤ ٨٢٩	٩٢٨ ١١٨	٩٤٠ ٥٥٥
الإجمالي	**٤ ٨٧٢ ٥٤٧**	**١ ٧٧٧ ٤٠٣**	**٥ ٣٢٠ ٩٨٤**	**١١ ٩٧٠ ٩٣٤**

قروض وتسهيلات محل إضمحلال بصفة منفردة

قروض وتسهيلات للعملاء

بلغ رصيد القروض والتسهيلات محل الإضمحلال بصفة منفردة (قبل أن تؤخذ فى الإعتبار التدفقات النقدية المتوقعة من التنفيذ على الضمانات) ٣ ٠٥٠ ٦٢٠ الف جنيه فى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ مقابل ٢ ١٦٥ ٤٦٨ الف جنيه فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، وفيما يلى تحليل بالقيمة الإجمالية للقروض والتسهيلات محل الإضمحلال بصفة منفردة متضمنة القيمة العادلة للضمانات التى حصل عليها البنك فى مقابل تلك القروض:

	أفــراد				مؤسسات		
٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	حسابات جارية مدينة	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض عقارية	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	الإجمالي
قروض محل إضمحلال بصفة منفردة	--	١٦ ٩٣١	٩٢٨ ٢٣١	٤١ ١٧٢	٢ ٠٦٤ ٢٨٦	--	--	٣ ٠٥٠ ٦٢٠

- تبلغ القيمة العادلة للضمانات التى حصل عليها البنك مقابل تلك القروض ٩٩ ٨٥٣ ألف جنيه مصرى.

٣١ ديسمبر ٢٠١٨								
قروض محل إضمحلال بصفة منفردة	--	٩ ٣٤٧	٥٦٦ ٠٠٦	٣٠ ٥٣٢	--	١ ٥٥٩ ٥٨٣	--	٢ ١٦٥ ٤٦٨

- تبلغ القيمة العادلة للضمانات التى حصل عليها البنك مقابل تلك القروض ٤٨ ٩٨٠ ألف جنيه مصرى.

عند الإعتراف الأولى بالقروض والتسهيلات يتم تقدير القيم العادلة للضمانات التى يحصل عليها البنك بنفس الأساليب المستخدمة عادةً فى تقييم الأصول المماثلة. وفى الفترات اللاحقة يتم تحديث تلك القيم العادلة طبقاً لأسعار السوق أو أسعار الأصول المماثلة.

جميع الضمانات التى يحتفظ بها البنك والتى تخص الديون محل الإضمحلال تتمثل فى شيكات وسندات أمر لصالح البنك بقيمة المديونية المثبتة على العملاء فى دفاتر البنك.

- **قروض وتسهيلات تم إعادة هيكلتها**

تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة تمديد ترتيبات السداد، وتنفيذ برامج الإدارة الجبرية، وتعديل وتأجيل السداد، وتعتمد سياسات تطبيق إعادة الهيكلة على مؤشرات أو معايير تشير إلى أن هناك إحتمالات عالية لإستمرار السداد وذلك بناء على الحكم الشخصى للإدارة. وتخضع تلك السياسات للمراجعة المستمرة. ومن المعتاد تطبيق إعادة الهيكلة على القروض طويلة الاجل، خاصة قروض تمويل العملاء. وقد بلغت القروض التى تم إعادة التفاوض بشأنها ٤٨٥ ٤١٩ ١ ألف جنيه فى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ (مقابل ٢٦٦ ١٢٦ ١ ألف جنيه فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨) .

قروض وتسهيلات للعملاء	**٣٠ سبتمبر ٢٠١٩**	**٣١ ديسمبر ٢٠١٨**
مؤسسات		
قروض مباشرة	١ ٧٠٠	١ ٨٤٢
قروض مشتركة	١ ٤١٣ ٩٩٣	١ ١١٩ ٧٩٥
أفراد		
قروض شخصية	٣ ٧٩٢	٤ ٦٢٩
الإجمالى	**١ ٤١٩ ٤٨٥**	**١ ١٢٦ ٢٦٦**

أ-٧أدوات دين وأذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى

يمثل الجدول التالى أدوات الدين وأذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى وفقا لوكالات التقييم فى أخر الفترة المالية، بناءاً على تقييم Standerd & poor's ومايعادله.

وفقا لتقييم FITCH	سندات واذون خزانة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	سندات بالتكلفة المستهلكة	استثمارات أخرى بالتكلفة المستهلكة	الاجمالى	الفترة
B+	٣٠ ٣٧٨ ٥٠٥	١٨ ٢١٣ ٢٥٦	٥٦ ١١٣	٤٨ ٦٤٧ ٨٧٤	٢٠١٩/٠٩
B	٢٠ ٦٣١ ٦٥٨	٢١ ٩٢٦ ٢٤٥	٥٦ ١١٣	٤٢ ٦١٤ ٠١٦	٢٠١٨/١٢

أ-٨الإستحواذ على الضمانات

تُبَوبْ الأصول التى يتم الإستحواذ عليها بقائمة المركز المالى ضمن بند الأصول الأخرى ويتبع فى الإعتراف الأولى بها والقياس اللاحق لها السياسة المحاسبية المفصح عنها ضمن الايضاح رقم (٢). ويتم بيع هذه الأصول أو إستخدامها فى أغراض البنك كلما كان ذلك عملياً وبما يتوافق مع المدد القانونية المحددة بمعرفة البنك المركزى المصرى للتخلص من تلك الأصول المستحوذ عليها.

أ-٩تركز مخاطر الأصول المالية المعرضة لخطر الإئتمان

القطاعات الجغرافية

يمثل الجدول التالى تحليل بأهم حدود خطر الإئتمان للبنك بالقيمة الدفترية موزعة حسب القطاع الجغرافى فى آخر الفترة الحالية. عند إعداد هذا الجدول تم توزيع المخاطر على القطاعات الجغرافية وفقاً للمناطق المرتبطة بعملاء البنك.

	جمهورية مصر العربية			خارج	الإجمالي
	القاهرة الكبرى	الإسكندرية والدلتا وسيناء	الوجه القبلي	جمهورية مصر العربية	
قروض وتسهيلات للبنوك	--	--	--	٤٨٨ ١٦٣	٤٨٨ ١٦٣
قروض وتسهيلات للعملاء:					
– قروض أفراد:					
– حسابات جاريه مدينة	٤٣٢ ٣٧٥	٥٤٠ ٦٢٨	١١٥ ٥٩٧	--	١ ٠٨٨ ٦٠٠
– بطاقات إئتمانية	١٩٨ ٢٨٢	١١٢ ٦٥٣	٣٣ ٣٥١	--	٣٤٤ ٢٨٦
– قروض شخصية	٩ ٣٦٨ ١٢١	١٠ ٥٥٩ ٦٥١	٧ ١٠٨ ٤٥٢	--	٢٧ ٠٣٦ ٢٢٤
– قروض عقارية	١ ٥٧١ ٦٣٩	١١٢ ٣٦٨	٣١٣ ٣٠٩	--	١ ٩٩٧ ٣١٦
– قروض لمؤسسات:					
– حسابات جارية مدينة	١٣ ٢٨٢ ٦٢٥	٢ ٣٩٢ ٣٩٨	١٩٥ ٣٥٧	--	١٥ ٨٧٠ ٣٨٠
– قروض مباشرة	١٢ ٧١٦ ٢١٥	١ ٠٣١ ١٠٨	٢٣٥ ٥٦٩	--	١٣ ٩٨٢ ٨٩٢
– قروض مشتركة	١٣ ٥٥٧ ٨٩٩	٥٤٦ ٧١١	٤٣٥ ٦٤٦	--	١٤ ٥٤٠ ٢٥٦
مستندات مخصومة	١٨٧ ٠٤١	--	--	--	١٨٧ ٠٤١
إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر:					
– أدوات دين	٥ ٨٩٩ ٥١٣	--	--	--	٥ ٨٩٩ ٥١٣
– أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	٢٤ ٤٧٨ ٩٩٢	--	--	--	٢٤ ٤٧٨ ٩٩٢
إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة:					
– أدوات دين	١٨ ٢٦٩ ٣٦٩	--	--	--	١٨ ٢٦٩ ٣٦٩
أصول أخرى*	١ ٩٥٥ ٢٧٤	١١٤ ٦٣٤	٨٨ ٠٩٥	--	٢ ١٥٨ ٠٠٣
الإجمالى في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	**١٠١ ٩١٧ ٣٤٥**	**١٥ ٤١٠ ١٥١**	**٨ ٥٢٥ ٣٧٦**	**٤٨٨ ١٦٣**	**١٢٦ ٣٤١ ٠٣٥**
الإجمالى في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	**٩٠ ٧٨٤ ١٠٥**	**١١ ٨١٩ ٧٨٦**	**٧ ٣٦٦ ٠٠٢**	**١ ٧٤٧ ١٩٣**	**١١١ ٧١٧ ٠٨٦**

*الأصول الأخرى المدرجة أعلاه تتمثل فى الإيرادات المستحقة.

قطاعات النشاط

يمثل الجدول التالى تحليل بأهم حدود خطر الإئتمان للبنك بالقيمة الدفترية موزعة حسب النشاط الذى يزاوله عملاء البنك.

	مؤسسات مالية	مؤسسات صناعية	نشاط عقارى	بيع الجملة وتجارة التجزئة	قطاع حكومى	أنشطة أخرى	أفراد	الإجمالي
قروض وتسهيلات للبنوك	٤٨٨ ١٦٣	--	--	--	--	--	--	٤٨٨ ١٦٣
قروض وتسهيلات للعملاء:								
– قروض لأفراد								
– حسابات جارية مدينة	--	--	--	--	--	--	١ ٠٨٨ ٦٠٠	١ ٠٨٨ ٦٠٠
– بطاقات إئتمانية	--	--	--	--	--	--	٣٤٤ ٢٨٦	٣٤٤ ٢٨٦
– قروض شخصية	--	--	--	--	--	--	٢٧ ٠٣٦ ٢٢٤	٢٧ ٠٣٦ ٢٢٤
– قروض عقارية	--	--	١ ٩٩٧ ٣١٦	--	--	--	--	١ ٩٩٧ ٣١٦
– قروض لمؤسسات:								
– حسابات جارية مدينة	--	٢ ٤٢٧ ٧٢٥	٤٧٨ ٨١٠	١ ٧٤٠ ٣٣٢	٣ ٢٧٩ ٨٢٤	٧ ٩٤٣ ٦٨٩	--	١٥ ٨٧٠ ٣٨٠
– قروض مباشرة	--	٩٠١ ٤٤٢	١ ٤٨٣ ٩٩٩	٤٣٤ ٨٨٥	١ ٠٦٤ ٥٩٨	١٠ ٠٩٧ ٩٦٨	--	١٣ ٩٨٢ ٨٩٢
– قروض مشتركة	--	٣ ٨٥٨ ٣٠٦	٣ ١٩٣ ٣٣٧	٢٢٤ ٩٧١	٥ ٥٠٢ ٩٩٩	١ ٧٦٠ ٦٤٣	--	١٤ ٥٤٠ ٢٥٦
مستندات مخصومة	١٠٦ ٥٥٦	--	--	--	--	٨٠ ٤٨٥	--	١٨٧ ٠٤١
إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر:								
– أدوات دين	--	--	--	--	٥ ٨٩٩ ٥١٣	--	--	٥ ٨٩٩ ٥١٣
– أذون خزانة وأوراق حكومية اخرى	--	--	--	--	٢٤ ٤٧٨ ٩٩٢	--	--	٢٤ ٤٧٨ ٩٩٢
إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة:								
– أدوات دين	--	--	--	--	١٨ ٢٦٩ ٣٦٩	--	--	١٨ ٢٦٩ ٣٦٩
أصول أخرى*	--	--	--	--	--	٢ ١٥٨ ٠٠٣	--	٢ ١٥٨ ٠٠٣
الاجمالى في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	٥٩٤ ٧١٩	٧ ١٨٧ ٤٧٣	٧ ١٥٣ ٤٦٢	٢ ٤٠٠ ١٨٨	٥٨ ٤٩٥ ٢٩٥	٢٢ ٠٤٠ ٧٨٨	٢٨ ٤٦٩ ١١٠	١٢٦ ٣٤١ ٠٣٥
الاجمالى في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٧٧٧ ٣٠٦	٨ ٠٠٦ ٦٢٦	٦ ٢٨٦ ٩٩٦	١ ٠٠٧ ٧١٢	٥٥ ٥٦٠ ٧٥٢	١٥ ٦٣٩ ٧٨٢	٢٤ ٤٣٧ ٩١٢	١١١ ٧١٧ ٠٨٦

*الأصول الأخرى المدرجة أعلاه تتمثل فى الإيرادات المستحقة وقد تم إدراجها ضمن قطاع الأنشطة الأخرى وذلك لعدم توافر البيانات الكافية اللازمة لتوزيعها على قطاعات الأنشطة.

ب – خطر السوق

يتعرض البنك لخطر السوق المتمثل فى تقلبات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن التغير فى أسعار السوق. وينتج خطر السوق عن المراكز المفتوحة لأسعار الفائدة والعملة ومنتجات حقوق الملكية، حيث أن كل منها مُعرض للتحركات العامة والخاصة فى السوق والتغيرات فى مستوى الحساسية لمعدلات السوق أو للأسعار مثل معدلات العائد وأسعار الصرف وأسعار أدوات حقوق الملكية. ويفصل البنك مدى تعرضه لخطر السوق إلى مراكز ناتجة عن محافظ لغرض المتاجرة أو لغير غرض المتاجرة. وتتضمن محافظ المتاجرة تلك المراكز الناتجة عن تعامل البنك مباشرة مع العملاء أو مع السوق، أما المحافظ لغير غرض المتاجرة فتنشأ بصفة أساسية من إدارة سعر العائد للأصول والإلتزامات المتعلقة بمعاملات التجزئة. وتتضمن هذه المحافظ مخاطر العملات الأجنبية الناتجة عن الإستثمارات بالتكلفة المستهلكة وكذا مخاطر أدوات حقوق الملكية الناتجة عن الإستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر.

أساليب قياس خطر السوق

كجزء من إدارة خطر السوق، يقوم البنك بالعديد من إستراتيجيات التغطية وكذلك الدخول فى عقود مبادلة سعر العائد وذلك لموزانة الخطر المصاحب لأدوات الدين والقروض طويلة الأجل ذات العائد الثابت إذا تم تطبيق خيار القيمة العادلة، وفيما يلى أهم وسائل القياس المستخدمة للسيطرة على خطر السوق.

- **القيمة المعرضة للخطر (Value at Risk)**

يقوم البنك بتطبيق أسلوب" القيمة المعرضة للخطر" للمحافظ بغرض المتاجرة ولغير غرض المتاجرة، وذلك لتقدير خطر السوق للمراكز القائمة وأقصى حد للخسارة المتوقعة وذلك بناء على عدد من الإفتراضات للتغيرات المتنوعة لظروف السوق، ويقوم مجلس الإدارة بوضع حدود للقيمة المعرضة للخطر التى يمكن تقبلها من قبل البنك للمتاجرة وغير المتاجرة بصورة منفصلة

القيمة المعرضة للخطر هى توقع إحصائى للخسارة المحتملة للمحفظة الحالية الناتجة عن التحركات العكسية للسوق، وهى تعبر عن أقصى قيمة يمكن أن يخسرها البنك، ولكن بإستخدام معامل ثقة محدد (٩٨%)، وبالتالى هناك إحتمال إحصائى بنسبة (٢%) أن تكون الخسارة الفعلية أكبر من القيمة المعرضة للخطر المتوقعة، ويفترض نموذج القيمة المعرضة للخطر فترة إحتفاظ محددة (عشرة أيام) قبل أن يمكن إقفال المراكز المفتوحة، وكذلك يفترض أن حركة السوق خلال فترة الإحتفاظ ستتبع ذات نمط الحركة التى حدثت خلال العشرة أيام السابقة، ويقوم البنك بتقدير الحركة السابقة بناء على بيانات عن الخمس سنوات السابقة، ويقوم البنك بتطبيق تلك التغيرات التاريخية فى المعدلات والأسعار والمؤشرات، بطريقة مباشرة على المراكز الحالية – وهذه الطريقة تعرف بالمحاكاة التاريخية، ويتم مراقبة المخرجات الفعلية بصورة منتظمة لقياس سلامة الإفتراضات والعوامل المستخدمة لحساب القيمة المعرضة للخطر.

ولا يمنع إستخدام تلك الطريقة تجاوز الخسارة لتلك الحدود وذلك فى حالة وجود تحركات أكبر بالسوق، وحيث أن القيمة المعرضة للخطر تعتبر جزء أساسى من نظام البنك فى رقابة خطر السوق، يقوم مجلس الإدارة سنويا بوضع الحدود الخاصة بالقيمة المعرضة للخطر لكل من عمليات المتاجرة وغير المتاجرة ويتم تقسيمها على وحدات النشاط، ويتم مقارنة القيم الفعلية المعرضة للخطر بالحدود الموضوعية من قبل البنك ومراجعتها يومياً من قبل إدارة المخاطر بالبنك، يتم مراقبة جودة نموذج القيمة المعرضة للخطر بصورة مستمرة من خلال إختبارات تعزيزية لنتائج القيمة المعرضة للخطر لمحفظة المتاجرة ويتم رفع نتائج تلك الإختبارات إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة.

- **إختبارات الضغوط Stress Testing**

تعطى إختبارات الضغوط مؤشرا عن حجم الخسارة المتوقعة التى قد تنشأ عن ظروف معاكسة بشكل حاد. ويتم تصميم إختبارات الضغوط بما يلائم النشاط بإستخدام تحليلات نمطية لسيناريوهات محددة. وتتضمن إختبارات الضغوط التى تقوم بها إدارة المخاطر بالبنك، إختبار ضغط عوامل الخطر، حيث يتم تطبيق مجموعة من التحركات الحادة على كل فئة خطر وإختبار ضغوط الأسواق النامية، حيث تخضع الأسواق النامية لتحركات حادة وإختبار ضغوط خاصة، تتضمن أحداث محتملة مؤثرة على مراكز أو مناطق معينة، مثل ما قد ينتج فى منطقة ما بسبب تحرير القيود على إحدى العملات، وتقوم الإدارة العليا ومجلس الإدارة بمراجعة نتائج إختبارات الضغوط.

ب / ملخص القيمة المعرضة للخطر

إجمالي القيمة المعرضة للخطر طبقا لنوع الخطر

(بالألف جنيه)

بيـــــان	٩ أشهر حتي نهاية الفترة الحاليه ٢٠١٩			١٢ شهراً حتي نهاية السنة المقارنة ٢٠١٨		
	متوسط	اعلي	اقل	متوسط	اعلي	اقل
خطر اسعار الصرف	٧ ٤٢١	٢٥ ٢٣٨	١٦٩	٢ ٤٦٢	١٩ ٦٢١	١٢٢
<u>إجمالي القيمة عند الخطر</u>	٧ ٤٢١	٢٥ ٢٣٨	١٦٩	٢ ٤٦٢	١٩ ٦٢١	١٢٢

القيمة المعرضة للخطر للمحفظة لغير اغراض المتاجرة طبقا لنوع الخطر

(بالألف جنيه)

بيـــــان	٩ أشهر حتي نهاية الفترة الحاليه ٢٠١٩			١٢ شهراً حتي نهاية السنة المقارنة ٢٠١٨		
	متوسط	اعلي	أقل	متوسط	أعلى	أقل
خطر اسعار الصرف	٧ ٤٢١	٢٥ ٢٣٨	١٦٩	٢ ٤٦٢	١٩ ٦٢١	١٢٢
<u>إجمالي القيمة عند الخطر</u>	٧ ٤٢١	٢٥ ٢٣٨	١٦٩	٢ ٤٦٢	١٩ ٦٢١	١٢٢

ب-١ خطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية

يتعرض البنك لخطر التقلبات فى أسعار صرف العملات الأجنبية بما لها من تأثير على المركز المالى والتدفقات النقدية للبنك. وقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود قصوى للقيم الاجمالية للعملات الأجنبية لكل مركز من المراكز في نهاية اليوم وكذلك خلال اليوم حيث يتم مراقبتها لحظياً.

ويتضمن الجدول التالى القيمة الدفترية للأدوات المالية موزعة بالعملات المكونة لها ومترجمةً لعملة الجنيه المصرى:

في نهاية ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	جنيه مصرى	دولار أمريكى	يورو	جنيه إسترلينى	عملات أخرى	الإجمالى
الأصول المالية						
نقدية وأرصدة لدى البنوك المركزية	١٤ ٨٤٩ ١٠٧	٣ ٦٨٥ ٥٤٧	١ ٠١٣ ٨٠٠	٦٧ ٦٩٨	٨٤١ ٧٢٩	٢٠ ٤٥٧ ٨٨١
أرصدة لدى البنوك	٢٧ ٤٦٣ ١٨٠	١٢ ٢٩٠ ٠٥١	١٢ ٣٠٤	١٧٢ ٧١٦	٦٢ ٧٢٤	٤٠ ٠٠٠ ٩٧٥
قروض وتسهيلات للبنوك	--	٤٨٦ ٩٢٨	--	--	--	٤٨٦ ٩٢٨
قروض وتسهيلات للعملاء	٦١ ١٢١ ٨٦٩	٩ ٣١٧ ٩٨٩	١٠٨ ٠١٢	١٣	٣٣٣	٧٠ ٥٤٨ ٢١٦
مشتقات مالية	١ ٢٢٧	--	--	--	--	١ ٢٢٧
إستثمارات مالية:						
- بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	٤٦ ٢٣١	--	--	--	--	٤٦ ٢٣١
- بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	١٩ ٥٣٣ ٩٣٢	١٠ ٠٧٦ ٢٤٧	١ ٣١٢ ٦١٧	--	٥٩	٣٠ ٩٢٢ ٨٥٥
- بالتكلفة المستهلكة	١٨ ٢٦٩ ٣٦٩	--	--	--	--	١٨ ٢٦٩ ٣٦٩
إستثمارات فى شركات تابعة وشقيقه	٢٧٧ ٨١٩	١٥٢ ١٦٢	--	--	--	٤٢٩ ٩٨١
إجمالي الأصول المالية	١٤١ ٥٦٢ ٧٣٤	٣٦ ٠٠٨ ٩٢٤	٢ ٤٤٦ ٧٣٣	٢٤٠ ٤٢٧	٩٠٤ ٨٤٥	١٨١ ١٦٣ ٦٦٣
الإلتزامات المالية						
أرصدة مستحقة للبنوك	١ ٨٢٩ ٨٠٨	١١ ٥١٠ ٦٧٩	١ ٢٠٦ ٨٣١	١٩٨	٣٢٧	١٤ ٥٤٧ ٨٤٣
ودائع عملاء	١٢٣ ٢٠٣ ٩٤٥	٢٤ ١٢٠ ٢٥٩	١ ٢١٦ ٧٧٢	٢٣٦ ٣٣٩	١١٤ ٨٧٩	١٤٨ ٨٩٢ ١٩٤
مشتقات مالية	٣ ٣٧٠	--	--	--	--	٣ ٣٧٠
قروض أخرى	١ ٨٣٥ ١٥٠	٦١٠ ٢٠٤	--	--	--	٢ ٤٤٥ ٣٥٤
إجمالي الإلتزامات المالية	١٢٦ ٨٧٢ ٢٧٣	٣٦ ٢٤١ ١٤٢	٢ ٤٢٣ ٦٠٣	٢٣٦ ٥٣٧	١١٥ ٢٠٦	١٦٥ ٨٨٨ ٧٦١
صافي الأصول المالية بقائمة المركز المالى	١٤ ٦٩٠ ٤٦١	(٢٣٢ ٢١٨)	٢٣ ١٣٠	٣ ٨٩٠	٧٨٩ ٦٣٩	١٥ ٢٧٤ ٩٠٢
في نهاية ديسمبر ٢٠١٨						
إجمالي الأصول المالية	١١٨ ٦١٢ ٥١٩	٤٠ ٩٢٨ ٠١٤	١ ٧٨٥ ٩٧٢	٢٧٤ ٦٩٧	٢٣١ ٨٨٠	١٦١ ٨٣٣ ٠٨٢
إجمالي الإلتزامات المالية	١٠٨ ٠٠٧ ٣١٣	٤١ ٢٨١ ٨٧٣	١ ٧٤٣ ٤١٩	٢٧٤ ٣٧٥	١٤٠ ٢٥٣	١٥١ ٤٤٧ ٢٣٣
صافي الأصول المالية بقائمة المركز المالى	١٠ ٦٠٥ ٢٠٦	(٣٥٣ ٨٥٩)	٤٢ ٥٥٣	٣٢٢	٩١ ٦٢٧	١٠ ٣٨٥ ٨٤٩

ب-٢ خطر سعر العائد

يتعرض البنك لآثار التقلبات فى مستويات أسعار العائد السائدة فى السوق وهو خطر التدفقات النقدية لسعر العائد المتمثل فى التذبذب المحتمل للتدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغير فى سعر عائد الأداة نتيجةً للتغير فى أسعار العائد فى السوق ، وخطر القيمة العادلة لسعر العائد المتمثل فى التقلبات المحتملة فى القيمة العادلة للأداه المالية نتيجةً للتغير فى أسعار العائد فى السوق مقارنةً بسعر عائد الأداة ، وقد يزيد هامش العائد نتيجة لتلك التغيرات ولكن قد تنخفض الأرباح فى حالة حدوث تحركات غير متوقعة. ويقوم مجلس إدارة البنك بوضع حدود لمستوى الإختلاف فى إعادة تسعير العائد الذى يمكن أن يحتفظ به البنك، ويتم مراقبة ذلك يوميا بواسطة إدارة البنك.

ويلخص الجدول التالى مدى تعرض البنك لخطر تقلبات سعر العائد الذى يتضمن القيمة الدفترية للأدوات المالية موزعة على أساس تواريخ إعادة التسعير أو تواريخ الإستحقاق أيهما أقرب.

٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	حتى شهر واحد	أكثر من شهر حتى ثلاثة اشهر	أكثر من ثلاثة اشهر حتى سنة	أكثر من سنة حتى ثلاث سنوات	أكثر من ثلاث سنوات	تستحق فى اليوم التالى أو بدون عائد	الإجمالي
الاصول المالية							
نقدية وأرصدة لدى البنوك المركزية	--	--	--	--	--	٢٠ ٤٥٧ ٨٨١	٢٠ ٤٥٧ ٨٨١
أرصدة لدى البنوك	٢١ ٢٣٧ ٤٣٣	٩ ٦٢٥ ٨٧٠	٥ ١٦٢ ٧٢١	--	--	٣ ٩٨٣ ٧٣٨	٤٠ ٠٠٩ ٧٦٢
قروض وتسهيلات للبنوك	--	--	--	٤٨٨ ١٦٣	--	--	٤٨٨ ١٦٣
قروض وتسهيلات للعملاء	١ ٢١٨ ٨٢٧	١٨ ٥١١ ٧٨٥	١٠ ٤٠١ ٠٨٣	١١ ١٠٣ ٠٣٣	١٧ ٤٢٩ ٠٨٧	١٦ ٣٨٣ ١٨٠	٧٥ ٠٤٦ ٩٩٥
مشتقات مالية	١ ١٤٧	٨٠	--	--	--	--	١ ٢٢٧
إستثمارات مالية:							
- بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	٤٦ ٢٣١	--	--	--	--	--	٤٦ ٢٣١
- بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	١ ٧٥٢ ٢٣٧	٥ ١٤٢ ٤٢٥	١٩ ١٣٣ ٩٨٠	٣ ٢٢٣ ٦٠٨	٢ ٥٢٣ ٢٥٠	٥٤٤ ٣٥٠	٣٢ ٣١٩ ٨٥٠
- بالتكلفة المستهلكة	٢٥٠ ٠٣٧	--	٢ ٨٩٢ ١٩٩	٨ ٧١٥ ١٣٢	٦ ٤١٢ ٠٠١	--	١٨ ٢٦٩ ٣٦٩
إجمالى الاصول المالية	**٢٤ ٥٠٥ ٩١٢**	**٣٣ ٢٨٠ ١٦٠**	**٣٧ ٥٨٩ ٩٨٣**	**٢٣ ٥٢٩ ٩٣٦**	**٢٦ ٣٦٤ ٣٣٨**	**٤١ ٣٦٩ ١٤٩**	**١٨٦ ٦٣٩ ٤٧٨**

ب-٢ خطر سعر العائد – تابع

٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	حتى شهر واحد	أكثر من شهر حتى ثلاثة اشهر	أكثر من ثلاثة اشهر حتى سنة	أكثر من سنة حتى ثلاث سنوات	أكثر من ثلاث سنوات	تستحق فى اليوم التالى أو بدون عائد	الإجمالي
الالتزامات المالية							
أرصدة مستحقة للبنوك	١٠ ٥٠٧ ٢٠٧	١٦٢ ٧٢٢	١ ٧٨٢ ١٥٢	--	--	٢ ٠٩٥ ٧٦٢	١٤ ٥٤٧ ٨٤٣
ودائع عملاء	١٨ ٢٢٥ ٢٣٤	٣٠ ٦٧٠ ٨٦٨	٢٧ ٩٧٧ ٥٨٩	٣٤ ٩٥٠ ٧٣٩	٨ ٦٥٧ ٥٧٦	٢٨ ٤١٠ ١٨٨	١٤٨ ٨٩٢ ١٩٤
مشتقات مالية	٢ ٣٧٦	١٧٧	٨١٧	--	--	--	٣ ٣٧٠
قروض أخرى	٥٩ ٣٧٥	٣٥١ ٣٠٢	٣٢٧ ٦٣٥	٦٦٥ ٥٩٠	١ ٠١٥ ٨٧٤	٢٥ ٥٧٨	٢ ٤٤٥ ٣٥٤
إجمالى الإلتزامات المالية	**٢٨ ٧٩٤ ١٩٢**	**٣١ ١٨٥ ٠٦٩**	**٣٠ ٠٨٨ ١٩٣**	**٣٥ ٦١٦ ٣٢٩**	**٩ ٦٧٣ ٤٥٠**	**٣٠ ٥٣١ ٥٢٨**	**١٦٥ ٨٨٨ ٧٦١**
فجوة إعادة تسعير العائد	**(٤ ٢٨٨ ٢٨٠)**	**٢ ٠٩٥ ٠٩١**	**٧ ٥٠١ ٧٩٠**	**(١٢ ٠٨٦ ٣٩٣)**	**١٦ ٦٩٠ ٨٨٨**	**١٠ ٨٣٧ ٦٢١**	**٢٠ ٧٥٠ ٧١٧**
فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨							
إجمالى الأصول المالية	**٤٢ ٣٧٩ ٧٥٢**	**١٧ ٤٦٧ ١٠٥**	**٣٢ ٧٨٣ ٤٥٨**	**٢١ ٤٩٠ ١٤٧**	**٢٩ ٢٣٧ ٦٠٤**	**٢٤ ٣٢٧ ٠٩٩**	**١٦٧ ٦٨٥ ١٦٥**
إجمالى الإلتزامات المالية	**٢٥ ٨٤٤ ٨٣٣**	**١١ ٩٣٩ ٩٩٦**	**٢٧ ٦٥٣ ٤١١**	**٥٢ ٩٣٧ ١٦٤**	**١١ ١٨٣ ٩٠٨**	**٢١ ٨٨٧ ٩٢١**	**١٥١ ٤٤٧ ٢٣٣**
فجوة إعادة تسعير العائد	**١٦ ٥٣٤ ٩١٩**	**٥ ٥٢٧ ١٠٩**	**٥ ١٣٠ ٠٤٧**	**(٣١ ٤٤٧ ٠١٧)**	**١٨ ٠٥٣ ٦٩٦**	**٢ ٤٣٩ ١٧٨**	**١٦ ٢٣٧ ٩٣٢**

لا يتضمن هذا الجدول الأصول المالية الأخرى والإلتزامات المالية الأخرى نظراً لعدم توافر البيانات المالية الكافية اللازمة لتوزيعها على أساس تواريخ إعادة التسعير أو تواريخ الإستحقاق أيهما أقرب.

ج- خطر السيولة

خطر السيولة هو خطر تعرض البنك لصعوبات فى الوفاء بتعهداته وإلتزاماته المالية فى تواريخ إستحقاقها ومدى إمكانية استبدال المبالغ التي يتم سحبها. ويمكن أن ينتج عن ذلك الإخفاق فى الوفاء بإلتزامات البنك قبل مودعيه وبارتباطات الإقراض.

ج-١ ادارة مخاطر السيولة

تتضمن عمليات الرقابة لخطر السيولة ما يلى:

- يتم إدارة التمويل اليومى عن طريق مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية للتأكد من إمكانية الوفاء بكافة المتطلبات. ويتضمن ذلك إحلال الأموال عند إستحقاقها أو عند إقراضها للعملاء. ويتواجد البنك فى أسواق المال العالمية لتأكيد تحقيق ذلك الهدف.
- الإحتفاظ بمحفظة من الأصول عالية التسويق يمكن تسييلها بسهولة لمقابلة أية اضطرابات غير متوقعة فى التدفقات النقدية.
- مراقبة نسب السيولة بالمقارنة بالمتطلبات الداخلية للبنك ومتطلبات البنك المركزى المصرى.
- إدارة التركز وبيان إستحقاقات القروض.

ولأغراض الرقابة واعداد التقارير يتم قياس وتوقع التدفقات النقدية لليوم والأسبوع والشهر التالى، وهى الفترات الرئيسية لإدارة السيولة بالبنك. وتُعد نقطة البداية لتلك التوقعات هى تحليل الإستحقاقات التعاقدية للإلتزامات المالية وتواريخ التحصيلات المتوقعة للأصول المالية.

وتقوم إدارة الاصول والإلتزامات بمراقبة عدم التطابق بين الأصول والإلتزامات متوسطة الأجل، ومستوى ونوع الجزء غير المستخدم من ارتباطات القروض، ومدى إستخدام تسهيلات الحسابات الجارية المدينة وأثر الإلتزامات العرضية مثل خطابات الضمان والإعتمادات المستندية.

ج-٢ منهج التمويل

يتم مراجعة مصادر السيولة عن طريق فريق منفصل بإدارة الاصول والإلتزامات بالبنك بهدف توفير تنوع واسع فى العملات، والمناطق الجغرافية، والمصادر، والمنتجات والآجال.

ج-٣ التدفقات النقدية غير المشتقة

يمثل الجدول التالى التدفقات النقدية المدفوعة من قِبل البنك بطريقة الإلتزامات المالية غير المشتقة موزعة على أساس المدة المتبقية من الإستحقاقات التعاقدية فى نهاية الفترة المالية. وتمثل المبالغ المدرجة بالجدول التدفقات النقدية التعاقدية غير المخصومة، بينما يُدير البنك خطر السيولة على أساس التدفقات النقدية غير المخصومة المتوقعة وليست التعاقدية.

٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	حتى شهر واحد	أكثر من شهر حتى ثلاثة أشهر	أكثر من ثلاثة أشهر حتى سنة	أكثرمن سنة حتى ثلاث سنوات	أكثر من ثلاث سنوات	الإجمالى
الإلتزامات المالية						
أرصدة مستحقة للبنوك	١٢ ٥٨٣ ٦٥٩	٢٢١ ٤٨٠	١ ٨٥٢ ٢٧٣	١٧ ٢٩٤	١٧ ٢٩٤	١٤ ٦٩٢ ٠٠٠
ودائع عملاء	٢٩ ٣٦٨ ٨٥٧	١١ ٩٨١ ١٩٤	٢٨ ٣٠٥ ١٢٩	٧٢ ٢٨١ ٠٢٨	٢٤ ٠٥٣ ٠٩٢	١٦٥ ٩٨٩ ٣٠٠
قروض أخرى	١١١ ٠٣٥	٦١ ٥٨٦	٤١٣ ٥٣٢	٩٣٩ ٥٤١	١ ٢٣٦ ٤٨٥	٢ ٧٦٢ ١٧٩
إجمالى الإلتزامات المالية وفقاً لتاريخ الإستحقاق التعاقدى	٤٢ ٠٦٣ ٥٥١	١٢ ٢٦٤ ٢٦٠	٣٠ ٥٧٠ ٩٣٤	٧٣ ٢٣٧ ٨٦٣	٢٥ ٣٠٦ ٨٧١	١٨٣ ٤٤٣ ٤٧٩
إجمالى الأصول المالية وفقاً لتاريخ الإستحقاق التعاقدى	٤٩ ٩٧٩ ٣٩٥	١٦ ١٦١ ٩٢٩	٤٤ ٧٤١ ٨٣٧	٥٣ ١٨٧ ٥١٧	٥٩ ٠١٧ ٥١٨	٢٢٣ ٠٨٨ ١٩٦

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	حتى شهر واحد	أكثر من شهر حتى ثلاثة أشهر	أكثر من ثلاثة أشهر حتى سنة	أكثر من سنة حتى ثلاث سنوات	أكثر من ثلاث سنوات	الإجمالى
الإلتزامات المالية*						
أرصدة مستحقة للبنوك	١١ ٤٢٤ ٠٤٨	٣ ٢٠٦ ٣٨٧	٢ ٣٥٦ ٦٧٣	٢١ ٤٤١	٢١ ٤٣٣	١٧ ٠٢٩ ٩٨٢
ودائع عملاء	٢٥ ٨٨٩ ٠٧٠	٩ ٧٢٩ ٧٢٠	٢٥ ١٣٠ ٦١٨	٧٠ ٢٩٤ ٦٢٢	٢٥ ٦١٧ ٣٨٢	١٥٦ ٦٦١ ٤١٢
قروض أخرى	١١٩ ٩٥٤	٦٠ ٩٤٤	٣٨٢ ٣١٣	٩٥١ ٤٥٦	٢ ٠٠٦ ٥١٥	٣ ٥٢١ ١٨٢
إجمالى الإلتزامات المالية وفقاً لتاريخ الإستحقاق التعاقدى	٣٧ ٤٣٣ ٠٧٢	١٢ ٩٩٧ ٠٥١	٢٧ ٨٦٩ ٦٠٤	٧١ ٢٦٧ ٥١٩	٢٧ ٦٤٥ ٣٣٠	١٧٧ ٢١٢ ٥٧٦
إجمالى الأصول المالية وفقاً لتاريخ الإستحقاق التعاقدى	٥٣ ١٢٨ ٦٨٧	١٧ ٦٨٩ ٤٨٠	٣٨ ٧٤٠ ٧٩٤	٣٧ ٣٤٥ ٣٠٣	٥٤ ٤٤١ ٥٢٥	٢٠١ ٣٤٥ ٧٨٩

*لا يتضمن الجدول السابق الأصول المالية الأخرى والإلتزمات المالية الأخرى نظرا لعدم توافر البيانات الكافية اللازمة لتوزيعها عل أساس المدد المتبقية من الإستحقاقات التعاقدية فى تاريخ القوائم المالية.

تتضمن الأصول المتاحة لمقابلة جميع الإلتزامات ولتغطية الإرتباطات المتعلقة بالقروض كل من النقدية، والأرصدة لدى البنوك المركزية، والأرصدة لدى البنوك، وأذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى، والقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء. ويتم مد أجل نسبة من القروض للعملاء التى تستحق السداد خلال سنة وذلك خلال النشاط العادى للبنك. بالإضافة إلى ذلك، هناك رهن لبعض أدوات الدين وأذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى لضمان الإلتزامات. وللبنك القدرة على مقابلة صافى التدفقات النقدية غير المتوقعة عن طريق بيع أوراق مالية وإيجاد مصادر تمويل أخرى.

د- القيمة العادلة للأصول والإلتزامات المالية

يلخص الجدول التالي القيمة الحالية والقيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية التي لم يتم عرضها في ميزانية البنك بالقيمة العادلة.

	القيمه الدفترية		القيمه العادله	
	الفترة الحالية ٢٠١٩/٠٩/٣٠	السنة المقارنة ٢٠١٨/١٢/٣١	الفترة الحالية ٢٠١٩/٠٩/٣٠	السنة المقارنة ٢٠١٨/١٢/٣١
أصول مالية				
أرصدة لدى البنوك	٤٠ ٠٠٩ ٧٦٢	٥٣ ٠٩٩ ٧١٨	٤٠ ٤٠٩ ٤٢٦	٥٣ ٦١٢ ٩٣٠
قروض وتسهيلات للبنوك	٤٨٨ ١٦٣	٥٣٧ ٤٠٨	٤٨٨ ١٦٣	٥٣٧ ٤٠٨
قروض وتسهيلات للعملاء				
– أفراد	٣٠ ٤٦٦ ٤٢٦	٢٦ ١٤١ ١٥٩	٣٠ ٥١١ ٣٦٤	٢٦ ٠٥٥ ٠٠١
– مؤسسات	٤٤ ٥٨٠ ٥٦٩	٣٩ ٢٨٩ ٠٦٩	٤٤ ٥٨٠ ٥٦٩	٣٩ ٢٨٩ ٠٦٩
استثمارات مالية				
– بالتكلفة المستهلكة	١٨ ٢٦٩ ٣٦٩	٢١ ٩٨٢ ٣٥٨	١٨ ١٨٧ ٩١١	٢٢ ٦٩٠ ٨٥٤
التزامات مالية				
أرصدة مستحقة للبنوك	١٤ ٥٤٧ ٨٤٢	١٨ ٥٥٧ ٦١٢	١٤ ٦٨٢ ٢٨٣	١٦ ٩٧٦ ٩٧٩
ودائع العملاء				
– أفراد	١١١ ٤٣٠ ٤٢٠	٩٥ ٧٨١ ١٦٦	١٢٤ ١٦٢ ١٤٤	١٠٥ ٦٥٩ ٩٩٩
– مؤسسات	٣٧ ٤٦١ ٧٧٤	٣٥ ٥١٧ ٢٤٠	٣٧ ٥٦٩ ٤٣٩	٣٥ ٥٩٦ ٨٦٠
قروض أخرى	٢ ٤٤٥ ٣٥٤	٣ ٢١٨ ٨٨٧	٢ ٤٤٥ ٣٥٤	٣ ٢١٨ ٨٨٧

د-١ أدوات مالية يتم قياسها بالقيمة العادلة

يتم قياس الأصول المالية المبوبة كأصول مالية بغرض المتاجرة بالقيمة العادلة مع أدراج فروق التغير في القيمة العادلة بقائمة الدخل ضمن بند "صافى الدخل من المتاجرة ."كما يتم قياس أدوات الدين المبوبة كأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر بالقيمة العادلة مع إدراج فروق التغير في القيمة العادلة ببنود قائمة الدخل الشامل الأخر ضمن "احتياطي القيمة العادلة ."وبالنسبة

للاستثمارات في أدوات حقوق ملكية فيتم قياس الأسهم المقيدة ببورصة الأوراق المالية بالقيمة العادلة طبقاً للأسعار المعلنة بالبورصة في تاريخ القوائم المالية المستقلة "أما بالنسبة للأسهم غير المقيدة بالبورصة "فيما عدا الاستثمارات الاستراتيجية "فيتم تقييمها بإحدى الطرق الفنية المقبولة "طريقة التدفقات النقدية المخصومة ، طريقة مضاعفات القيمة "وإدراج فروق التقييم بقائمة الدخل الشامل الأخر ضمن "احتياطي القيمة العادلة "؛ وبالنسبة للاستثمارات الاستراتيجية فتعتبر التكلفة أو القيمة الأسمية بمثابة القيمة العادلة لتلك الاستثمارات

د-٢ أدوات مالية لم يتم قياسها بالقيمة العادلة

إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة

تتضمن الإستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة سندات الخزانة المصرية وسندات الإسكان المقيدة بالسوق ولكن لا يوجد تداول نشط عليها. ويتم الإفصاح عادة عن القيمة العادلة للسندات الحكومية بالتكلفة المستهلكة والمقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية بناء على السعر المعلن لها فى نهاية كل فترة مالية.

هـ- إدارة رأس المال

يشمل رأس مال البنك عناصر أخرى بالاضافة إلى حقوق الملكية الظاهرة بقائمة المركز المالى. وتتمثل أهداف البنك من إدارة رأس المال فيما يلى:

- الإلتزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال فى جمهورية مصر العربية.
- حماية قدرة البنك على الإستمرارية وتمكينه من الإستمرار فى توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التى تتعامل مع البنك.
- الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو فى النشاط.

وتقوم إدارة البنك بمراجعة يومية لمدى كفاية رأس المال وإستخداماته وفقا لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزى المصرى فى جمهورية مصر العربية) وذلك من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإيداعها لدى البنك المركزى المصرى على اساس شهرى.

ويتعين على البنك وفقاً لقواعد البنك المركزى المصرى الإلتزام بما يلى:

- الإحتفاظ بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه كحد أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع.
- الإحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وعناصر الأصول والإلتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر تعادل أو تزيد عن ١١,٢٥%.
- ويتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين:

الشريحة الأولى: وهى رأس المال الأساسى، ويتكون من.

(١) رأس المال المدفوع (بعد خصم القيمة الدفترية لأسهم الخزينة)،

(٢) الأرباح المحتجزة.

(٣) الإحتياطيات الناتجة عن توزيع الأرباح فيما عدا الإحتياطى العام للمخاطر البنكية كما يخصم منه أية شهرة سبق الإعتراف بها وأية خسائر مرحلة.

الشريحة الثانية: وهى رأس المال المساند، ويتكون من.

(١) مخصص المخاطر العامة وفقاً لأسس الجدارة الإئتمانية الصادرة عن البنك المركزى المصرى وبما لا يزيد عن ١،٢٥% من إجمالي الأصول والإلتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر.

(٢) القروض / الودائع المساندة التى تزيد آجالها عن خمس سنوات (مع إستهلاك ٢٠% من قيمتها في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من أجلها).

(٣) ٤٥% من الزيادة فى القيمة العادلة عن القيمة الدفترية لكل من الإستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر وبالتكلفة المستهلكة وفى شركات تابعة وشقيقة.

- وعند حساب إجمالى بسط معيار كفاية رأس المال، يراعى ألا يزيد إجمالى رأس المال المساند عن رأس المال الاساسى وألا تزيد قيمة القروض (الودائع) المساندة عن نصف رأس المال الأساسى.
- ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر إلى ١٠٠% مبوبة بحسب طبيعة الطرف المدين بكل اصل بما يعكس مخاطر الإئتمان المرتبطة به، ومع أخذ الضمانات النقدية فى الإعتبار. ويتم إستخدام ذات المعالجة للمبالغ غير المعترف بها داخل القوائم المالية بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ. وقد التزم البنك بكافة متطلبات رأس المال المحلية.

- **ويلخص الجدول التالى مكونات رأس المال الأساسى والمساند ونسب معيار كفاية رأس المال طبقاً لبازل II ونسبة الرافعة المالية.**

١- **نسبة معيار كفاية رأس المال.**	**٣٠ سبتمبر ٢٠١٩**	**٣١ ديسمبر ٢٠١٨**
الشريحة الأولى (رأس المال الأساسى+رأس المال الإضافى)		
رأس المال	٥ ٢٥٠ ٠٠٠	٢ ٢٥٠ ٠٠٠
الإحتياطى العام	١٨٦ ٥٥٢	١٨٦ ١٤٧
الإحتياطى القانونى	٦٨٥ ٩٤٧	٥٦١ ٩٠٤
احتياطيات أخرى	٧٠٩ ٥٤٠	٧٠٩ ٤٥١
احتياطى المخاطر العام	٦٨ ٤٨١	٥٢٢ ٨١٤
الأرباح المحتجزه	١ ٩٦٣ ١٢٦	٩٩٧ ٨٦٦
الأرباح المرحلية	٢ ٨٧٨ ٠٤٢	١ ٩٦٠ ٠٧٠
فرق القيمه الاسميه للوديعه المسانده	١ ٣٤٥ ٦٦٣	٢ ٤٥٣ ٢٣٠
اجمالي بنود الدخل الشامل الاخر المتراكم	٣٢٥ ٢٨٩	--
إجمالى الإستبعادات من رأس المال الاساسى	(٤٥٢ ٥٣٤)	(٦٨٤ ٨٩١)
إجمالي الشريحة الأولى	١٢ ٩٦٠ ١٠٦	٨ ٩٥٦ ٥٩١
الشريحة الثانية (رأس المال المساند)		
ما يعادل مخصص المخاطر العامة	٣٩٤ ٨٤٣	٨٧١ ٢٠١
الوديعه المسانده	٦٥٤ ٣٣٧	١ ٥٤٦ ٧٧١
٤٥% من احتياطي الترجمة	١٣ ٧٤٨	٢١ ٢٠٦
٤٥% من الزيادة فى القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للإستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	--	٩٤ ٣٤٣
إجمالي الشريحة الثانية	١ ٠٦٢ ٩٢٨	٢ ٥٣٣ ٥٢١
إجمالي القاعدة الرأسمالية بعد الإستبعادات	١٤ ٠٢٣ ٠٣٤	١١ ٤٩٠ ١١٢
الأصول والإلتزامات العرضية مرجحة بأوزان المخاطر:		
إجمالى الأصول والإلتزامات العرضية المرجحة باوزان المخاطر لمخاطر الإئتمان	٨٠ ٣٢٩ ٧٤٠	٦٩ ٦٩٦ ١١١
متطلبات رأس المال لمخاطر السوق	١ ٤٠٧ ٧٣٧	٨٧٩ ٨١٩
متطلبات رأس المال لمخاطر التشغيل	٩ ٥١١ ٣٦٢	٩ ٥٥١ ٢٠٠
إجمالي الأصول والإلتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطر	٩١ ٢٤٨ ٨٣٩	٨٠ ١٢٧ ١٣٠
معيار كفاية رأس المال (%)	%١٥,٣٧	%١٤,٣٤

-تم إعداد المعيار بناء علي القوائم الماليه المجمعه

٢- **نسبة الرافعة المالية.**	**٣٠ سبتمبر ٢٠١٩**	**٣١ ديسمبر ٢٠١٨**
إجمالى الشريحة الأولى بعد الإستبعادات	١٢ ٩٦٠ ١٠٦	٨ ٩٥٦ ٥٩١
إجمالى التعرضات داخل الميزانية	١٨٥ ٥١٧ ٥٣٢	١٦٧ ٠٤٥ ٠٨٧
إجمالى التعرضات خارج الميزانية	٨ ٦٣٧ ٣٨٧	٧ ٣٦٦ ٤٢٠
إجمالى التعرضات داخل وخارج الميزانية	١٩٤ ١٥٤ ٩١٩	١٧٤ ٤١١ ٥٠٧
الرافعة المالية (%)	%٦,٦٨	%٥,١٤

وفقا لخطاب البنك المركزي المصـــري بتاريخ ١٥ يناير ٢٠١٧ ، وافق مجلس اداره البنك المركزي المصـــري بجلســـته المنعقده بتاريخ ٢٨ ديسمبر ٢٠١٦ علي القرار التالي : يتم تطبيق المعالجه المحاسبيه الخاصـه بالودائع المسـانده عن البنك المركزي المصـري ، كتلك المقدمه

من مساهمي البنك بصفه استثنائيه مع اثبات الفرق بين القيمه للاسميه للوديعه وقيمتها الحاليه ضمن حقوق الملكيه تحت مسمي " فروق القيمه الاسميه عن القيمة الحاليه للوديعه المسانده " وتعلي الوديعه في نهايه كل فتره ماليه بحيث تصل قيمتها الي القيمه الاسميه في تاريخ استحقاقها وذلك تحميلا علي الفروق المشار اليها٠

٤- <u>التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة</u>

يتطلب تطبيق السياسات المحاسبية التي تم الإفصاح عنها بالايضاح رقم (٣) ان يقوم البنك باستخدام أحكام تقديرات وافتراضات عن القيم الدفترية لبعض الأصول و الالتزامات التي تعجز مصادر اخرى عن توفيرها .وتعتمد هذه التقديرات وما يصاحبها من افتراضات على الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل المرتبطة .هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات. ويتم مراجعة الافتراضات و التقديرات بصفة مستمرة والاعتراف بالتغيرات و التقديرات المحاسبية إما فى الفترة التى يحدث خلالها التغيير إذا اقتصر تأثيرها على تلك الفترة فقط ، أو فى الفترة التى يحدث بها التغيير والفترات المستقبلية إذا كان التغير في التقدير المحاسبى يؤثر على كل من الفترة الحالية والفترات اللاحقة. وفيما يلى ملخص بأهم الافتراضات المتعلقة بالمستقبل ومصادر المعلومات غير المؤكدة فى نهاية الفترة المالية والتى تتسم بخطر كبير فى أن تؤدى إلى تعديل جوهرى على القيم الدفترية للاصول و الالتزامات خلال الفترة المالية التالية

أ - <u>خسائر الإضمحلال في القروض والتسهيلات(الخسائر الائتمانية المتوقعة)</u>

يتم مراجعة محفظة البنك من القروض و التسهيلات لتقييم الاضمحلال على أساس ربع سنوي على الأقل .ويقوم البنك بإستخدام الحكم الشخصى لتحديد ما اذا كان ينبغي الاعتراف بعبء اضمحلال اضمحلال في قائمة الدخل ويتوقف ذلك على مدى توافر أدلة يمكن الاعتماد عليها تشير إلى وجود انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من محفظة القروض وذلك قبل اختبار الانخفاض على مستوى القرض الواحد في تلك المحفظة. وقد تشمل هذه الأدلة وجود بيانات تشير إلى حدوث تغيير سلبي في قدرة محفظة من المقترضين على السداد للبنك او ظروف محلية أو اقتصادية ترتبط بالتعثر في أصول البنك عند جدولة التدفقات النقدية المستقبلية تقوم الإدارة بإستخدام تقديرات على أساس خبرتها السابقة عن خسائر أصول ذات مخاطر ائتمانية مشابهة وفي وجود أدلة موضوعية على الاضمحلال مماثلة لتلك الواردة في المحفظة .ويتم مراجعة الطريق والافتراضات المستخدمة في تقدير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بصورة منتظمة للحد من أية اختلافات بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية بناء على خبرة البنك

ب-<u>القيمة العادلة للمشتقات المالية</u>

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة فى أسواق نشطة بإستخدام أساليب تقييم، وعندما يتم إستخدام هذه الأساليب (مثل النماذج) لتحديد القيم العادلة يتم إختبارها ومراجعتها دورياً بإستخدام أفراد مؤهلين ومستقلين عن الجهة التى قامت بإعدادها. وقد تم إعتماد جميع النماذج قبل إستخدامها وبعد تجربتها، وذلك لضمان أن نتائجها تعكس بيانات فعلية وأسعار يمكن مقارنتها بالسوق، إلى المدى الذى يكون ذلك معه عملياً.

وتستخدم تلك النماذج البيانات الموثقة فقط، الإ أن مناطق مثل مخاطر الإئتمان (الخاصة بالبنك والأطراف المقابلة (Counterparty) والتذبذبات (Volatility) والإرتباطات (Correlations)، تتطلب من الإدارة إستخدام تقديرات، ويمكن ان تؤثر التغييرات فى الإفتراضات حول تلك العوامل على القيمة العادلة للأدوات المالية التى يتم الإفصاح عنها. هذا ولا تُعدُ المشتقات المالية القائمة فى نهاية الفترة المالية الجارية أو نهاية العام السابق ذات أهمية نسبية بالنسبة لبنود قائمة المركز المالى فى هذه التواريخ.

ج- إستثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق

يتم تبويب الأصـول المالية غير المشـتقة ذات الدفعات وتواريخ الإسـتحقاق الثابتة أو القابلة للتحديد كإسـتثمارات مالية بالتكلفة المسـتهلكة ضمن نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.

د- ضرائب الدخل

تخضـع أرباح البنك لضـرائب الدخل مما يسـتدعى إسـتخدام تقديرات هامة لتحديد العبء الإجمالى للضـريبة على الدخل. ونظراً لأن بعض المعاملات يصعب تحديد الضريبة النهائية عنها بشكل مؤكد لذا يقوم البنك بإثبات الإلتزام الضريبى وفقاً لتقديرات مدى إحتمال نشأة ضريبة إضـافية عند الفحص الضـريبى. وعندما يكون هناك إختلاف بين النتيجة النهائية للضـرائب والمبالغ السـابق تسـجيلها، فإن هذه الإختلافات تؤثر على ضريبة الدخل والإلتزام الضريبى الجارى والمؤجل فى الفترة التى يتحدد خلالها الإختلاف.

٥- التحليل القطاعى

أ - التحليل القطاعى للأنشطة

يتضمن النشاط القطاعى العمليات التشغيلية والأصول المستخدمة فى تقديم الخدمات المصرفية وادارة المخاطر المحيطة بها والعائد المرتبط بهذا النشاط التى قد تختلف عن باقى الأنشطة الأخرى. ويتضمن التحليل القطاعى للعمليات وفقاً للأعمال المصرفية الواردة ما يلى:

المؤسسات الكبيرة، والمتوسطة والصغيرة

وتشمل أنشطة الحسابات الجارية والودائع والقروض والتسهيلات الإئتمانية والمشتقات المالية.

الإستثمار

ويشمل أنشطة إندماج الشركات وشراء الإستثمارات وتمويل إعادة هيكلة الشركات والأدوات المالية.

الأفـراد

وتشمل أنشطة الحسابات الجارية والادخار والودائع وبطاقات الإئتمان والقروض الشخصية والقروض العقارية.

أنشطة أخرى

وتشمل الأعمال المصرفية الأخرى، كإدارة الأموال.

ب- تحليل القطاعات الجغرافية

الإيرادات والمصروفات وفقاً للقطاعات الجغرافية فى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	القاهرة الكبرى	الاسكندرية والدلتا وسيناء	الوجه القبلى	الإجمالي
إيرادات القطاعات الجغرافية	١٤ ١٢٥ ٩٦٠	٢ ٠٤٩ ٤٠٤	١ ١٩٥ ٨٢٩	١٧ ٣٧١ ١٩٣
مصروفات القطاعات الجغرافية	(١٠ ٦٥١ ٠٦٤)	(٢ ١٥١ ٨٤٢)	(٧١٢ ٠٧٩)	(١٣ ٥١٤ ٩٨٥)
نتيجة أعمال القطاع	٣ ٤٧٤ ٨٩٦	(١٠٢ ٤٣٨)	٤٨٣ ٧٥٠	٣ ٨٥٦ ٢٠٨
ربح الفترة قبل الضرائب				٣ ٨٥٦ ٢٠٨
الضرائب				(٩٧٦ ٨٧١)
ربح الفترة				٢ ٨٧٩ ٣٣٧
الأصول والإلتزامات وفقاً للقطاعات الجغرافية فى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩				
أصول القطاعات الجغرافية	١٦١ ٠٤٨ ٩٧٠	١٦ ١١٥ ٥٨٩	٨ ٦٦٣ ٣٩٨	١٨٥ ٨٢٧ ٩٥٧
اجمالى الأصول				١٨٥ ٨٢٧ ٩٥٧
إلتزامات القطاعات الجغرافية	٩٥ ٢٥٢ ٨٩٥	٦٠ ٧٦٠ ٤٩٣	١٥ ٩٦٨ ١٢٦	١٧١ ٩٨١ ٥١٤
اجمالى الإلتزامات				١٧١ ٩٨١ ٥١٤
بنود أخرى للقطاعات الجغرافية				
إهلاكات ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩				٨٤ ٥٢٥

الإيرادات والمصروفات وفقاً للقطاعات الجغرافية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	القاهرة الكبرى	الاسكندرية والدلتا وسيناء	الوجه القبلى	الإجمالي
إيرادات القطاعات الجغرافية	١٦ ٣٨٥ ٩٠٢	٢ ٢٤٣ ٦٣١	١ ٢٤٤ ٢٦٦	١٩ ٨٧٣ ٧٩٩
مصروفات القطاعات الجغرافية	(٧ ٨٩٠ ٠٤١)	(٦ ٣١٤ ٧٦٨)	(١ ٧٧٨ ١٢٥)	(١٥ ٩٨٢ ٩٣٤)
نتيجة أعمال القطاع	٨ ٤٩٥ ٨٦١	(٤ ٠٧١ ١٣٧)	(٥٣٣ ٨٥٩)	٣ ٨٩٠ ٨٦٥
ربح السنة قبل الضرائب				٣ ٨٩٠ ٨٦٥
الضرائب				(١ ٤٠٩ ٩١٢)
ربح السنة				٢ ٤٨٠ ٩٥٣
الأصول والإلتزامات وفقاً للقطاعات الجغرافية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨				
أصول القطاعات الجغرافية	١٤٧ ٠٤٧ ٩٢٠	١٣ ٠٧٣ ٨٢٦	٧ ١٩٣ ٧٣٧	١٦٧ ٣١٥ ٤٨٣
اجمالى الأصول				١٦٧ ٣١٥ ٤٨٣
إلتزامات القطاعات الجغرافية	٨٧ ٤٧٠ ٣٧٥	٥٤ ٦٢٥ ٣٣١	١٤ ٥٩٩ ٠٤٤	١٥٦ ٦٩٤ ٧٥٠
اجمالى الإلتزامات				١٥٦ ٦٩٤ ٧٥٠
بنود أخرى للقطاعات الجغرافية				
إهلاكات ٣١ ديسمبر ٢٠١٨				٨٢ ٢٨٥

٦- صافى الدخل من العائد

	التسعة أشهر المنتهية في		الثلاثة أشهر المنتهية في	
	٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	**٣٠ سبتمبر ٢٠١٨**	**٣٠ سبتمبر ٢٠١٩**	**٣٠ سبتمبر ٢٠١٨**
عائد القروض والإيرادات المشابهة من:				
قروض وتسهيلات:				
– للبنوك	١٥ ٩٥٨	٣٤٣	٤ ٩٥٠	٨٦
– للعملاء	٧ ٧٦٤ ٤٠٩	٥ ٠٨٨ ٨٦٧	٢ ٧١٢ ٦٩٥	١ ٨٨٧ ٦٩٧
الإجمالى	**٧ ٧٨٠ ٣٦٧**	**٥ ٠٨٩ ٢١٠**	**٢ ٧١٧ ٦٤٥**	**١ ٨٨٧ ٧٨٣**
ودائع وحسابات جارية	٣ ٨٧٩ ٠٥٦	٢ ٦٠٤ ٩٢١	١ ٢٢٧ ١٥٣	١ ٠٨٨ ٠٢١
إستثمارات فى أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر وبالتكلفة المستهلكة	٤ ٥١٠ ٠٠٠	٥ ٩٧٧ ١٥٦	١ ٥٣٥ ٨٨٤	١ ٥٩٨ ٧٩٣
الإجمالى	**١٦ ١٦٩ ٤٢٣**	**١٣ ٦٧١ ٢٨٧**	**٥ ٤٨٠ ٦٨٢**	**٤ ٥٧٤ ٥٩٧**
تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة من:				
ودائع وحسابات جارية:				
– للبنوك	(٤٣٣ ٣٤٢)	(١٤٣ ٥١٨)	(١٢٠ ٢٨٢)	(٤٢ ٠٧٢)
– للعملاء	(٩ ٦٠٣ ٨٤٩)	(٨ ٨٨٨ ١٤٢)	(٣ ٢٤٠ ٩٤٦)	(٢ ٦٧٦ ٠٥٩)
الإجمالى	(١٠ ٠٣٧ ١٩١)	(٩ ٠٣١ ٦٦٠)	(٣ ٣٦١ ٢٢٨)	(٢ ٧١٨ ١٣١)
أخرى	(٩٧ ٦٩٩)	(٨٥ ٣١٧)	(٣٣ ٨٣٤)	(٣٤ ٦٠١)
الإجمالى	**(١٠ ١٣٤ ٨٩٠)**	**(٩ ١١٦ ٩٧٧)**	**(٣ ٣٩٥ ٠٦٢)**	**(٢ ٧٥٢ ٧٣٢)**
الصافى	**٦ ٠٣٤ ٥٣٣**	**٤ ٥٥٤ ٣١٠**	**٢ ٠٨٥ ٦٢٠**	**١ ٨٢١ ٨٦٥**

٧- صافى الدخل من الأتعاب والعمولات

	التسعة أشهر المنتهية في		الثلاثة أشهر المنتهية في	
	٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	**٣٠ سبتمبر ٢٠١٨**	**٣٠ سبتمبر ٢٠١٩**	**٣٠ سبتمبر ٢٠١٨**
إيرادات الأتعاب والعمولات:				
الأتعاب والعمولات المرتبطة بالإئتمان	٦١٢ ٦١٥	٤١٥ ٣١٥	٢٤٧ ٥٣١	١٦٠ ٦٦٥
أتعاب أعمال الأمانة والحفظ	١٠ ٧٧٢	٧ ٣٤٤	٥ ٠٣٢	٤ ٥٥٣
أتعاب أخرى	٤٩٣ ٠٩٥	٣٧٩ ٠٢٢	١٨٠ ٠١١	١٥٨ ٥٤٣
	١ ١١٦ ٤٨٢	**٨٠١ ٦٨١**	**٤٣٢ ٥٧٤**	**٣٢٣ ٧٦١**
مصروفات الأتعاب والعمولات:				
أتعاب سمسرة	(١٩ ٤٧٧)	(١٤ ٢٤٢)	(٨ ١٣٣)	(٧ ٢٤٨)
أتعاب أخرى	(١٠ ٠٦٠)	(٧ ٢٥٦)	(٥ ٤٤٧)	(٢ ٩٧٠)
	(٢٩ ٥٣٧)	**(٢١ ٤٩٨)**	**(١٣ ٥٨٠)**	**(١٠ ٢١٨)**
الصافى	**١ ٠٨٦ ٩٤٥**	**٧٨٠ ١٨٣**	**٤١٨ ٩٩٤**	**٣١٣ ٥٤٣**

٨- توزيعات الأرباح

	التسعة أشهر المنتهية في		الثلاثة أشهر المنتهية في	
	٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	٣٠ سبتمبر ٢٠١٨	٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	٣٠ سبتمبر ٢٠١٨
أوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	٣٧ ٤٠٢	٣٧ ١٧٠	--	٣١ ٤٢٧
شركات شقيقة	١٠ ٠٠٠	٥٤ ٣٧٥	١٠ ٠٠٠	--
الاجمالي	**٤٧ ٤٠٢**	**٩١ ٥٤٥**	**١٠ ٠٠٠**	**٣١ ٤٢٧**

٩- صافى دخل المتاجرة

	التسعة أشهر المنتهية في		الثلاثة أشهر المنتهية في	
	٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	٣٠ سبتمبر ٢٠١٨	٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	٣٠ سبتمبر ٢٠١٨
أدوات دين بغرض المتاجرة	٨٥١	--	٧٧٧	--
فروق تقييم استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	٣ ٩٥٩	--	١ ٥٣٧	--
فروق تقييم عقود مبادلة عملات	(٢ ١٤٣)	--	(٢ ٢٥٩)	--
الاجمالي	**٢ ٦٦٧**	--	**٥٥**	--

١٠- مصروفات إدارية

	التسعة أشهر المنتهية في		الثلاثة أشهر المنتهية في	
	٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	٣٠ سبتمبر ٢٠١٨	٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	٣٠ سبتمبر ٢٠١٨
تكلفة العاملين				
أجور ومرتبات*	(١ ٥٠٣ ١٩٨)	(١ ١٨٧ ٨١٠)	(٥٠٤ ٣٣٣)	(٤١١ ٥٦٤)
تأمينات إجتماعية	(٨٠ ٥٤٨)	(٦١ ٦٥٩)	(٢٧ ٦٨١)	(٢٣ ١١٣)
مزايا تقاعد اخرى (إيضاح ٣١)	(١٧٣ ٣٨٧)	(١٩٣ ٨٠٠)	(٥٧ ٧٩٦)	(٧١ ٠٥٦)
	(١ ٧٥٧ ١٣٣)	(١ ٤٤٣ ٢٦٩)	(٥٨٩ ٨١٠)	(٥٠٥ ٧٣٣)
مصروفات إدارية أخرى	(١ ٠٤٧ ٨٦٥)	(٧٥٦ ٢٦٨)	(٤٠٢ ٦٧١)	(٣٢٧ ٦٦٢)
الإجمالى	**(٢ ٨٠٤ ٩٩٨)**	**(٢ ١٩٩ ٥٣٧)**	**(٩٩٢ ٤٨١)**	**(٨٣٣ ٣٩٥)**

* تتضمن الفترة الحالية والفترة المقارنة مبلغ ٢٥٠ ١١ ألف جنيه تمثل حصة البنك في إشتراكات صندوق التأمين الخاص للعاملين بالبنك (عبارة عن ٧٥٠ ٣ ألف جنيه كل ثلاثة أشهر).

١١- إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى:

	التسعة أشهر المنتهية في		الثلاثة أشهر المنتهية في	
	٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	**٣٠ سبتمبر ٢٠١٨**	**٣٠ سبتمبر ٢٠١٩**	**٣٠ سبتمبر ٢٠١٨**
أرباح تقييم ارصدة الأصول والإلتزامات بالعملات الأجنبية ذات الطبيعة النقدية بخلاف تلك المبوبة بغرض المتاجرة	٢٤٦ ٧٢٣	١٢٥ ١٧٥	٨٢ ٤٧٧	٤٩ ٣٣٥
ارباح بيع ممتلكات ومعدات	١٣٤	٧٨	٢٩	١٥
رد مخصصات أخرى (إيضاح ٢٣ & ٢٩)	٧ ٨٢٧	٨٩ ٢٧٢	١٦٠	--
عبء مخصصات أخرى (إيضاح ٢٣ & ٢٩)	(١٧٤ ٩١٢)	(٥٢ ٢٩٢)	(٥١ ٦٨٤)	(١٤ ٩٨١)
أخرى	٧ ٤٧٠	٥ ٣١٢	٤ ٤٧١	٢ ٦١٤
الإجمالى	**٨٧ ٢٤٢**	**١٦٧ ٥٤٥**	**٣٥ ٤٥٣**	**٣٦ ٩٨٣**

١٢- (عبء) رد الإضمحلال عن خسائر الإئتمان

	التسعة أشهر المنتهية في		الثلاثة أشهر المنتهية في	
	٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	**٣٠ سبتمبر ٢٠١٨**	**٣٠ سبتمبر ٢٠١٩**	**٣٠ سبتمبر ٢٠١٨**
قروض وتسهيلات العملاء	(٦٥٤ ٣٦٩)	(٤٥١ ٣٥٣)	(٢٥٦ ٦٩١)	(٣٢١ ٠٠٩)
ارصدة لدى البنوك	٦٢ ٤٦٤	--	٤٢ ٢٩٣	--
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	(٤١ ٨١٢)	--	(٣٤ ٨٩٥)	--
قروض وتسهيلات البنوك	٩١٦	--	٤٥	--
	(٦٣٢ ٨٠١)	**(٤٥١ ٣٥٣)**	**(٢٤٩ ٢٤٨)**	**(٣٢١ ٠٠٩)**

١٣- مصروف ضرائب الدخل

	التسعة أشهر المنتهية في		الثلاثة أشهر المنتهية في	
	٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	**٣٠ سبتمبر ٢٠١٨**	**٣٠ سبتمبر ٢٠١٩**	**٣٠ سبتمبر ٢٠١٨**
الضريبة الحالية	(٩٦٣ ٥٩٢)	(١ ١٩١ ٦٧٧)	(٣٣٨ ٢١٢)	(٣١٢ ٨٠٤)
الضرائب المؤجلة (إيضاح ٣٠)	(١٣ ٢٧٩)	(٣٢ ٣١٤)	(٣٤ ٣٥٧)	--
الإجمالى	**(٩٧٦ ٨٧١)**	**(١ ٢٢٣ ٩٩١)**	**(٣٧٢ ٥٦٩)**	**(٣١٢ ٨٠٤)**
الربح المحاسبى قبل الضريبة	٣ ٨٥٦ ٢٠٨	٢ ٩٦٠ ١٧٣	١ ٣١٧ ٣٩٥	١ ٠٤٩ ٧٧٧
سعر الضريبة	%٢٢,٥٠	%٢٢,٥٠	%٢٢,٥٠	%٢٢,٥٠
ضريبة الدخل المحسوبة على الربح المحاسبى	٨٦٧ ٦٤٧	٦٦٦ ٠٣٩	٢٩٦ ٤١٤	٢٣٦ ٢٠٠
مصروفات غير معترف بها ضريبيا	١٠٩ ٢٢٤	٥٥٧ ٩٥٢	٧٦ ١٥٥	٧٦ ٦٠٤
صافى الضريبة	**٩٧٦ ٨٧١**	**١ ٢٢٣ ٩٩١**	**٣٧٢ ٥٦٩**	**٣١٢ ٨٠٤**
سعر الضريبة الفعلى	**%٢٥,٣٣**	**%٤١,٣٥**	**%٢٨,٢٨**	**%٢٩,٨٠**

١٤- نصيب السهم الاساسي فى صافى أرباح الفترة

يحسب النصيب الأساسى للسهم فى الربح بقسمة صافى الأرباح الخاصة بمساهمى البنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المصدرة خلال الفترة.

	التسعة أشهر المنتهية في		الثلاثة أشهر المنتهية في	
	٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	**٣٠ سبتمبر ٢٠١٨**	**٣٠ سبتمبر ٢٠١٩**	**٣٠ سبتمبر ٢٠١٨**
صافى أرباح الفترة	٢ ٨٧٩ ٣٣٧	١ ٧٣٦ ١٨٢	٩٤٤ ٨٢٦	٧٣٦ ٩٧٣
المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المُصدرة	٥٦٢ ٥٠٠	٥٦٢ ٥٠٠	٥٦٢ ٥٠٠	٥٦٢ ٥٠٠
النصيب الأساسى للسهم فى الربح (بالجنيه)	**٥,١٢**	**٣,٠٩**	**١,٦٨**	**١,٣١**

١٥- نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى

	٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
نقدية	٧ ٤٨٦ ٢٤٢	٢ ٧٣٥ ٩٤٠
أرصده لدى البنك المركزى فى إطار نسبة الإحتياطى الالزامى	١٢ ٩٧١ ٦٣٩	١ ٦٠٠ ٠٢١
الإجمالى	**٢٠ ٤٥٧ ٨٨١**	**٤ ٣٣٥ ٩٦١**
أرصده بدون عائد	٢٠ ٤٥٧ ٨٨١	٤ ٣٣٥ ٩٦١
أرصدة متداولة	٢٠ ٤٥٧ ٨٨١	٤ ٣٣٥ ٩٦١

١٦- أرصدة لدى البنوك

	٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
حسابات جارية	١٢٧ ٨٤٠	٢٤٤ ٩٢٧
ودائـع	٣٩ ٨٨١ ٩٢٢	٥٢ ٨٥٤ ٧٩١
مخصص أضمحلال ارصدة لدى البنوك	(٨ ٧٨٧)	--
الإجمالى	**٤٠ ٠٠٠ ٩٧٥**	**٥٣ ٠٩٩ ٧١٨**
البنك المركزى	٢٩ ٧٠٠ ٧٠٧	٣٠ ٨٠٠ ٣١٥
بنوك محلية	٩ ٥١٩ ٤٦٨	٢٠ ٣١٣ ٩٤٨
بنوك خارجية	٧٨٩ ٥٨٧	١ ٩٨٥ ٤٥٥
مخصص أضمحلال ارصدة لدى البنوك	(٨ ٧٨٧)	--
الإجمالى	**٤٠ ٠٠٠ ٩٧٥**	**٥٣ ٠٩٩ ٧١٨**
أرصدة بدون عائد	١٢٧ ٨٤٠	٢٤٤ ٩٢٧
أرصدة ذات عائد ثابت	٣٩ ٨٨١ ٩٢٢	٥٢ ٨٥٤ ٧٩١
الإجمالى	**٤٠ ٠٠٩ ٧٦٢**	**٥٣ ٠٩٩ ٧١٨**
ارصده متداوله	٤٠ ٠٠٩ ٧٦٢	٥٣ ٠٩٩ ٧١٨

١٧- قروض وتسهيلات للبنوك(بالصافي)

	٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
قروض لاجل	٤٨٨ ١٦٣	٥٣٧ ٤٠٨
الإجمالى	**٤٨٨ ١٦٣**	**٥٣٧ ٤٠٨**
يخصم: مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(١ ٢٣٥)	--
قروض وتسهيلات للبنوك (بالصافى)	٤٨٦ ٩٢٨	٥٣٧ ٤٠٨
أرصده غير متداولة	**٤٨٨ ١٦٣**	**٥٣٧ ٤٠٨**

وفيما يلى الحركة التى تمت على مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة لقروض وتسهيلات البنوك خلال الفترة/السنة:

	٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
رصيد المخصص فى أول الفترة/السنة	--	--
اثر التغيرات الناتجة عن التطبيق الأولى للمعيار الدولى IFRS٩	٢ ٤٤٨	--
الرصيد المعدل في ١ يناير ٢٠١٩	٢ ٤٤٨	--
رد الإضمحلال المكون خلال الفترة/السنة	(٩١٦)	--
فروق ترجمة المخصصات بعملات أجنبية خلال الفترة/السنة	(٢٩٧)	--
رصيد المخصص فى آخر الفترة/السنة	١ ٢٣٥	--

١٨- <u>قروض وتسهيلات العملاء (بالصافي):</u>

	٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
أفراد		
حسابات جارية مدينة	١ ٠٨٨ ٦٠٠	٩٠٦ ٦٩٦
بطاقات ائتمان	٣٤٤ ٢٨٦	١٩٨ ٧٦٥
قروض شخصية	٢٧ ٠٣٦ ٢٢٤	٢٣ ٣٣٢ ٤٥١
قروض عقارية	١ ٩٩٧ ٣١٦	١ ٧٠٣ ٢٤٧
إجمالي	٣٠ ٤٦٦ ٤٢٦	٢٦ ١٤١ ١٥٩
مؤسسات شاملة القروض الصغيرة للأنشطة الإقتصادية		
حسابات جارية مدينة	١٥ ٨٧٠ ٣٨٠	٩ ٣٤١ ٧٠٥
قروض مباشرة	١٣ ٩٨٢ ٨٩٢	١٣ ٥٨٤ ٧٥٨
قروض مشتركة	١٤ ٥٤٠ ٢٥٦	١٦ ١٢٢ ٧٠٨
مستندات مخصومة	١٨٧ ٠٤١	٢٣٩ ٨٩٨
إجمالى	٤٤ ٥٨٠ ٥٦٩	٣٩ ٢٨٩ ٠٦٩
إجمالى القروض والتسهيلات للعملاء	**٧٥ ٠٤٦ ٩٩٥**	**٦٥ ٤٣٠ ٢٢٨**
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(٤ ٤٧١ ٤١٨)	(٣ ٥٨٢ ٧٦٨)
العوائد المجنبة	(٦ ٥١٨)	(٦ ٢٧٨)
الخصم غير المكتسب للمستندات المخصومة	(٢٠ ٨٤٣)	(٣١ ٥١٤)
الصافى	**٧٠ ٥٤٨ ٢١٦**	**٦١ ٨٠٩ ٦٦٨**
الإجمالى يوزع كما يلى:		
أرصدة متداولـة	٢١ ٣٦٢ ١٩٥	١٥ ٠١٠ ٨٩٣
أرصدة غير متداولة	٥٣ ٦٨٤ ٨٠٠	٥٠ ٤١٩ ٣٣٥
الإجمالى	**٧٥ ٠٤٦ ٩٩٥**	**٦٥ ٤٣٠ ٢٢٨**

وفيما يلى الحركة التى تمت على مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة لقروض وتسهيلات العملاء خلال الفترة/السنة:

	٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
رصيد المخصص فى أول الفترة/السنة	٣ ٥٨٢ ٧٦٨	٢ ٧٩٥ ٩٩٠
اثر التغيرات الناتجة عن التطبيق الأولى للمعيار الدولى IFRS ٩	٤٨٥ ٠٤٣	--
الرصيد المعدل في ١ يناير ٢٠١٩	٤ ٠٦٧ ٨١١	٢ ٧٩٥ ٩٩٠
عبء الإضمحلال المكون خلال الفترة/السنة	٦٥٤ ٣٦٩	٩٠٤ ٨٤٢
المستخدم فى إعدام ديون خلال الفترة/السنة	(٧ ٥١٦)	(١٤٧ ٣٩١)
متحصلات خلال العام من ديون سبق اعدامها	٩ ٥٨١	٩ ٩٥٧
فروق ترجمة المخصصات بعملات اجنبية خلال الفترة/السنة	(٢٥٢ ٨٢٧)	١٩ ٣٧٠
رصيد المخصص فى آخر الفترة/السنة	**٤ ٤٧١ ٤١٨**	**٣ ٥٨٢ ٧٦٨**

١٩- مشتقات مالية

٣٠ سبتمبر ٢٠١٩

	المبلغ التعاقدى / الافتراضى	الاصول	الالتزامات
مشتقات بغرض المتاجرة			
عقود عملة اجلة	٧٥٠	٨٤	١ ٠٨٢
عقود مبادلة عملات	١٢٠ ٧٧٣	١ ١٤٣	٢ ٢٨٨
الاجمالى	**١٢١ ٥٢٣**	**١ ٢٢٧**	**٣ ٣٧٠**

٣١ ديسمبر ٢٠١٨

	المبلغ التعاقدى / الافتراضى	الاصول	الالتزامات
مشتقات بغرض المتاجرة			
عقود عملة اجلة	--	--	--
عقود مبادلة عملات	--	--	--
الاجمالى	--	--	--

٢٠- إستثمارات مالية

	٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر		
أ) أدوات دين		
مدرجة فى السوق – بالقيمة العادلة	٥ ٨٩٩ ٥١٣	٢ ٩٧٣ ٨٣٢
ب) أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى:		
غير مدرجة فى السوق		
اذون الخزانة الحكومية		
اذون خزانة بالقيمة العادلة بالعملة المحلية*	١٦ ٠٨٥ ٨٩٨	٨ ٨٣٨ ٥٥٣
اذون خزانة بالعملة الاجنبية	٨ ٣٩٣ ٠٩٤	٨ ٨١٩ ٢٧٣
اجمالى اذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى بالقيمة العادلة	٢٤ ٤٧٨ ٩٩٢	١٧ ٦٥٧ ٨٢٦
ج) أدوات حقوق ملكية:		
مدرجة فى السوق – بالقيمة العادلة	٥٩	٧٩
غير مدرجة فى السوق – بالتكلفة**	٣٤٩ ٨٧٦	٣٤٩ ٦١٤
د) وثائق صناديق الإستثمار		
غير مدرجة فى السوق – بالقيمة الإستردادية	١٩٤ ٤١٥	٤٠٢ ٣٨٩
اجمالي إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر (١)	**٣٠ ٩٢٢ ٨٥٥**	**٢١ ٣٨٣ ٧٤٠**
إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة:		
أ) أدوات دين – بالتكلفة المستهلكة		
مدرجة فى السوق	١٨ ٢١٣ ٢٥٦	٢١ ٩٢٦ ٢٤٥
غير مدرجة فى السوق***	٥٦ ١١٣	٥٦ ١١٣
إجمالى إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة (٢)	**١٨ ٢٦٩ ٣٦٩**	**٢١ ٩٨٢ ٣٥٨**
إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر		
وثائق صناديق الإستثمار		
غير مدرجة فى السوق – بالقيمة الإستردادية	٤٦ ٢٣١	١٨ ٧٩٤
اجمالى إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر (٣)	**٤٦ ٢٣١**	**١٨ ٧٩٤**
إجمالى إستثمارات مالية (١)+(٢)+(٣)	**٤٩ ٢٣٨ ٤٥٥**	**٤٣ ٣٨٤ ٨٩٢**
أرصده متداولة	٢٧ ٨٢٠ ١٧٣	٢٦ ٨٦١ ٦٦٧
أرصده غير متداولة	٢١ ٤١٨ ٢٨٢	١٦ ٥٢٣ ٢٢٥
إجمالى	**٤٩ ٢٣٨ ٤٥٥**	**٤٣ ٣٨٤ ٨٩٢**
أدوات دين ذات عائد ثابت	٤٨ ٦٤٧ ٨٧٤	٤٢ ٦١٤ ٠١٦
إجمالى	**٤٨ ٦٤٧ ٨٧٤**	**٤٢ ٦١٤ ٠١٦**

* تتضمن أذون الخزانة بالقيمة العادلة المحلية أذون مرهونة لدى البنك المركزى مقابل التمويل العقارى والات ومعدات بلغت القيمة الاسمية لها مبلغ ٣٧٥ ٠١٢ ٢ الف جنيه مصري فى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ مقابل مبلغ ٣٠٠ ٨٣٢ ١ الف جنيه مصري فـــــى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.

** وفيما يلى أهم الاستثمارات المالية– أدوات حقوق ملكية غير مدرجة في السوق التي تم تقييمها بالتكلفة:

	٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
البنك الأفريقي للإستيراد والتصدير	٢٤٤ ٣٢٣	٢٤٤ ٣٢٣

- البنك غير مقيد في البورصة .
- الغرض الرئيسي من إنشاء البنك هو لتمويل وتسهيل أعمال التجارة بين البلاد الأفريقية وبقية دول العالم وهذا ما يجعل من الصعوبة إيجاد بنوك مثيلة مقيدة في البورصة .
- يملك البنك حصة ضئيلة من البنك الافريقى للاستيراد والتصدير بنسبة (٤%) ، الامر الذى يعيق الوصول الى معلومات تفصيليه ودقيقه لاجراء عملية تقييم متعلقة ومطبقة للقطاع المصرفي للوصول الى القيمة العادلة.
- يحقق البنك صافى أرباح وصافى حقوق الملكية بالموجب من واقع القوائم المالية الأمر الذي يعكس عدم وجود اية مؤشرات اضمحلال في قيمة الاستثمار.

	٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
بنك مصر أوروبا	٨٤ ٢١٨	٨٤ ٢١٨

- البنك غير مقيد في البورصة.
- الغرض الرئيسي من إنشاء البنك هو تنظيم التجارة مع دول أوروبا الوسطى ومصر وله فرع واحد فقط وهذا ما يجعل من الصعوبة إيجاد بنوك مثيلة مقيدة في البورصة .
- يملك البنك حصة ضئيلة من بنك مصر أوربا بنسبة (١٠%)، الامر الذى يعيق الوصول الى معلومات تفصيليه ودقيقه لاجراء عملية تقييم متعلقة ومطبقة للقطاع المصرفي للوصول الى القيمة العادلة.
- صافى حقوق الملكية بالموجب من واقع القوائم المالية الأمر الذي يعكس عدم وجود أية مؤشرات إضمحلال في قيمة الاستثمار.

	٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
برنامج تمويل التجارة العربية	١١ ٠٢٨	١١ ٠٢٨

- برنامج تمويل التجارة العربية غير مقيد في البورصه .
- يهدف برنامج تمويل التجارة العربية إلى تعزيز و تطوير التجارة العربية ، بالإضافة إلى تحسين القدرات التنافسية للمُصدرين العرب . هذا الهدف قد تم تحقيقه من خلال تقديم تمويل في شكل خطوط ائتمان للمُصدرين و المستوردين للبلاد الأعضاء من خلال المؤسسات المحلية المُعينة من قبل البنك المركزي أو الجهات المعنية الأخرى في البلاد العربية .
- يملك البنك حصة ضئيلة من برنامج تمويل التجارة العربية بنسبة (٠,٣٣%) الامر الذى يعيق الوصول الى معلومات تفصيليه ودقيقه لاجراء عملية تقييم البرنامج.
- يحقق البرنامج صافى أرباح وحقوق الملكية بالموجب من واقع القوائم المالية الأمر الذي يعكس عدم وجود اية مؤشرات اضمحلال في قيمة الاستثمار.

*** مبلغ مدفوع لوزارة المالية تحت حساب شراء سندات خزانة ، تطبيقاً للقرار الرئاسي رقم ١١١٢ لسنة ١٩٧٤ الذي ينص على أن ٥% من صافي الربح القابل للتوزيع الخاص بالقطاع العام يجب أن يتم استثماره في السندات الحكومية أو يتم إيداعها في حساب خاص بوزارة المالية وتم ايداعه في حساب خاص لوزارة المالية بسعر فائدة ٣,٥% سنوياً.

وفيما يلى الحركة التى تمت على بند الإستثمارات المالية خلال الفترة:

	أستثمارت مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	الإجمالى
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٩	٢١ ٣٨٣ ٧٤٠	٢١ ٩٨٢ ٣٥٨	٤٣ ٣٦٦ ٠٩٨
أثر التغيرات الناتجة عن التطبيق الأولى لمعيار IFRS٩	٧١ ١٨٣	(١٤ ٦٠٠)	٥٦ ٥٨٣
مشتريات	٤٨ ٧٦٨ ٣١٢	٣ ٢٠٤ ٠٧٣	٥١ ٩٧٢ ٣٨٥
إستبعادات (بيع / إسترداد)	(٣٨ ٥٥٢ ٨٩٩)	(٦ ٩١٤ ٩٣٣)	(٤٥ ٤٦٧ ٨٣٢)
فروق تقييم أصول ذات طبيعة نقدية	(٩٠٩ ٨٦٢)	--	(٩٠٩ ٨٦٢)
صافى التغير فى القيمة العادلة	١٦١ ٠٨٢	--	١٦١ ٠٨٢
إستهلاك (علاوة) أو خصم إصدار	١ ٢٩٩	١٢ ٤٧١	١٣ ٧٧٠
الرصيد فى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	**٣٠ ٩٢٢ ٨٥٥**	**١٨ ٢٦٩ ٣٦٩**	**٤٩ ١٩٢ ٢٢٤**

	أستثمارت مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	الإجمالى
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٨	٧٤٩ ٥٢٢	٢٥ ٣١٩ ٢٨٢	٢٦ ٠٦٨ ٨٠٤
مشتريات	١ ٧٩١ ٠٢٤	٢ ٥٢٣ ٨٩٩	٤ ٣١٤ ٩٢٣
إستبعادات (بيع / إسترداد)	(١٤٨ ٥٦٠)	(٤ ٣٩٧ ٨١٤)	(٤ ٥٤٦ ٣٧٤)
فروق تقييم أصول ذات طبيعة نقدية	(٢ ٩١١)	--	(٢ ٩١١)
اهلاك سندات توريق	(١ ٤٦٨)	--	(١ ٤٦٨)
صافى التغير فى القيمة العادلة	(١١٢ ٠٣٣)	(٢٣ ٩٤٩)	(١٣٥ ٩٨٢)
إستهلاك (علاوة) أو خصم إصدار	(١ ٦٢٤)	٣١ ٦٩٨	٣٠ ٠٧٤
إعادة تبويب استثمارات مالية	١٩ ١٠٩ ٧٩٠	(١ ٤٧٠ ٧٥٨)	١٧ ٦٣٩ ٠٣٢
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	**٢١ ٣٨٣ ٧٤٠**	**٢١ ٩٨٢ ٣٥٨**	**٤٣ ٣٦٦ ٠٩٨**

	التسعة أشهر المنتهية في		الثلاثة أشهر المنتهية في	
أرباح (خسائر) إستثمارات مالية	**٣٠ سبتمبر ٢٠١٩**	**٣٠ سبتمبر ٢٠١٨**	**٣٠ سبتمبر ٢٠١٩**	**٣٠ سبتمبر ٢٠١٨**
خسائر إضمحلال أسهم غير نشطة من خلال الدخل الشامل الأخر	--	(٣ ١٠٨)	--	(٢٩٦)
محول من إحتياطى القيمة العادلة نتيجة بيع إستثمارات مالية	(٤٧٢)	(٥)	١٥٦	--
أرباح بيع اذون خزانة	١١ ٧٩٧	١٧ ٨٩٧	٣ ٩٤٤	١١٩
أرباح (خسائر) بيع أوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	٢٨ ١٩١	٢ ٦٩٦	٧ ٢٥٥	٥٤٠
خسائر إضمحلال شركات شقيقة	(٤ ٢٩٨)	--	(٢ ٣٥٣)	--
الإجمالى	**٣٥ ٢١٨**	**١٧ ٤٨٠**	**٩ ٠٠٢**	**٣٦٣**

٢١- إستثمارات فى شركات تابعة وشقيقة

٣٠ سبتمبر ٢٠١٩

الشركة	العملة	البلد مقر الشركة	تاريخ اخر بيانات مالية	أصول الشركة	التزامات الشركة	إيرادات الشركة	أرباح / (خسائر) الشركة	نسبة المساهمة %	قيمةالإستثمار بالمصرى
بنك القاهرة الدولى (كمبالا)	شلن أوغندى	جمهورية أوغندا	٢٠١٨	٥٥١ ٩٩٨	٣٩٢ ١٦٩	٤٤ ٥٦١	(١٥ ٤١٣)	٧٥,٦٧	١٥٢ ١٦٢
شركة كايرو للتأجير التمويلى	جنيه مصرى	جمهورية مصر العربية		--	--	--	--	٩٨	١٤٦ ٩٩٩
شركة حراسات للأمن والحراسة*	جنيه مصري	جمهورية مصر العربية		--	--	--	--	٤٠	١ ٩٢٠
شركة النيل القابضة للتنمية والإستثمار	جنيه مصري	جمهورية مصر العربية	٢٠١٨	٢٧٠ ٩٥٢	٣٣٠	٢٧ ٨٣٥	٣٨ ٣٦٦	٣٣	٥٠ ٠٠٠
شركة صندوق القطاع المالى	جنيه مصري	جمهورية مصر العربية	٢٠١٨	٣٠٩ ٨٢٤	٣ ٠٤٨	٧٤ ٥٥٣	(٢٢ ٢٥٤)	٤٦,٢٨	٧٨ ٩٠٠
شركة بورسعيد الوطنية للأمن الغذائى**	جنيه مصري	جمهورية مصر العربية	٢٠١٧	٣ ٢١٣	٦٦٠	--	٧	٣٤	--
الاجمالى				**١ ١٣٥ ٩٨٧**	**٣٩٦ ٢٠٧**	**١٤٦ ٩٤٩**	**٧٠٦**	--	**٤٢٩ ٩٨١**

٣١ ديسمبر ٢٠١٨

الشركة	العملة	البلد مقر الشركة	تاريخ اخر بيانات مالية	أصول الشركة	التزامات الشركة	إيرادات الشركة	أرباح / (خسائر) الشركة	نسبة المساهمة %	قيمةالإستثمار بالمصرى
بنك القاهرة الدولى (كمبالا)	شلن أوغندى	جمهورية أوغندا	٢٠١٧	٥٦٨ ٣٦٦	٣٧٧ ٤٠٣	٦٩ ٨٧١	(٥ ٥٤٩)	٦٢,٣٣	٦١ ٩٠٩
شركة كايرو للتأجير التمويلى	جنيه مصري	جمهورية مصر العربية		--	--	--	--	٩٨	٩٨ ٠٠٠
شركة النيل القابضة للتنمية والإستثمار	جنيه مصري	جمهورية مصر العربية	٢٠١٧	٢٣٠ ٤٥٨	١٥٢	٢٥ ٤٢٨	١٩ ٩١١	٣٣	٥٠ ٠٠٠
شركة صندوق القطاع المالى	جنيه مصري	جمهورية مصر العربية	٢٠١٧	٥٣٤ ٣٠٨	١٤ ٧٠٩	١٤٥ ٣٥٥	١٢١ ١٩٣	٢٩	٨٣ ١٩٨
شركة بورسعيدالوطنية للأمن الغذائى**	جنيه مصري	جمهورية مصر العربية	٢٠١٦	٣ ٢١٣	٦٦٠	--	٧	٣٤	--
الاجمالى				**١ ٣٣٦ ٣٤٥**	**٣٩٢ ٩٢٤**	**٢٤٠ ٦٥٤**	**١٣٥ ٥٦٢**	--	**٢٩٣ ١٠٧**

* تم التأشير فى السجل التجارى بتاريخ ٢٠١٩/٠٦/١٨ وبداية النشاط.

** إستثمارات تعرضت لإضمحلال قيمتها بالكامل منذ سنوات سابقة.

وفيما يلى هيكل مساهمى الشركات التابعة والشقيقة فى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩

الشركة	بنك القاهرة الدولى (كمبالا) نسبة المساهمة %	شركة كايرو للتأجير التمويلى نسبة المساهمة %	شركة حراسات للأمن والحراسة نسبة المساهمة %	شركة النيل القابضة للتنمية والإستثمار نسبة المساهمة%	شركة صندوق القطاع المالى نسبة المساهمة%	شركة بورسعيد الوطنية للأمن الغذائى نسبة المساهمة %
بنك القاهرة	٧٥,٦٧	٩٧,٩٩	٤٠	٣٣,٣٣	٤٦,٢٨	٣٤
البنك الأهلى المصرى	٨,٨٠	--	--	٣٣,٣٣	--	٢٩
بنك مصر	١٥,٥٣	--	--	٣٣,٣٤	--	--
شركة مصر للتامين	--	--	--	--	٢٤,٢٦	--
شركة مصر للتأمينات الحياة	--	--	--	--	٢٩,٤٦	--
بنك التنمية والإئتمان الزراعى	--	--	--	--	--	٢٦
صندوق التنمية محافظة بورسعيد	--	--	--	--	--	٥
قطاع الأمن الوطنى	--	--	٣٠	--	--	--
صندوق التأمين الخاص للعاملين ببنك القاهرة	--	٢	٣٠	--	--	--
أخرون (أفراد ومؤسسات)	--	٠,٠١	--	--	--	٦
الاجمالى	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

٢٢- أصول غير ملموسة

تتمثل الأصول غير الملموسة فى برامج النظم الآلية لمصرفنا وبيانها كما يلى:

	٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
الرصيد فى أول الفترة/السنة		
التكلفة	١١٦ ٨٤٠	١٠٢ ٢٦٤
مجمع الإستهلاك	(٩٥ ٧٥٠)	(٨٧ ٦٧١)
صافى القيمة الدفترية فى أول الفترة/السنة	**٢١ ٠٩٠**	**١٤ ٥٩٣**
الاضافات خلال الفترة/السنة	١١ ١٣٥	١٤ ٥٧٦
إستهلاك الفترة/السنة	(٨ ٦١٨)	(٨ ٠٧٩)
صافى القيمة الدفترية فى آخر الفترة/السنة	**٢٣ ٦٠٧**	**٢١ ٠٩٠**

٢٣- أصول أخرى:

	٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
إيرادات مستحقة	٢ ١٥٨ ٠٠٣	٢ ٢٣٨ ٤٧٦
مصروفات مقدمة	٢٤٤ ٧٧٧	٢١٤ ٥٧٠
دفعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة	٨٣٨ ٣٢١	٢٩٨ ٣٩٨
أصول آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون*	٢٢ ١٨٩	٢٢ ١٨٩
تأمينات وعهد	٢٣ ٨٤١	٢٧ ٢٩٠
شيكات مقاصه	١٨٥ ٥٣٤	٢٥٠ ٣٠٧
أرصده لدي مصلحه الضرائب	١٢٦ ٢١١	١١٩ ٩٩٢
أخري	٣٧٤ ٨٦٠	١٣٢ ٩٥٨
مخصص إضمحلال أصول أخرى	(١٥١ ٦٢٩)	(١٣٨ ٥٥٩)
الإجمالى	**٣ ٨٢٢ ١٠٧**	**٣ ١٦٥ ٦٢١**

* تتضمن الأصول التى آلت ملكيتها للبنك وفاءاً لديون مبلغ ٤٤٠ ٢ ألف جنيه يمثل اصول لم تسجل بعد بإسم البنك وجارى إتخاذ الإجراءات القانونية لتسجيلها.

وفيما يلى الحركة التى تمت على مخصص إضمحلال أصول أخرى خلال الفترة/السنة.

	٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
الرصيد في أول الفترة/السنة	١٣٨ ٥٥٩	١٤٢ ٠٥٣
العبء المحمل على قائمة الدخل خلال الفترة/السنة	١٧ ٧٢٣	٧ ٣٦١
المستخدم خلال الفترة/السنة	(٤ ٦٥٢)	(١٠ ٦٠١)
المتحصل خلال الفترة/السنة	--	٨
فائض محول إيرادات	--	(٢٦٢)
فروق ترجمة المخصصات بعملات أجنبية خلال الفترة/السنة	(١)	--
الرصيد في أخر الفترة/السنة	**١٥١ ٦٢٩**	**١٣٨ ٥٥٩**

٢٤- الأصول الثابتة

	أراضى	مبانى وانشاءات	نظم آلية متكاملة	وسائل نقل	أجهزة ومعدات	أثاث	تجهيزات وتركيبات	تحسينات عقارات مستأجره	إجمالى
الرصيد فى ١ يناير ٢٠١٨									
التكلفة	٧٧ ٨٨٣	٤٢٢ ١٨٠	٤٤٨ ٦٦٥	٢٦ ٧٩٤	٣٩ ٥٠٠	٩٦ ٧٥٨	١١٣ ٢١٨	١٢ ٩٩٦	١ ٢٣٧ ٩٩٤
مجمع الاهلاك	--	(٣٢١ ٣٥٨)	(٣٨٦ ٢٢٥)	(١٩ ٥٣٥)	(٣٤ ٧٦٠)	(٦٦ ٤٥٨)	(١٠١ ٢١٤)	--	(٩٢٩ ٥٥٠)
صافى القيمة الدفترية	٧٧ ٨٨٣	١٠٠ ٨٢٢	٦٢ ٤٤٠	٧ ٢٥٩	٤ ٧٤٠	٣٠ ٣٠٠	١٢ ٠٠٤	١٢ ٩٩٦	٣٠٨ ٤٤٤
اضافات	--	١١ ١٩٤	٥٣ ٣٩٤	٢١ ٤٤٧	١٠ ٥٢٤	١٦ ٩٩٢	١٨ ٩٥٩	٧ ٣٩٣	١٣٩ ٩٠٣
إستبعادات	--	--	(٣)	(١٠١)	(٢٦)	(١٠٧)	--	--	(٢٣٧)
مجمع إهلاك الإستبعادات	--	--	٣	١٠١	٢٦	١٠٥	--	--	٢٣٥
تكلفة اهلاك	--	(١٣ ٩٧٧)	(٢٨ ٣٥٨)	(٤ ٥٦٣)	(٣ ٢٦٤)	(١٠ ١٠٩)	(٩ ٦٨٢)	(٥ ٢٦٠)	(٧٥ ٢١٣)
صافى القيمة الدفترية فى٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٧٧ ٨٨٣	٩٨ ٠٣٩	٨٧ ٤٧٦	٢٤ ١٤٣	١٢ ٠٠٠	٣٧ ١٨١	٢١ ٢٨١	١٥ ١٢٩	٣٧٣ ١٣٢
الرصيد فى ١ يناير ٢٠١٩									
التكلفة	٧٧ ٨٨٣	٤٣٣ ٣٧٤	٥٠٢ ٠٥٦	٤٨ ١٤٠	٤٩ ٩٩٨	١١٣ ٦٤٣	١٣٢ ١٧٧	٢٠ ٣٨٩	١ ٣٧٧ ٦٦٠
مجمع الاهلاك	--	(٣٣٥ ٣٣٥)	(٤١٤ ٥٨٠)	(٢٣ ٩٩٧)	(٣٧ ٩٩٨)	(٧٦ ٤٦٢)	(١١٠ ٨٩٦)	(٥ ٢٦٠)	(١ ٠٠٤ ٥٢٨)
صافى القيمة الدفترية	**٧٧ ٨٨٣**	**٩٨ ٠٣٩**	**٨٧ ٤٧٦**	**٢٤ ١٤٣**	**١٢ ٠٠٠**	**٣٧ ١٨١**	**٢١ ٢٨١**	**١٥ ١٢٩**	**٣٧٣ ١٣٢**
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨									
صافى القيمة الدفترية في ١ يناير ٢٠١٩	٧٧ ٨٨٣	٩٨ ٠٣٩	٨٧ ٤٧٦	٢٤ ١٤٣	١٢ ٠٠٠	٣٧ ١٨١	٢١ ٢٨١	١٥ ١٢٩	٣٧٣ ١٣٢
اضافات	--	--	١٣٢ ٠٩٤	٥ ٨٠١	٧٩٧	٢٢ ٨٨٧	٢٤ ١٥٢	٤ ١١٨	١٨٩ ٨٤٩
تحويلات*	--	--	٢٢	--	(٢٢)	٣٩٢	(٤٣٩)	٤٧	--
إستبعادات	--	--	(٢ ٧٦٨)	--	--	(٥٨)	--	--	(٢ ٨٢٦)
مجمع إهلاك الإستبعادات	--	--	٢ ٧٦٨	--	--	٥٨	--	--	٢ ٨٢٦
مجمع إهلاك تحويلات	--	--	(١٠)	--	١٠	(٥٥)	١٣٦	(٨١)	--
تكلفة اهلاك	--	(١٠ ٠٥٨)	(٣٢ ١١٩)	(٦ ٦٢٩)	(٢ ٦٩٩)	(١٠ ١٩١)	(١١ ٢٠٤)	(٤ ١٩٢)	(٧٧ ٠٩٢)
صافى القيمة الدفترية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	٧٧ ٨٨٣	٨٧ ٩٨١	١٨٧ ٤٦٣	٢٣ ٣١٥	١٠ ٠٨٦	٥٠ ٢١٤	٣٣ ٩٢٦	١٥ ٠٢١	٤٨٥ ٨٨٩
الرصيد فى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩									
التكلفة	٧٧ ٨٨٣	٤٣٣ ٣٧٤	٦٣١ ٤٠٤	٥٣ ٩٤١	٥٠ ٧٧٣	١٣٦ ٨٦٤	١٥٥ ٨٩٠	٢٤ ٥٥٤	١ ٥٦٤ ٦٨٣
مجمع الاهلاك	--	(٣٤٥ ٣٩٣)	(٤٤٣ ٩٤١)	(٣٠ ٦٢٦)	(٤٠ ٦٨٧)	(٨٦ ٦٥٠)	(١٢١ ٩٦٤)	(٩ ٥٣٣)	(١ ٠٧٨ ٧٩٤)
صافى القيمة الدفترية	**٧٧ ٨٨٣**	**٨٧ ٩٨١**	**١٨٧ ٤٦٣**	**٢٣ ٣١٥**	**١٠ ٠٨٦**	**٥٠ ٢١٤**	**٣٣ ٩٢٦**	**١٥ ٠٢١**	**٤٨٥ ٨٨٩**

* تتمثل فى تحويلات بين البنود.

- تتضمن الأصول الثابتة (وتحديداً بندى المبانى والأراضى) أصولاً لم يتم تسجيلها بعد بإسم البنك بمبلغ ٤١ ٦٤١ ألف جنيه مصرى وجارى إتخاذ الإجراءات القانونية لتسجيلها.
- تتضمن تكلفة الاهلاك مبلغ ١ ١٨٥ الف جم قيمة ماتم خصمه على حساب ايرادات مؤجلة اصول ثابتة ويمثل تكلفة اهلاك أصول ثابتة مهداه الى البنك.

٢٥- أرصدة مستحقة للبنوك

	٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
حسابات جارية	٢٦٧ ٧٠٢	٣٦٨ ١٣٠
ودائـع	١٤ ٢٨٠ ١٤١	١٨ ١٨٩ ٤٨٢
الإجمالى	**١٤ ٥٤٧ ٨٤٣**	**١٨ ٥٥٧ ٦١٢**
بنك مركزى*	١ ٨٠٤ ٩٠٤	١ ٧٢٥ ٨٥١
بنوك محلية	٥ ٩٢٧ ٣٩٩	٦ ٨٢٧ ٨٩١
بنوك خارجية	٦ ٨١٥ ٥٤٠	١٠ ٠٠٣ ٨٧٠
الإجمالى	**١٤ ٥٤٧ ٨٤٣**	**١٨ ٥٥٧ ٦١٢**
أرصدة بدون عائد	٢٦٧ ٧٠٢	٣٦٨ ١٣٠
أرصدة ذات عائد ثابت	١٤ ٢٨٠ ١٤١	١٨ ١٨٩ ٤٨٢
	١٤ ٥٤٧ ٨٤٣	**١٨ ٥٥٧ ٦١٢**
أرصدة متداولة	١٤ ٥٤٧ ٨٤٣	١٨ ٥٥٧ ٦١٢
	١٤ ٥٤٧ ٨٤٣	**١٨ ٥٥٧ ٦١٢**

* إيضاح (٢٠).

٢٦- ودائع عمـلاء

	٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
ودائع تحت الطلب	١٥ ٧٩٧ ٣٢٤	١٦ ٥٦٠ ١٢٩
ودائع لأجل وبإخطار	٣٢ ٩٣١ ٨٩٦	١٩ ٩٤٧ ٤٠٩
شهادات ايداع وإدخار	٥٨ ٥٨٩ ٥٩٥	٥١ ٨٠٦ ٧٧٧
حسابات توفير	٣٩ ٣٣٠ ٧٨٩	٤٠ ٦٢٧ ٠٦٤
ودائع أخرى	٢ ٢٤٢ ٥٩٠	٢ ٣٥٧ ٠٢٧
الاجمالى	**١٤٨ ٨٩٢ ١٩٤**	**١٣١ ٢٩٨ ٤٠٦**
ودائع مؤسسات	٣٧ ٤٦١ ٧٧٤	٣٥ ٥١٧ ٢٤٠
ودائع أفراد	١١١ ٤٣٠ ٤٢٠	٩٥ ٧٨١ ١٦٦
الاجمالى	**١٤٨ ٨٩٢ ١٩٤**	**١٣١ ٢٩٨ ٤٠٦**
أرصدة بدون عائد	١٤ ٤٨١ ٢٣٣	١٥ ٧٢٣ ٢٥٨
أرصدة ذات عائد ثابت	١٣٤ ٤١٠ ٩٦١	١١٥ ٥٧٥ ١٤٨
الاجمالى	**١٤٨ ٨٩٢ ١٩٤**	**١٣١ ٢٩٨ ٤٠٦**

٢٧- قروض أخرى

	عمله القرض	معدل العائد %	٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
قرض الصندوق الاجتماعى	جنيه مصري	٧,٦-٧,٦٥- %٩,٥٠	١ ١٨٠ ٨١٤	١ ٢٥١ ١٤٧
قرض برنامج تمويل التجارة العربية	دولار امريكي	%٣,٧٠	٤٠ ٦٨٠	٦٢ ٦٩٨
قرض الصندوق العربى الإقتصادى للإنماء_الكويت	دولار امريكي	%٣,٠٠	٢٤٤ ٠٨١	--
Sanad fund for SMSE	دولار امريكي	Libor %٣,١+٦شهور	١٦٢ ٧٢١	١٧٩ ١٣٦
Green for growth fund	دولار امريكي	Libor %٣,١+٦شهور	١٦٢ ٧٢١	١٧٩ ١٣٦
القيمه الحاليه – وديعه مسانده البنك المركزي المصري*	جنيه مصري		٦٥٤ ٣٣٧	٥٨٠ ٩٩٩
القيمه الحاليه – وديعه مسانده بنك مصر**	جنيه مصري		--	٩٦٥ ٧٧١
الإجمالى			**٢ ٤٤٥ ٣٥٤**	**٣ ٢١٨ ٨٨٧**
أرصدة متداولة			٤١٤ ٠٤٠	٣٩٩ ٠٦٠
أرصدة غير متداولة			٢ ٠٣١ ٣١٤	٢ ٨١٩ ٨٢٧
الإجمالى			**٢ ٤٤٥ ٣٥٤**	**٣ ٢١٨ ٨٨٧**

*منح بنك القاهرة وديعة مساندة من البنك المركزى المصرى بمبلغ ٢ مليار جنيه وذلك لمده ١٠ سنوات بدون عائد أو عمولات إعتباراً من ٢٠١٦/٨/٢٣ تستحق يوم ٢٠٢٦/٨/٢٢ علي أن تفي بمتطلبات معيار كفاية راس المال.

**وافق مجلس إدارة مصرفنا بجلسته ٢٠١٩/٥ المنعقدة بتاريخ ٢٠١٩/٠٨/٢٨ على طلب بنك مصر في إسترداد الوديعة المساندة والمودعة طرفنا في ٢٠١٧/١٢/٣١.

٢٨- إلتزامات أخرى

	٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
عوائد مستحقة	٢ ١٥٢ ٧٠١	٦٩١ ٠٥٠
إيرادات مقدمة	١١٩ ٣٦٩	١٢٥ ٩٠١
مصروفات مستحقة	١٠٥ ٥١٥	١١٨ ٤٩١
شيكات المقاصه	٢١١ ٠٦٧	٢٨٩ ٠٣٤
مصلحه الضرائب	٥٦١ ٣٦٢	٣٩٢ ٠٣٠
دائنوا بنكنوت عملات اجنبية تصدير	٢٩١ ٠٦٣	٢١٣
دائنون	١٧٦ ٧٦٥	١٧٨ ٠١٤
أرصدة دائنة متنوعة	٧٨٦ ٢٨٥	٣٨٨ ٠٩٤
الاجمالى	**٤ ٤٠٤ ١٢٧**	**٢ ١٨٢ ٨٢٧**

٢٩- مخصصات أخرى

	٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
الرصيد في أول الفترة/السنة	٤٥٢ ٣٧٤	٥٤٦ ٦٥٥
اثر تطبيق معيار IFRS ٩	(١٢ ٨٩٦)	--
رصيد اول الفترة / السنة بعد التأثير	٤٣٩ ٤٧٨	٥٤٦ ٦٥٥
فروق ترجمة عملات أجنبية	(٢٣ ١٤٦)	٣ ٥٣٧
العبء المحمل على قائمة الدخل خلال الفترة/السنة	١٥٧ ١٨٩	١١٠ ٩٠٧
المرتد إلى قائمة الدخل خلال الفترة/السنة	(٧ ٨٢٧)	(٨٩ ٠١٠)
المستخدم خلال الفترة/السنة	(١٧ ٤٢٩)	(١١٩ ٧٤٠)
المتحصل خلال الفترة/السنة	٢٦٢	٢٥
الرصيد في آخر الفترة/السنة	**٥٤٨ ٥٢٧**	**٤٥٢ ٣٧٤**

- **تفاصيل المخصصات الأخرى:**

	٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
مخصص مخاطر التشغيل	٧ ١١٨	٧ ٨١٥
مخصص مطالبات قضائية	٣٠٦ ٤٥٣	٢٤٤ ١١٠
مخصص مطالبات أخرى	٢٢ ٦٥١	٢٤ ٩٣٦
مخصص ضرائب متنازع عليها	٩١ ٨٠٣	٩٤ ٧٢٣
مخصص خسائر إضمحلال إلتزامات عرضية شركات معايير	٩٣ ١٥٨	٦٥ ٠٣٢
مخصص خسائر اضمحلال التزامات عرضيه SMEs	٢٦ ٤٣٠	١٥ ٧٥٨
مخصص خسائر اضمحلال التزامات عرضيه أرصدة لدى البنوك	٩١٤	--
الإجمالى	**٥٤٨ ٥٢٧**	**٤٥٢ ٣٧٤**

٣٠- ضرائب الدخل المؤجلة

تم احتساب ضرائب الدخل المؤجلة بالكامل على الفروق الضريبية المؤقتة وفقاً لطريقة الإلتزامات وبإستخدام معدل ضريبة قدره ٢٢,٥%.

يتم إجراء مقاصة بين الأصول والإلتزامات المؤجلة إذا كان للبنك حق قانونى لإجراء مقاصة بين الأصول والإلتزامات الضريبية الجارية وبشرط أن تكون الأصول والإلتزامات الضريبية المؤجلة سيتم تسويتها مع ذات الإدارة الضريبية.

الأصول والإلتزامات الضريبية المؤجلة

وفيما يلى أرصدة الأصول والإلتزامات الضريبية المؤجلة التى نشأت عن الفروق المؤقتة للبنود الواردة أدناه:

	الأصول الضريبية المؤجلة	الإلتزامات الضريبية المؤجلة
	٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	**٣٠ سبتمبر ٢٠١٩**
الأصول الثابتة	--	(٨٧ ٨٩٤)
المخصصات (بخلاف مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للقروض)	٣٣٢ ٦٩١	--
إجمالى الضريبة التى ينشأ عنها أصل (إلتزام)	٣٣٢ ٦٩١	(٨٧ ٨٩٤)
صافى الأصول (الإلتزامات) الضريبية المؤجلة	**٢٤٤ ٧٩٧**	--

وفيما يلى الحركة التى تمت على الأصول والإلتزامات الضريبية المؤجلة

	الأصول الضريبية المؤجلة	الإلتزامات الضريبية المؤجلة
	٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	**٣٠ سبتمبر ٢٠١٩**
الرصيد فى أول الفترة	٢٩٤ ٨٨٦	(٣٦ ٨١٠)
الاضافات/ الاستبعادات	٣٧ ٨٠٥	(٥١ ٠٨٤)
الرصيد فى آخر الفترة	**٣٣٢ ٦٩١**	**(٨٧ ٨٩٤)**

الأصول الضريبية المؤجلة غير المعترف بها

لم يتم الإعتراف بأصول ضريبية مؤجلة بالنسبه للبنود التاليه :

	٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	**٣١ ديسمبر ٢٠١٨**
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للقروض بخلاف نسبة الـ ٨٠%	٨٩٤ ٥٣١	٧١٦ ٥٥٥
المخصصات الأخرى	٤٩٤ ٤٩٣	٢٢٧ ٧٨٩
الإجمالى	**١ ٣٨٩ ٠٢٤**	**٩٤٤ ٣٤٤**

٣١- إلتزامات مزايا التقاعد

	٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
إلتزامات مدرجة بقائمة المركز المالى عن:		
– المزايا العلاجية بعد التقاعد	**١ ٠٥٢ ٢٠٥**	**٩٤٧ ٨٣٤**
المبالغ المعترف بها فى قائمة الدخل عن:		
– المزايا العلاجية بعد التقاعد	١٧٣ ٣٨٧	٢٥٨ ٤٠٠
تم تحديد المبالغ المعترف بها فى قائمة المركز المالى كالتالى:		
القيمة الحالية لإلتزامات لم يتم تمويلها	١ ٢٩١ ٢٦٢	١ ٤٧٣ ٨٦٠
خسائر إكتوارية لم يتم الإعتراف بها	(٢٣٩ ٠٥٧)	(٥٢٦ ٠٢٦)
الرصيد المدرج فى قائمة المركز المالى	**١ ٠٥٢ ٢٠٥**	**٩٤٧ ٨٣٤**
تتمثل الحركة على الإلتزامات خلال الفترة فيما يلى:		
الرصيد في أول الفترة/السنة	٩٤٧ ٨٣٤	٧٦٢ ٨١٥
تكلفة الخدمة الجارية	١١ ٧٤٢	٢٨ ٥٠٣
تكلفة العائد	١٥٥ ٦٢٣	٢٠٢ ٣٠٢
الخسائر الإكتوارية المعترف بها	٦ ٠٢٢	٢٧ ٥٩٥
مزايا مدفوعة	(٦٩ ٠١٦)	(٧٣ ٣٨١)
الرصيد المدرج في آخر الفترة/السنة فى قائمة المركز المالى	**١ ٠٥٢ ٢٠٥**	**٩٤٧ ٨٣٤**
تتمثل المبالغ المعترف بها فى قائمة الدخل فيما يلى:		
تكلفة الخدمة الجارية	١١ ٧٤٢	٢٨ ٥٠٣
تكلفة العائد	١٥٥ ٦٢٣	٢٠٢ ٣٠٢
الخسائر الاكتوارية المعترف بها	٦ ٠٢٢	٢٧ ٥٩٥
الإجمالى مدرج ضمن تكلفة العاملين (إيضاح رقم ١٠)	**١٧٣ ٣٨٧**	**٢٥٨ ٤٠٠**

٣٢- رأس المال

أ- رأس المال المصدر والمدفوع:-

يبلغ رأس مال البنك المرخص به مبلغ ١٠ مليار جنيه مصرى ، ورأس مال البنك المصدر والمدفوع مبلغ ٢,٢٥٠ مليار جنيه مصرى موزعاً علي ٥٠٠ ٥٦٢ الف سهم بقيمة ٤ جنيه مصرى للسهم الواحد.

ب- مبالغ مسددة تحت حساب زيادة رأس المال:-

١- بتاريخ ٢٠١٩/٠٨/٢٨ صدر قرار مجلس إدارة بنك القاهرة بالموافقة على زيادة رأس المال المصدر والمدفوع بمبلغ ثلاثة مليار جنيه مصري (من ٢,٢٥٠ مليار جم الى ٥,٢٥٠ مليار جم) تعادل ٧٥٠ مليون سهم.

٢- بتاريخ ٢٠١٩/٠٩/٢٢ وافق البنك المركزى المصرى على تعديل المادة (٦) من النظام الأساسى لبنك القاهرة والمتعلقة بزيادة رأس المال المصدر وهيكل المساهمين.

٣- بتاريخ ٢٠١٩/٠٩/٢٢ إنعقدت الجمعية العامة غير العادية لبنك القاهرة وقد وافقت على زيادة رأسمال البنك المصدر بمبلغ وقدره ٣ مليار جنيه (ثلاثة مليار جنيه مصري) ليرتفع من ٢,٢٥٠ مليار جنيه مصري إلى ٥,٢٥٠ مليار جنيه مصري يكتتب بنك مصر في كامل قيمة الزيادة، وكذا تعديل نص المادة السادسة من النظام الأساسى للبنك وفقاً لما يلى:

" حدد رأس مال البنك المرخص به بمبلغ ١٠ مليار جنيه مصري، وحدد رأس مال البنك المصدر بمبلغ ٥,٢٥٠ مليار جنيه مصري موزعاً على ١,٣١٢,٥٠٠ ألف سهم بقيمة إسميه أربعة جنيهات مصرية للسهم الواحد وهيكل مساهمى البنك على النحو التالى:

م	الإسم	الجنسية	عدد الأسهم	القيمة الإسميه للأسهم بالجنيه المصرى	العملة التي تم الوفاء بها
١	بنك مصر	مصرية	٧٥٠,٠٠٠,٠٠٨	٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٣٢	الجنيه المصرى
٢	شركة مصر المالية للإستثمارات		٥٦٢,٤٩٩,٩٨٥	٢,٢٤٩,٩٩٩,٩٤٠	
٣	شركة مصر أبو ظبى للإستثمارات العقارية		٧	٢٨	
	الإجمالى		١,٣١٢,٥٠٠,٠٠٠	٥,٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	

وتبلغ نسبة مساهمة المصريين ١٠٠% وقد تم سداد كامل قيمة رأس المال المصدر قبل الزيادة بالكامل بموجب التأشير فى السجل التجارى ، كما تم سداد كامل قيمة الزيادة فى رأس المال والبالغ قدرها ٣ مليار جنيه مصرى وذلك بموجب الشهادة البنكية الصادرة من بنك القاهرة المرخص له بتلقى الأكتتابات ليصبح رأس المال المصدر ٥,٢٥٠ مليار جنيه مصرى مسدد بالكامل."

٤- بتاريخ ٢٠١٩/٠٩/٢٤ تم إصدار شهادة إيداع بنكية لزيادة رأسمال بنك القاهرة شركة مساهمة مصرية حيث تم إيداع مبلغ ٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جم (فقط ثلاثة مليارات جنيه مصرياً لاغير) يمثل نسبة ١٠٠% من قيمة زيادة رأسمال البنك المصدر

٥- بتاريخ ٢٠١٩/١٠/٠٩ وافق البنك المركزى المصرى على طلب بنك مصر بتملك نسبة ٥٧,١٤% في رأس مال بنك القاهرة وذلك بعد قيامه بزيادة رأس المال المصدر والمدفوع بمبلغ ٣ مليار جنيه مصري.

٦- جارى السير فى إجراءات زيادة رأس المال بإعتماد الجمعية العامة غير العادية من الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة ثم التأشير فى السجل التجارى والنشر فى صحيفة الأستثمار.

٣٣- الاحتياطيات والأرباح المحتجزة

الاحتياطيات	**٣٠ سبتمبر ٢٠١٩**	**٣١ ديسمبر ٢٠١٨**
الإحتياطى العام	١٨٤ ٢٥٣	١٨٤ ٢٥٣
إحتياطى المخاطر البنكية العام	٢٠ ١٤٩	٢٣٣ ١٨٠
إحتياطى قانونى	٦٨٥ ٩٤٧	٥٦١ ٩٠٤
إحتياطى القيمة العادلة – إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	٣٢٧ ٧٤٩	٢٠٩ ٤٩٣
الخسائر الائتمانية المتوقعة لادوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	٢١٢ ٤٥٤	--
احتياطي رأسمالى	٢٧٠ ٦٠٩	٢٧٠ ٥٢٠
احتياطى نظامى	٤٣٨ ٩٣١	٤٣٨ ٩٣١
احتياطى مخاطر تطبيق معيار IFRS٩	--	٥٢٢ ٨١٤
إحتياطى المخاطر العام*	٦٨ ٤٨١	--
اجمالى الاحتياطيات	**٢ ٢٠٨ ٥٧٣**	**٢ ٤٢١ ٠٩٥**

* تم تكوينه تنفيذا لتعليمات البنك المركزى الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩

وتتمثل الحركة التى تمت على الاحتياطيات فيما يلى:

(أ) إحتياطى المخاطر البنكية العام	**٣٠ سبتمبر ٢٠١٩**	**٣١ ديسمبر ٢٠١٨**
الرصيد في أول الفترة/السنة	٢٣٣ ١٨٠	٢٣٣ ١٣٤
محول من الأرباح المحتجزة	٦٢ ٤٧٥	٤٦
محول الى إحتياطى المخاطر العام	(٢٧٥ ٥٠٦)	--
الرصيد فى آخر الفترة/السنة	**٢٠ ١٤٩**	**٢٣٣ ١٨٠**

(ب) إحتياطى قانونى	**٣٠ سبتمبر ٢٠١٩**	**٣١ ديسمبر ٢٠١٨**
الرصيد في أول الفترة/السنة	٥٦١ ٩٠٤	٥٢١ ٥٨٣
المحول من أرباح السنة	١٢٤ ٠٤٣	٤٠ ٣٢١
الرصيد فى آخر الفترة/السنة	**٦٨٥ ٩٤٧**	**٥٦١ ٩٠٤**

ووفقاً للنظام الأساسى للبنك وقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ يتم إحتجاز ٥% من صافى أرباح السنة لتغذية الإحتياطى القانونى وذلك حتى يبلغ رصيده ما يعادل ١٠٠% من رأس المال وهو إحتياطى غير قابل للتوزيع.

(ج) احتياطي القيمة العادلة – إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر

	٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
الرصيد فى أول الفترة/السنة	٢٠٩ ٤٩٣	٣٤٥ ٤٧٥
اثر التغيرات الناتجة عن تطبيق الأولى للمعيار الدولى ٩ IFRS	٥٦ ٥٨٣	--
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٩ المعدل	٢٦٦ ٠٧٦	٣٤٥ ٤٧٥
صافى التغير فى القيمة العادلة للإستثمارات المالية (بعد الضرائب)	٦١ ٦٧٣	(١٣٥ ٩٨٢)
الرصيد فى أخر الفترة/السنة	**٣٢٧ ٧٤٩**	**٢٠٩ ٤٩٣**

(د) الخسائر الائتمانية المتوقعة لادوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر

	٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
الرصيد فى أول الفترة/السنة	--	--
اثر التغيرات الناتجة عن تطبيق الأولى للمعيار الدولى ٩ IFRS	١٨٢ ١٩١	--
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٩ المعدل	١٨٢ ١٩١	--
عبء الإضمحلال المكون خلال الفترة/السنة	٤١ ٨١٢	--
فروق ترجمة عملات أجنبية	(١١ ٥٤٩)	
الرصيد فى أخر الفترة/السنة	**٢١٢ ٤٥٤**	--

(و) إحتياطى المخاطر العام

	٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
الرصيد فى أول الفترة/السنة	--	--
محول من إحتياطى المخاطر البنكية العام	٢٧٥ ٥٠٦	--
محول من احتياطى مخاطر تطبيق معيار IFRS٩	٥٢٢ ٨١٤	--
اثر التغيرات الناتجة عن تطبيق الأولى للمعيار الدولى ٩ IFRS	(٧٢٩ ٨٣٩)	--
الرصيد فى أخر الفترة/السنة	**٦٨ ٤٨١**	--

وتتمثل الحركة على الأرباح المحتجزة فيما يلى:

	٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
الأرباح المحتجزة		
الرصيد فى أول الفترة/السنة	٣ ٤٩٦ ٤٠٨	١ ٨١٩ ٨٥٤
اثر التغيرات الناتجة عن تطبيق الأولى للمعيار الدولى IFRS ٩	٢٣ ٤٦٨	--
صافى أرباح الفترة/السنة	٢ ٨٧٩ ٣٣٧	٢ ٤٨٠ ٩٥٣
محول من احتياطي قيمة عادلة لأدوات حقوق ملكية	٢٠٠ ١٣٢	--
خسائر سنوات مالية سابقة	(٢٣ ٨٥٦)	--
توزيعات السنة المالية السابقة:		
حصة المساهمين فى الأرباح	(١ ٠٩٣ ٨٣٧)	(٦٦١ ٤٠٤)
حصة مجلس الإدارة فى الأرباح	(١١ ٠٠٠)	(٣ ١٤٣)
حصة العاملين فى الأرباح	(٢٤١ ٨٣٩)	(٩٨ ٣٩٠)
محول إلى إحتياطى مخاطر بنكيه عام	--	(٤٦)
محول إلى إحتياطى المخاطر البنكية العام	(٦٢ ٤٧٥)	--
محول إلى الإحتياطى القانونى	(١٢٤ ٠٤٣)	(٤٠ ٣٢١)
محول إلى الإحتياطى الرأسمالى	(٨٩)	(١ ٠٩٥)
الرصيد فى آخر الفترة/السنة	**٥ ٠٤٢ ٢٠٦**	**٣ ٤٩٦ ٤٠٨**

٣٤- توزيعات الأرباح

لا يتم الإعتراف بتوزيعات الأرباح كإلتزام مالى وتخفيض الأرباح المرحلة بها إلا عندما يتم إعتمادها من قبل الجمعية العامة للمساهمين. وسوف يتم فى نهاية السنة المالية اقتراح توزيعات الأرباح على المساهمين وكذلك حصة العاملين فى الأرباح ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وعرضها على الجمعية العامة لمساهمى البنك التى ستنعقد لإعتماد القوائم المالية الختامية وعندئذٍ سيتم خصم تلك التوزيعات من الأرباح المحتجزة ضمن حقوق الملكية من خلال حساب التوزيع.

٣٥- النقدية وما فى حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تتضمن النقدية وما فى حكمها الأرصدة التالية التى لا تتجاوز تواريخ إستحقاقها ثلاثة أشهر من تاريخ الإقتناء.

	٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	٣٠ سبتمبر ٢٠١٨
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى	٧ ٤٨٦ ٢٤٢	٥ ٧٩٢ ٧٥٤
أرصدة لدى البنوك	٣٩ ٣٥٠ ٠٩١	٣٦ ٨٣٥ ٣٤٢
أذون خزانة وأوراق حكومية أخري	--	(٦٣٣ ٢١٥)
الإجمالى	**٤٦ ٨٣٦ ٣٣٣**	**٤١ ٩٩٤ ٨٨١**

٣٦- التزامات عرضية وإرتباطات

(أ) مطالبات قضائية

يوجد عدد من القضايا القائمة المرفوعة من مصرفنا ضد المتعثرين لإستيداء كافة حقوق مصرفنا في هذا الشأن، كما يوجد عدد من القضايا القائمة المرفوعة ضد البنك فى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ لم يتم تكوين مخصص لها حيث انه من غير المرجح تحقق خسائر عنها.

(ب) إرتباطات رأسمالية

بلغت تعاقدات البنك عن إرتباطات رأسمالية مبلغ وقدره ١٢٧ ٢٤٢ ألف جنيه وتتمثل فى مشتريات اصول ملموسة وغير ملموسة وتوجد ثقة كافية لدى الإدارة من تحقق إيرادات صافية وتوافر تمويل لتغطية تلك الإرتباطات.

كما بلغت قيمة الإرتباطات المتعلقة بالإستثمارات المالية والتى لم يطلب سدادها حتى نهاية الفترة مبلغ ٠٦٣ ٤٦٤ ألف جنيه تخص إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر وإستثمارات في شركات تابعة.

(ج) إرتباطات عن قروض وضمانات وتسهيلات

	٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
أرتباطات عن قروض	٤ ٣٦٢ ٣٤٥	٤ ٢٠٧ ١٩٣
الاوراق المقبوله	١ ١٨٨ ٦٧٥	٤٠٠ ٦٦٧
إعتمادات مستندية- إستيراد	١ ٤٠٢ ٣٤٢	١ ٥٣٧ ٩٩٣
إعتمادات مستندية- تصدير	١٦١ ٤٠٦	٢١٥ ٣٦٠
خطابات ضمان	٩ ٠٨٧ ٦٠٣	٨ ٤١٨ ٦٢٩
	١٦ ٢٠٢ ٣٧١	**١٤ ٧٧٩ ٨٤٢**

(د) ارتباطات عن عقود التأجير التشغيلي

	٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
لاتزيد عن سنة واحدة	--	٦٠٤

٣٧- معاملات مع أطراف ذوى علاقة

يتبع البنك الشركة الأم وهى "شركة مصر المالية للإستثمارات" والتى أسسها بنك مصر لتكون ذراع إستثمارى له بنسبة مساهمة قدرها ٩٩,٩% من رأسمالها وهى تمتلك بدورها ٩٩,٩٩% من الأسهم العادية لبنك القاهرة أما باقى رأس المال فهو مملوك لمساهمين آخرين.

و يساهم مصرفنا في بنك القاهرة الدولى كمبالا بنسبة ٧٥,٦٧%.

ويساهم مصرفنا في شركة القاهرة للتأجير التمويلى بنسبة ٩٨%.

ويساهم مصرفنا في البنك الأفريقي للإستيراد والتصدير بنسبة ٤%.

وفيما يلى تعاملاتنا مع بنك مصر(مساهم طرف ذو علاقة) :

	٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
أرصدة لدى البنوك		
حسابات جارية	١٧٦	٥٥
ودائع*	٣ ٤٩٨ ٥٠٢	٥ ٢٢٤ ٤٤٨
الأصول الاخرى		
إيرادات مستحقة	٤ ٩٦٥	٣٠ ٧٦٥
أخري	١٤ ٩٢١	٨ ٦٤٨
القروض الاخرى		
القيمة الحالية للوديعة المساندة من بنك مصر	--	٩٦٥ ٧٧١
حقوق الملكية		
فرق القيمة الاسمية عن القيمة الحالية للوديعة المساندة	--	١ ٠٣٤ ٢٢٩

- **وفيما يلى تعاملاتنا مع بنك القاهرة الدولى كمبالا(شركة تابعة):**

	٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
أرصدة لدى البنوك		
ودائع	١٦ ٢٧٢	٨ ٧٤٢
حسابات جارية	٢٣ ٢٤٨	١ ٤١٢
الأصول الاخرى		
إيرادات مستحقة	٢٦	--

- **وفيما يلى تعاملاتنا مع شركة القاهرة للتأجير التمويلى(شركة تابعة):**

	٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
قروض وتسهيلات العملاء		
قروض شركات (حسابات جارية مدينة)	٤ ١٢٨	--
قروض شركات (مباشرة)	٥٥٩ ٧٣٠	٤١٢ ١٨٤
أصول أخرى		
إيرادات مستحقة	٥ ٣٠٤	٥ ٦١٨
ودائع العملاء		
حسابات جارية	٦ ٣٤٠	٥٢ ٥٥٨

- **وفيما يلى تعاملاتنا مع البنك الأفريقي للإستيراد والتصدير(إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر):**

	٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
أرصدة مستحقة للبنوك		
ودائع	٥ ٦٧٨ ٩٦٣	٤ ٤٧٨ ٤٠٠
إلتزامات أخرى		
عوائد مستحقة	١٢٢ ٤٤٣	١ ٥٤١

* يتضمن بند أرصدة لدى البنوك في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وديعة طرف بنك مصر بمبلغ ٢ مليار جنيه مصري تم إستردادها لبلوغ تاريخ إستحقاقها.

٣٨- صناديق إستثمار بنك القاهرة

(أ) صندوق إستثمار بنك القاهرة الأول (صندوق تراكمى)

هذا الصندوق هو أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتقوم بإدارة الصندوق شركة هيرميس لإدارة صناديق الإستثمار. ويبلغ عدد وثائق إستثمار هذا الصندوق ٢٠ مليون وثيقة قيمتها ٢٠٠ مليون جنيه بقيمة إسمية قدرها ١٠٠ جنيه للوثيقة وذلك طبقاً لموافقة الهيئة العامة لسوق المال بتاريخ ٣٠ أكتوبر ١٩٩٧، وطبقاً لإجتماع حملة وثائق صندوق إستثمار بنك القاهرة الأول التراكمى المنعقدة بتاريخ ١٣ مارس ٢٠٠٧ وموافقة الهيئة العامة لسوق المال فقد تم تعديل القيمة الأسمية لتصبح ١٠ جنيه بدلا من ١٠٠ جنيه للوثيقة على أن يبدأ سريان تلك التعديلات إعتباراً من يونيو ٢٠٠٧. بلغ إجمالى وثائق الصندوق القائمة فى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ عدد ٢٨٠ ٧٢٠ وثيقة بقيمة إستردادية للوثيقة قدرها ١٢٦,١٢ جنيه. وقد بلغت الوثائق التى يحتفظ بها البنك طبقاً لما تم تخصيصه منها له خلال الفترة من الطرح الأولى للصندوق حتي ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ ، عدد ٥٠٠ ٠٠٠ وثيقة تبلغ قيمتها الدفترية ٦٣ ٠٦٠ ٠٠٠ جنيه وهى الوثائق التى يتعين عليه الإحتفاظ بها حتى نهاية عمر الصندوق بموجب أحكام القانون وتظهر مبوبة كإستثمارات فى أدوات حقوق ملكية غير مدرجة بالسوق ضمن الإستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر فى ذات التاريخ. وطبقاً لعقد إدارة الصندوق وكذلك نشرة الإكتتاب يحصل بنك القاهرة على اتعاب وعمولات مقابل إشرافه على الصندوق وكذلك على الخدمات الإدارية الأخرى التى يؤديها له. وقد بلغ إجمالى تلك الأتعاب والعمولات عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ مبلغ ٥٤١ ٣٣٦ جنيه مقابل مبلغ ٠٢٩ ٥٤٨ ١ جنيه عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨ أدرجت ضمن أتعاب أخرى فى بند إيرادات الأتعاب بقائمة الدخل.

(ب) صندوق إستثمار بنك القاهرة الثانى للسيولة (اليومى)

أنشأ بنك القاهرة (ش.م.م) صندوق استثمار بنك القاهرة الثانى للسيولة بالجنيه المصرى ذو العائد اليومى التراكمى كأحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب الترخيص رقم ٥٢٦ الصادر من الهيئة العامة للرقابة المالية فى ١٨ يونيو ٢٠٠٩ وذلك وفقاً لأحكام قانون سوق المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية. وتقوم بإدارة الصندوق شركة مصر بلتون. بلغ عدد وثائق الإستثمار عند الإكتتاب والتخصيص عدد ١٠ مليون وثيقة تبلغ القيمة الإسمية للوثيقة ١٠ جنيه وقد بلغت الوثائق بمحفظة قائمة الدخل الشامل الأخر طبقاً لما تم تخصيصه منها خلال الفترة من الطرح الأولى للصندوق حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ عدد ٣٠٢ ٩٨٤ ١ وثيقة تبلغ قيمتها الدفترية ٢٨٢ ٣٤٢ ٥٥ جنيه، كما بلغت الوثائق بمحفظة المتاجرة طبقاً لما تم تخصيصه منها خلال الفترة من الطرح الأولى للصندوق حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ عدد ٦٣٣ ٦٥٧ ١ وثيقة تبلغ قيمتها الدفترية ٤٦٧ ٢٣١ ٤٦ جنيه، وبلغ إجمالى وثائق الصندوق القائمة في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ عدد ٠٤٩ ٧٣٢ ١٠٢ وثيقة بقيمة إستردادية للوثيقة ٢٧,٨٩ جنيه. وطبقاً لعقد إدارة الصندوق وكذلك نشرة الإكتتاب يحصل بنك القاهرة على اتعاب وعمولات مقابل إشرافه على الصندوق وكذلك على الخدمات الإدارية الأخرى التى يؤديها له. وقد بلغ إجمالى تلك الأتعاب والعمولات عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ مبلغ ٧٣١ ٢٠٦ ٧ جنيه مقابل مبلغ ٥٧٦ ٧٠٤ ٥ جنيه عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨ أدرجت ضمن أتعاب أخرى فى بند إيرادات الأتعاب بقائمة الدخل.

(ج) صندوق إستثمار البنك الرئيسى للتنمية والإئتمان الزراعى وبنك القاهرة ذو العائد الدورى التراكمى وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية (الوفاق)

هذا الصندوق هو أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتقوم بإدارة الصندوق شركة HC للأوراق المالية والإستثمار. وكان عدد وثائق إستثمار هذا الصندوق ٥ مليون وثيقة قيمتها ٥٠ مليون جنيه بقيمة إسمية قدرها ١٠ جنيه للوثيقة وذلك طبقاً لموافقة الهيئة العامة لسوق المال رقم ٦٢٥ بتاريخ ٦ يناير ٢٠١١ وعمر الصندوق ٢٥ عاما من تاريخ الترخيص. يبلغ إجمالى وثائق الصندوق القائمة فى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ عدد ٧١٥ ٦٣٠ وثيقة بقيمة إستردادية للوثيقة قدرها ١٥,٧٢ جنيه. وقد بلغت الوثائق التى يحتفظ بها البنك طبقاً لما تم تخصيصه منها له خلال الفترة من الطرح الأولى للصندوق حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ عدد ٠٠٠ ٢٥٠ وثيقة تبلغ قيمتها الدفترية ٩٧٥ ٩٢٨ ٣ جنيه وهى الوثائق التى يتعين عليه الإحتفاظ بها حتى نهاية عمرالصندوق بموجب أحكام القانون وتظهر مبوبة كإستثمارات فى أدوات

حقوق ملكية غير مدرجة بالسوق ضمن الإستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر فى ذات التاريخ. وطبقاً لعقد إدارة الصندوق وكذلك نشرة الإكتتاب يحصل بنك القاهرة على اتعاب وعمولات مقابل إشرافه على الصندوق وكذلك على الخدمات الإدارية الأخرى التى يؤديها له. وقد بلغ إجمالى تلك الأتعاب والعمولات عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ مبلغ ٥٥٠ ٣٠ جنيه مقابل مبلغ ٣٤٠ ٣٨ جنيه عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨ أدرجت ضمن أتعاب أخرى فى بند إيرادات الأتعاب بقائمة الدخل.

(د) <u>صندوق إستثمار بنك القاهرة لأدوات الدخل الثابت</u>

بتاريخ ٨ مايو ٢٠١٢ وافق مجلس إدارة بنك القاهرة على تأسيس صندوق استثمار بنك القاهرة لأدوات الدخل الثابت، وتمت موافقة البنك المركزى المصرى بتارخ ١٥ أغسطس ٢٠١٢. وقد تقرر أن يتم فتح باب الإكتتاب العام فى وثائق الصندوق إعتباراً من يوم الثلاثاء الموافق ٤ ديسمبر ٢٠١٢ ولمدة شهرين. على أن تقوم بإدارة نشاط الصندوق شركة سى آى أستس مانجمنت. يبلـــغ حجم الصندوق ١٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصرى (مائة مليون جنيه مصرى) عند التأسيس مقسمة على مليون وثيقة بقيمة اسمية ١٠٠ جنيه مصرى للوثيقة الواحدة. ويبلغ إجمالى وثائق الصندوق القائمة فى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ عدد ٧٨٣ ٩٧ وثيقة بقيمة إستردادية للوثيقة قدرها ٢٠١,٣٩ جنيه. وقد بلغت الوثائق التى يحتفظ بها البنك طبقاً لما تم تخصيصه منها له خلال الفترة من الطرح الأولى للصندوق حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ عدد ٠٠٠ ٥٠ وثيقة تبلغ قيمتها الدفترية ٥٠٠ ٠٦٩ ١٠ جنيه وهى الوثائق التى يتعين عليه الإحتفاظ بها حتى نهاية عمر الصندوق بموجب أحكام القانون وتظهر مبوبة كإستثمارات فى أدوات حقوق ملكية غير مدرجة بالسوق ضمن الإستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر فى ذات التاريخ. وطبقاً لعقد إدارة الصندوق وكذلك نشرة الإكتتاب يحصل بنك القاهرة على اتعاب وعمولات مقابل إشرافه على الصندوق وكذلك على الخدمات الإدارية الأخرى التى يؤديها له. وقد بلغ إجمالى تلك الأتعاب والعمولات عن الفترة المالية المنتهية فى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ مبلغ ١٧١ ٨١ جنيه مقابل مبلغ ٥٠٧ ٧٧ جنيه عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨ أدرجت ضمن أتعاب أخرى فى بند إيرادات الأتعاب بقائمة الدخل.

٣٩- <u>مرتبات ومزايا أعضاء الإدارة العليا للبنك</u>

وفقاً لما جاء بقواعد تدعيم نظم الحوكمة والرقابة الداخلية للبنوك والصادرة فى ٢٠١٦/٧/٢٦ فقد بلغ صافى إجمالي المرتبات والمكافآت التى يتقاضاها العشرون أصحاب المرتبات والمكافآت الأكبر فى البنك مجتمعين مبلغ ٩٨٩ ٨٥١ ٢٣ جنيه مصرى خلال الفترة المالية المنتهية فى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩.

٤٠- <u>تعديلات على أرقام المقارنة</u>

البند	قبل التعديل	بعد التعديل	مبلغ التعديل
أرباح(خسائر) إستثمارات مالية*	٢٧٣ ٩٨١	١٧ ٤٨٠	(٢٥٦ ٥٠١)
عبء ضرائب الدخل	١ ٢٥٦ ٦٠٤	١ ٢٢٣ ٩٩١	(٣٢ ٦١٣)

*تم تعديل أرقام المقارنة بقائمة الدخل عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨، حيث أن أرقام المقارنة بالمركز المالى في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ قد تم تعديلها.

٤١- الموقف الضريبى

٤١-١ ضريبة الدخل والأوعية المستقلة

١- الفترة من بداية النشاط وحتى العام المالى ٢٠١٦

تم فحص البنك وسداد وتسوية ضرائب الأشخاص الاعتبارية والأوعية المستقلة منذ بداية النشاط وحتى عام ٢٠١٦ باستثناء مايلى :

- عام ٩٢/٩١ حيث قام البنك بسداد الفروق الضريبية عنها ورفع دعوى قضائية بها وقد صدر حكم ابتدائي لصالح البنك خلال عام ٢٠١٣ وقامت مصلحة الضرائب بالاستئناف على الحكم وما زالت القضية منظورة أمام القضاء الادارى.
- وعامى ٢٠١١ و٢٠١٢ تم فحصهما وأخطر البنك بنتيجة الفحص وقدم طلب للتصالح بشأنهما وجارى الانتهاء منه.
- العامين الماليين ٢٠١٥و٢٠١٦ تم الانتهاء من فحصهما والموافقة على نتيجة الفحص وفى انتظار نموذج الربط.

٢- الفترة من ٢٠١٧/٠١/٠١ حتى ٢٠١٧/١٢/٣١

تم طلبها للفحص ولم ينته بعد.

٣- الفترة من ٢٠١٨/٠١/٠١ حتى ٢٠١٨/١٢/٣١

قدم الإقرار الضريبي عن الفترة فى الموعد القانونى وبدون استحقاق ضريبى ولم يتم طلبه للفحص بعد.

٤١-٢ ضريبة الدمغة

١- الفترة من بداية النشاط وحتي ٢٠٠٦/٠٧/٣١

قامت المأمورية بفحص معظم فروع البنك حتي ٢٠٠٦/٠٧/٣١ وجار استلام نماذج ربط الضريبة.

٢- الفترة من ٠١/٠٨/ ٢٠٠٦ وحتي ٢٠٠٩/١٢/٣١

تم فحص البنك وسداد ضرائب الدمغة عن تلك الفترة وتمت التسوية النهائية لها.

٣- الفترة من ٠١/٠١/ ٢٠١٠ وحتي ٢٠١٨/١٢/٣١

تم فحص هذه السنوات كالتالى :-

- **الفترة من ٢٠١٠/٠١/٠١ حتى ٢٠١٣/٠٣/٣١**

تم الفحص والاعتراض على نتيجته وتم احالة الملف الى لجنة الطعن ولم يتحد موعد للجلسة بعد هذا وقد قام مصرفنا بسداد المطالبة كاملة لحين الانتهاء من النزاع.

- **الفترة من ٢٠١٣/٠٦/٣٠ حتى ٢٠١٥/١٢/٣١**

تم الفحص ولا يوجد استحقاق ضريبى على مصرفنا بخصوصها.

- **الفترة من ٢٠١٦/٠١/٠١ حتى ٢٠١٦/١٢/٣١**

جارى فحصها ولم ينته الفحص بعد.

- **الفترة من ٢٠١٧/٠١/٠١ حتى ٢٠١٨/١٢/٣١**

تم سداد الضريبة عن كل ربع فى المواعيد القانونية ولم يتم طلبهما للفحص بعد.

٤١-٣ ضريبة المرتبات

١- الفترة من بداية النشاط حتى عام ٢٠١٤

تم تسويتها نهائياً باستثناء بندى اشتراكات المحامين وبدل الأجازات للعاملين المستمرين بالخدمة عن الفترة من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٤ مازالا محل خلاف وتم احالتهما للقضاء.

٢- الفترة من ٢٠١٥ حتي سنة ٢٠١٨

لم يتم طلبهم للفحص بعد ويقوم مصرفنا بسداد مبالغ تحت حساب الضريبة شهريا وتقديم الاقرارات الضريبية و التسويات في المواعيد القانونية وسداد فروق الضريبة المستحقة من واقع هذه التسويات هذا ويتحوط مصرفنا تقديرياعن الفترة من ٢٠١٥ حتى ٢٠١٨ بما قد ينتج من فروق فى النقاط محل الخلاف وتم طلبهم للفحص.

٤١-٤ <u>ضريبة المبيعات</u>

١- الفترة من ٢٠٠٢ وحتي سنة ٢٠١٥

قامت المأمورية بفحص البنك والربط عن هذه السنوات وقام البنك بسداد الضريبة المستحقة والطعن علي المطالبات الواردة في المواعيد القانونية ومازال الخلاف منظورا أمام القضاء الادارى.

٢- الفترة من ٢٠١٦ حتى ٢٠١٨

يتحوط مصرفنا تقديرياعنهما بما قد ينتج من فروق أثناء الفحص ولحين البت فى استمرار تسجيل مصرفنا من عدمه في ضريبة المبيعات ويتم التحوط بالبنود التي تخضع للضريبة وذلك كون مصرفنا غير مخاطب بها وأن تسجيله فيها تم عن طريق الخطأ وكذلك عدم خضوع الأعمال المصرفيه للضريبة على القيمة المضافة وفقا للبند رقم ٣٣ من بنود الإعفاءات الواردة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦.

٤١-٥ <u>الضريبة العقارية</u>

- صدر القانون رقم ١١٧ لسنة ٢٠١٤ والذي بموجبه تم تعديل القانون ١٩٦ لسنة ٢٠٠٨ والذي تم تطبيقه اعتباراً من ٢٠١٣/٠٧/٠١ ومازالت فروع وادارات مصرفنا تتلقى نماذج المطالبات بالضريبة المستحقة حيث يتم الطعن على القيم الايجارية المغالى فيها امام لجان الطعن ويتحوط مصرفنا بقيمة هذه المطالبات لحين البت فيها.
- صدر القانون رقم ٤ لسنة ٢٠١٩ بمد التقدير الخمسى لمدة ثلاث سنوات حتى ٢٠٢١/١٢/٣١.

طارق فايد
رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذى

سهى التركى
رئيس مجموعة الشئون المالية

محمد ابراهيم